CBUAE Classification: Public

# مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة

## إرشادات للمهن والأعمال غير المالية المحددة

CBUAE Classification: Public

مارس 2021

## قائمة المحتويات

الجزء الأول – لمحة عامة ..... 6

1. المقدمة ..... 6

1.1 الغرض والنطاق ..... 6

1.2 قابلية التطبيق ..... 6

1.3 الوضع القانوني ..... 7

1.4 تنظيم الإرشادات ..... 8

2. لمحة عامة عن الأطر القانونية والتنظيمية وإطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات ..... 10

2.1 الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني ..... 10

2.2 الإطار التشريعي والتنظيمي الدولي ..... 11

2.3 إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ..... 12

3. الأحكام الرئيسية التي تؤثر على المهن والأعمال غير المالية المحددة ..... 14

3.1 ملخص عن الحد الأدنى من الالتزامات القانونية للمؤسسات الخاضعة للرقابة ..... 14

3.2 السرية وحماية البيانات ..... 15

3.3 حماية الأشخاص المبلِّغين من المسؤولية ..... 16

3.4 المحظورات القانونية ..... 16

3.5 غسل الأموال ..... 17

3.6 الجرائم الأصلية ..... 18

3.7 تمويل الإرهاب ..... 19

3.8 تمويل المنظمات غير المشروعة ..... 20

3.9 مراحل غسل الأموال ..... 21

3.10 أنماط (تطبيقات) غسل الأموال وتمويل الإرهاب ..... 23

3.11 العقوبات المفروضة على كل من يخالف التزامات الإبلاغ ..... 26

الجزء الثاني – تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ..... 28

4. تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ..... 28

4.1 النهج القائم على المخاطر ..... 28

4.1.1 تقييم المخاطر على مستوى الأعمال ..... 31

4.1.2 عوامل المخاطر ..... 32

4.1.3 مخاطر العميل ..... 34

4.1.4 المخاطر الجغرافية ..... 35

4.1.5 المخاطر المتعلقة بالمنتج والخدمات والمعاملات ..... 36

4.1.6 المخاطر المرتبطة بقناة التسليم ..... 37

4.1.7 عوامل المخاطر الأخرى ..... 37

4.1.8 تقييم مخاطر المنتجات الجديدة والتقنيات الجديدة ..... 38

4.2 منهجية وتوثيق تقييم المخاطر ..... 39

4.2.1 منهجية تقييم المخاطر ..... 39

4.2.2 التوثيق والتحديث ..... 40

الجزء الثالث – التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ..... 42

5. السياسات والضوابط والإجراءات الداخلية ..... 42

6. العناية الواجبة تجاه العملاء ..... 44

6.1 التنفيذ القائم على المخاطر لتدابير العناية الموجبة تجاه العملاء ..... 45

6.1.1 تقييم مخاطر العميل والعلاقة التجارية ..... 45

6.1.2 إنشاء ملف تعريف مخاطر العميل ..... 46

6.2 ظروف وتوقيت اتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل ..... 47

6.2.1 إنشاء علاقة عمل ..... 48

6.2.2 المعاملات العارضة ..... 49

6.2.3 الظروف الاستثنائية ..... 50

6.3 إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل ..... 52

6.3.1 تحديد هوية العميل والمستفيد الحقيقي والتحقق منها ..... 53

6.3.2 متطلبات العناية الواجبة تجاه الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية ..... 56

6.3.3 المراقبة المستمرة لعلاقة العمل ..... 58

6.3.4 مراجعة وتحديث معلومات العناية الواجبة تجاه العملاء ..... 59

6.4 إجراءات العناية الواجبة المعززة (EDD) ..... 61

6.4.1 المتطلبات الخاصة بالأشخاص المعرضين سياسيًا ..... 63

6.4.2 إجراءات العناية الواجبة المعززة تجاه العملاء أو المعاملات ذوي المخاطر العالية ..... 65

6.4.3 متطلبات الدول عالية المخاطر ..... 66

6.4.4 متطلبات خدمات تحويل الأموال أو القيمة ..... 68

6.4.5 متطلبات المنظمات غير الربحية ..... 69

6.4 إجراءات العناية الواجبة المبسطة ..... 70

6.6 الاعتماد على طرف ثالث ..... 72

الجزء الرابع – الإدارة والإبلاغ في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ..... 75

7. الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ..... 75

7.1 دور وحدة المعلومات المالية ..... 75

7.2 معالجة تقارير المعاملات المشبوهة من قبل وحدة المعولمات المالية ..... 76

7.3 معنى المعاملات المشبوهة ..... 77

7.4 تحديد المعاملات المشبوهة ..... 78

7.5 متطلبات الإبلاغ ..... 81

7.6 الإعفاء المحدد من واجب الإبلاغ..... 81

7.7 إجراءات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ..... 82

7.8 توقيت تقارير المعاملات المشبوهة ..... 83

7.9 السرية وحظر "التنبيه"..... 84

7.10 حماية المبلغين من المسؤولية ..... 85

7.11 التعامل مع المعاملات وعلاقات العمل بعد رفع تقارير المعاملات المشبوهة ..... 85

8. الحوكمة..... 91

8.1 مسؤول الالتزام ..... 91

8.1.1 التعيين والموافقة..... 91

8.1.2 المسؤوليات..... 92

8.2 فحص الموظفين وتدريبهم ..... 93

8.3 الإشراف على مستوى المجموعة ..... 94

8.4 وظيفة تدقيق مستقلة ..... 96

8.5 مسؤوليات الإدارة العليا ..... 98

8.6 قضايا الحوكمة في المنظمات الصغيرة..... 100

9. حفظ السجلات ..... 102

9.1 الالتزامات الخاصة بالاحتفاظ بالسجلات وتوفرها والإطار الزمني المرتبط بها..... 102

9.2 أنواع السجلات المطلوبة..... 103

9.2.1 المعاملات ..... 104

9.2.2 معلومات العميل ..... 105

9.2.3 معلومات الشركة ..... 105

9.2.4 الاعتماد على الأطراف الثالثة للقيام بالعناية الواجبة تجاه العملاء ..... 106

9.2.5 المراقبة المستمرة لعلاقات العمل ..... 107

9.2.6 تقارير المعاملات المشبوهة..... 107

10. العقوبات المالية الدولية ..... 109

الجزء الخامس — الملاحق..... 110

11. الملاحق..... 110

11.1 مسرد المصطلحات..... 110

11.2 روابط مفيدة..... 116

# الجزء الأول – لمحة عامة

## 1. المقدمة

### 1.1 الغرض والنطاق

يكمن الغرض من هذه **الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة والموجّهة للمهن والأعمال غير المالية المحددة (الإرشادات)** في تقديم التوجيه والمساعدة للمؤسسات الخاضعة للرقابة والتي تعتبر مهن وأعمال غير مالية محددة، من أجل مساعدتها على تحسين فهمها وأدائها الفعال لالتزاماتها القانونية المحددة بموجب الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة (الإمارات أو الدولة).

تم إعداد هذه الإرشادات في إطار جهود مشتركة بذلتها السلطات الرقابية في الإمارات، وحددت الحد الأدنى من توقعات السلطات الرقابية المرتبطة بالعوامل التي يجب أن تأخذها كل مؤسسة مالية خاضعة للرقابة في الدولة في الاعتبار، عند تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة وتقييمها والحد منها.

لا يرد في هذه الإرشادات أي شيء يقيد أو يحدّ من نطاق الإرشادات الإضافية أو التكميلية أو التعاميم أو الإخطارات أو المذكرات أو المراسلات أو غيرها من أشكال التوجيه أو التعليقات، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، والتي قد تنشرها في بعض الأحيان أي سلطة رقابية والموجّهة للمؤسسات الخاضعة للرقابة والواقعة ضمن اختصاص الجهة الرقابية، أو لأي مؤسسة خاضعة للرقابة.

أخيرًا ، تجدر الإشارة إلى أن الإرشادات الخاصة بنظام العقوبات المالية المستهدفة التي تفرضها الأمم المتحدة، وقرار مجلس الوزراء ذي الصلة رقم (74) لسنة 2020 بشأن نظام قوائم الإرهاب وتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع وقمع الإرهاب وتمويله ووقف انتشار التسلح وتمويله والقرارات ذات الصلة لا تقع ضمن نطاق هذه الإرشادات.

### 1.2 قابلية التطبيق

ما لم يُذكر خلاف ذلك، تنطبق هذه الإرشادات على جميع المهن والأعمال غير المالية المحددة، وأعضاء مجالس إدارتها ومدرائها وموظفيها، التي أُنشئت و / أو تعمل في أراضي دولة الإمارات والمناطق المالية والتجارية الحرة الخاصة بها، سواء أنشأت أو تمتعت بعلاقة عمل مع العميل، أو انخرطت في أي نشاط مالي و / أو معاملة أو تجارة و / أو نشاط تجاري موضح في المادتين (2) و(3) من قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة.

على وجه التحديد، ومع عدم الإخلال بتعريف المهن والأعمال غير المالية المحددة كما هو محدد في الإطار القانوني والتنظيمي ذات الصلة في الدولة (راجع القسم 2.1، الإطار القانوني والتنظيمي الوطني)، تنطبق الإرشادات على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الواردين في الفئات التالية:

- المدقّقون والمحاسبون؛
- المحامون والكتّاب العدل وغيرهم من أصحاب المهن القانونية؛
- مزوّدو خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية؛
- تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة؛
- الوكلاء والوسطاء العقاريين؛
- أي من المهن والأعمال غير المالية المحددة الأخرى غير المذكورة أعلاه.

## 1.3 الوضع القانوني

تنص المادة 44.11 من *قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة*، على أن تتولى الجهات الرقابية "تزويد المنشآت المالية ... بالإرشادات والتغذية الرجعية لتعزيز فعالية تنفيذها لإجراءات مواجهة الجريمة ".

بالتالي، لا تشكل هذه الإرشادات تشريعات أو لائحة إضافية، ولا يُقصد بها فرض سابقة قانونية أو تنظيمية أو قضائية. بل تهدف إلى توفير إرشادات تتم قراءتها مع القوانين، وقرارات مجلس الوزراء ، واللوائح والأحكام التنظيمية ذات الصلة السارية حاليًا في دولة الإمارات ومناطقها الحرة. ويتم تذكير المؤسسات الخاضعة للرقابة بأن الإرشادات لا تحل مكان أو تلغي أي متطلبات قانونية أو تنظيمية أو التزامات قانونية. في حال وجود تناقض بين هذه الإرشادات والأطر القانونية أو التنظيمية المعمول بها حاليًا، فإن الأخيرة هي التي تسود. على وجه التحديد، لا يجوز تفسير أي شيء في هذه الإرشادات على أنه يوفر أي ضمان أو تأكيد صريح أو ضمني بأن السلطات الرقابية أو السلطات المختصة الأخرى سترجئ أو تتنازل أو تمتنع عن ممارسة سلطاتها التنفيذية أو القضائية أو العقابية في حال مخالفة القوانين أو اللوائح أو الأحكام التنظيمية السائدة.

لا تُعتبر هذه الإرشادات، وأي قوائم و/أو أمثلة مذكورة فيها، شاملةً ولا تفرض قيودًا على التدابير التي يجب أن تتخذها المؤسسات الخاضعة للرقابة من أجل الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به حاليًا. بالتالي، لا يجوز تفسير هذه الإرشادات على أنها مشورة قانونية أو تفسير قانوني. على المؤسسات الخاضعة للرقابة أن تجري تقييماتها الخاصة للطريقة التي

يجب أن تفي بها بالتزاماتها القانونية، وعليها أن تطلب المشورة القانونية أو المهنية الأخرى إذا كانت غير متأكدة من انطباق الأطر القانونية أو التنظيمية على ظروفها الخاصة.

## 1.4 تنظيم الإرشادات

تم تنظيم هذه الإرشادات في خمسة (5) أجزاء، تتوافق تقريبًا مع الموضوعات الرئيسية التالية:

القسم الأول – لمحة عامة (بما في ذلك معلومات أساسية عن الإطار التشريعي والاستراتيجي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات، ويسلط الضوء على الأحكام الرئيسية للقانون واللوائح التي تؤثر على المهن والأعمال غير المالية المحددة)؛

القسم الثاني – تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

القسم الثالث – التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

القسم الرابع – إدارة الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإبلاغ عنه؛ (بما في ذلك الإرشادات حول الحوكمة والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وحفظ السجلات)

القسم الخامس — الملاحق

تم تنظيم الأقسام والأقسام الفرعية المختلفة في كل جزء حسب الموضوع. بشكل عام، يتضمن كل قسم أو قسم فرعي إشارات إلى مواد قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و/ أو قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلق به. على الرغم من أنه تم الحد من التكرار إلى أقصى حد ممكن، قد يجد المستخدم أن هناك حالات يتكرر فيها بعض المحتوى في أقسام مختلفة من الإرشادات. وتم القيام بذلك للتأكد من أن كل قسم أو قسم فرعي يتعلق بموضوع معين شاملٌ، وتقليل الحاجة إلى الإشارة إلى مختلف الأقسام الأخرى.

في بعض الحالات، تُعتبر متطلبات أو أحكام أقسام محددة من الأطر القانونية والتنظيمية ذات الصلة واضحةً بما فيه الكفاية من حيث تحديد الالتزامات القانونية للمؤسسات الخاضعة للرقابة. بالتالي لم يتم توفير إرشادات إضافية حول هذه الأقسام في هذه الوثيقة. في حالات أخرى، تم تقديم إرشادات حول المواضيع التي لم يتم تناولها صراحة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بل تم تناولها إما ضمنيًا أو بالإشارة إلى أفضل الممارسات الدولية.

في بعض الحالات، عندما يكون هناك اختلافات كبيرة بين الإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة المعمول به حاليًا والقوانين أو اللوائح السابقة، أو عندما يكون هناك اختلافات في المتطلبات التنظيمية المحددة بين مختلف السلطات الرقابية، قد تسلط الإرشادات الضوء

أو لا تسلط الضوء على هذه الاختلافات. في حال وجود اختلافات أو تناقضات، يمكن للمؤسسات الخاضعة للرقابة التي تسعى لتستوضح هذه المسائل أن تتصل بالسلطة الرقابية ذات الصلة من خلال القنوات الموجودة.

تعتزم السلطات الرقابية تحديث أو تعديل هذه الإرشادات من وقت لآخر، عندما يكون الأمر مناسبًا. لا بد من تذكير المؤسسات الخاضعة للرقابة بأن هذه الإرشادات لا تشكل المصدر الوحيد للإرشادات الخاصة بتقييم وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأن الهيئات الأخرى، بما في ذلك المنظمات الدولية مثل الفاتف والمينافاتف والهيئات الإقليمية الأخرى الشبيهة بالفاتف ومجموعة إيغمونت وغيرها، تنشر أيضًا معلومات قد تكون مفيدة عند تنفيذ الالتزامات القانونية. تقع على عاتق المؤسسات الخاضعة للرقابة مسؤولية البقاء على اطلاع دائم ومحدث في جميع الأوقات بكل ما يتعلق بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها، والحفاظ على برامج مناسبة لتحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها، وضمان إطلاع مسؤوليها ومديريها والموظفين وتدريبهم بشكل كافٍ على السياسات والعمليات والإجراءات ذات الصلة.

تم اقتباس نصوص من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو تلخيصها أو إعادة صياغتها من وقت لآخر في هذه الإرشادات. لضمان الملاءمة، ما لم يُذكر على وجه التحديد عكس ذلك، فإن جميع الإشارات في النص إلى مصطلح "تمويل الإرهاب" تشمل أيضًا تمويل المنظمات غير المشروعة. بشكل عام، تحمل المصطلحات المكتوبة بحروف كبيرة في نص هذه الإرشادات المعاني الموضحة في "مسرد المصطلحات" (يمكن العودة إلى الملحق 11.1). ومع ذلك، في حال وجود أي تضارب أو تناقض بين النص أو التعريفات المنصوص عليها في القانون و / أو قرار مجلس الوزراء وهذه الاقتباسات أو الملخصات أو إعادة الصياغة، أو هذه المصطلحات المحددة، يكون للنص الوارد في القانون الأسبقية.

# 2. لمحة عامة عن الأطر القانونية والتنظيمية وإطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات

## 2.1 الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني

يتكون الهيكل القانوني والتنظيمي لدولة الإمارات من مصفوفة قوانين ولوائح مدنية وتجارية وجنائية اتحادية، إلى جانب مختلف السلطات التنظيمية والرقابية المسؤولة عن تنفيذها وإنفاذها، ومختلف الأطر التشريعية والتنظيمية المحلية المدنية والتجارية في المناطق المالية والتجارية الحرة. بما أن القوانين الجنائية خاضعة للولاية القضائية الاتحادية في جميع أنحاء الدولة، بما في ذلك في المناطق المالية والتجارية الحرة، تُعتبر جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة مشمولةً في القوانين الجنائية الاتحادية وقانون العقوبات الاتحادي. وبالمثل، فإن التشريعات الاتحادية واللوائح التنفيذية لمكافحة هذه الجرائم سارية في جميع أنحاء الإمارات، بما في ذلك في المناطق المالية والتجارية الحرة. يقع تنفيذها وإنفاذها على عاتق السلطات التنظيمية والرقابية ذات الصلة سواء في الولايات القضائية الاتحادية أو المحلية.

القانون الرئيسي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل الدولة هو المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة ("قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" أو "القانون" ) واللائحة التنفيذية، أي قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الارهاب والمنظمات غير المشروعة ("قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" أو "قرار مجلس الوزراء").

لقد أصدرت الإمارات مؤخّراً قرار مجلس الوزراء رقم 58 لسنة 2020 في شأن تنظيم إجراءات المستفيد الحقيقي (قرار المستفيد الحقيقي) الذي دخل حيز التنفيذ في 28 أغسطس 2020 وحل محل قرار مجلس الوزراء رقم 34 لسنة 2020 الصادر في وقت سابق من هذا العام.

يُذكر أنّ قرار المستفيد الحقيقي لا يغطّي المناطق الحرّة المالية (سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي) والشركات المملوكة من قبل الحكومة الاتحادية وفروعها. على المهن والأعمال غير المالية المرخّصة والعاملة من المناطق الحرّة المالية العودة إلى التنظيمات التي ترعى موضوع المستفيد الحقيقي والسيطرة الصادرة عن سلطة المنطقة الحرة المالية التي تتبع لها.

يحدد قرار المستفيد الحقيقي متطلبات تسجيل الملكية المستفيدة في المناطق الواقعة خارج المناطق الحرة في الإمارات ويوحّد الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح للشركات التي تم تأسيسها خارج المناطق الحرة في الإمارات وفي المناطق الحرة غير المالية. لا يشمل قرار المستفيد الحقيقي المناطق الحرة المالية (سوق أبوظبي العالمي، ومركز دبي المالي العالمي، والشركات التي تملكها الحكومة الاتحادية والشركات التابعة لها).

## 2.2 الإطار التشريعي والتنظيمي الدولي

يعتبر الإطار التشريعي والتنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الإمارات جزءًا من إطار تشريعي وتنظيمي دولي أكبر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتألف من نظام فيه هيئات تشريعية حكومية دولية وهيئات تنظيمية دولية وإقليمية. على أساس المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، تقوم الهيئات التشريعية الحكومية الدولية بوضع قوانين على المستوى الدولي، تحولها الدول الأعضاء المشاركة بعد ذلك إلى قوانين وطنية. في موازاة ذلك، تضع الهيئات التنظيمية الدولية والإقليمية سياسات وتوصي وتقيم وتراقب تنفيذ الدول الأعضاء المشاركة للمعايير التنظيمية الدولية المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تشمل الهيئات التشريعية الحكومية الدولية الرئيسية، والهيئات التنظيمية الدولية والإقليمية، التي تتعاون معها الحكومة والسلطات المختصة في الدولة بنشاط ضمن الإطار الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- الأمم المتحدة: الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية التي تضم أوسع نطاق من الدول الأعضاء. تأسست في أكتوبر 1945، وفيها حاليًا 191 دولة عضو من جميع أنحاء العالم. تدير الأمم المتحدة بنشاط برنامجًا لمكافحة غسل الأموال، وهو البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، الذي يقع مقره الرئيسي في فيينا، النمسا، وهو جزء من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

- مجموعة العمل المالي (الفاتف): مجموعة العمل المالي (الفاتف) هي هيئة حكومية دولية تأسست في عام 1989. هي تضع المعايير الدولية وتعزز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكل ما يهدد سلامة النظام المالي الدولي. كما تراقب مجموعة العمل المالي تنفيذ معاييرها وتوصياتها الأربعين والنتائج المباشرة الـ11 من قبل أعضائها وأعضاء الهيئات الإقليمية الشبيهة بالفاتف، وتضمن التنفيذ الصحيح لـ"منهجية الفاتف" لتقييم الالتزام الفني بتوصيات الفاتف وفعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الميناfاتف): بعد الاعتراف بتوصيات مجموعة العمل المالي الأربعين حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على أنّها تشكل المعايير الدولية المقبولة عالميًا في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، تم إنشاء المجموعة في عام 2004 كهيئة إقليمية شبيهة بالفاتف، من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإنشاء نظام فعال للالتزام بتلك المعايير. والإمارات عضو مؤسس للمجموعة.

- مجموعة إيغمونت لوحدات المعلومات المالية: في عام 1995، بدأ عدد من وحدات العلومات المالية العمل معًا لتشكيل مجموعة إيغمونت لوحدات المعلومات المالية (مجموعة إيغمونت) (سُميت على أساس المكان الذي عُقد فيه اجتماعها الأول في قصر إيغمونت–أرينبرغ في بروكسل). تهدف المجموعة إلى توفير منتدى لوحدات المعلومات المالية لتعزيز دعم برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية وتنسيق مبادرات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يشمل هذا الدعم تعزيز وتنظيم تبادل

معلومات الاستخباراتية المالية، وتحسين خبرات وقدرات الموظفين، وتعزيز التواصل الأفضل بين وحدات المعلومات المالية من خلال التكنولوجيا، والمساعدة في تطوير وحدات المعلومات المالية في جميع أنحاء العالم.

## 2.3 إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يشكل غسل الأموال وتمويل الإرهاب جرائم تهدد أمن واستقرار وسلامة النظام الاقتصادي والمالي العالمي والمجتمع ككل. يقدر حجم متحصلات الجريمة، بما في ذلك تمويل الإرهاب، التي يتم غسلها كل عام ما بين 2 و5٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ولكن تشير بعض التقديرات إلى أن حجم العائدات الإجرامية التي يتم حجزها فعليًا هو في حدود 2٪ فقط من الإجمالي، في حين لا تصادر السلطات القضائية المختصة إلا نصف هذا المبلغ تقريبًا. لذلك تشكل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أولويةً ملحة في الكفاح العالمي ضد الجريمة المنظمة.

تلتزم دولة الإمارات بشدة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة. وتحقيقًا لهذه الغاية، أنشأت السلطات المختصة الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية المناسبة لمنع وكشف وردع الجرائم المالية، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تواصل العمل على تعزيز قدرات الموارد المخصصة لهذه الجهود، وتحسين فعاليتها من خلال تنفيذ معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المقبولة دوليًا التي أوصت بها وتشجعها الفاتف والمينافاتف والهيئات الإقليمية الشبيهة بالفاتف الأخرى، والأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وكجزء من هذه الجهود، اتخذت السلطات المختصة في الإمارات عددًا من الإجراءات الجوهرية، بما في ذلك، من جملة أمور أخرى:

- تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي الاتحادي، والذي يتجسد في اعتماد قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الجديد وقرار مجلس الوزراء، والذي يتضمن معايير مجموعة العمل المالي.
- إجراء تقييم وطني للمخاطر لتحديد وتقييم تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونقاط الضعف المتأصلة التي تتعرض لها الدولة، وكذلك لتقييم قدرتها على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني.
- صياغة استراتيجية وخطة عمل وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتضمن نتائج التقييم الوطني للمخاطر من أجل ضمان التنفيذ الفعال والرقابة والتحسن المستمر للإطار الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولتوفير التوجيه الاستراتيجي والتكتيكي الضروري لمؤسسات القطاعين العام والخاص في البلاد في هذا المجال.

تستند الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الإمارات إلى أربع ركائز، ولكل منها أولوياته الاستراتيجية الخاصة. تساهم هذه الأولويات الاستراتيجية بدورها في إرشاد وتشكيل المبادرات الرئيسية لخطة العمل الوطنية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة.

يلخص الجدول أدناه ركائز الاستراتيجية الوطنية وأولوياتها الاستراتيجية:

| الركائز الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب | الأولويات الاستراتيجية |
|---|---|
| الإجراءات التشريعية والتنظيمية | تعزيز فعالية وكفاءة السياسات التشريعية والتنظيمية وضمان الالتزام بها |
| التحليل الشفاف للمعلومات الاستخباراتية | الاستفادة من استخدام قواعد البيانات المالية وتطوير أنظمة تحليل المعلومات لتعزيز الشفافية في تحليل ونشر المعلومات الاستخباراتية المالية |
| التعاون والتنسيق المحلي والدولي | تعزيز كفاءة وفعالية التنسيق والتعاون على الصعيدين المحلي والدولي في مجال توافر المعلومات وتبادلها |
| الالتزام وإنفاذ القانون | ضمان التحقيق الفعال والملاحقة القضائية لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنفيذ في الوقت المناسب للعقوبات المالية المستهدفة |

حددت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة عددًا من العوامل الرئيسية للنجاح في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتشمل، من بين أمور أخرى، ضمان:

- التنسيق الفعال بين وحدة المعلومات المالية وسلطات إنفاذ القانون والمدعين العامين والسلطات الرقابية والسلطات المختصة الأخرى داخل الدولة.
- الالتزام الفعال بالقوانين والأنظمة التي تحكم الأنشطة المصرفية والخدمات المالية الأخرى.
- توعية المهن والأعمال غير المالية المحددة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة التي تواجهها الإمارات بشكل عام، وقطاعاتها بشكل خاص، بناءً على نتائج التقييم الوطني للمخاطر، فضلاً عن توعيتها بالتزاماتها القانونية في مجال إدارة تلك المخاطر والتخفيف من حدتها.

تهدف *الإرشادات الحالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة الموجّهة للمهن والأعمال غير المالية المحددة* إلى تعزيز جهود اللجنة والسلطات الرقابية والسلطات المختصة الأخرى في الدولة في هذا المجال.

# 3. الأحكام الرئيسية التي تؤثر على المهن والأعمال غير المالية المحددة

يحتوي قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على العديد من الأحكام التي تحدد حقوق والتزامات المؤسسات الخاضعة للرقابة، بما في ذلك المهن والأعمال غير المالية المحددة، بالإضافة إلى كبار المديرين والموظفين فيها. يسلط هذا القسم الضوء على بعض الأحكام الرئيسية التي تؤثر على المهن والأعمال غير المالية المحددة والتي يجب إعطاؤها الأولوية. لا بد من تذكير المهن والأعمال غير المالية المحددة بأن مسؤولية الالتزام بجميع أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وجميع الإخطارات التنظيمية والأحكام والتعاميم التي تؤثر عليها، تقع على عاتقها وحدها.

## 3.1 ملخص عن الحد الأدنى من الالتزامات القانونية للمؤسسات الخاضعة للرقابة

حدد قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الحد الأدنى من الالتزامات القانونية للمؤسسات الخاضعة للرقابة على النحو التالي:

- تحديد وتقييم وفهم المخاطر (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (أ)، وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4.1)؛
- تحديد نطاق واتخاذ إجراءات العناية الواجبة (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (ب)، وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4.1 (أ) و 2)؛
- تعيين مسؤول التزام يتمتع بالمؤهلات والخبرة ذات الصلة تماشيًا مع متطلبات السلطة الرقابية ذات الصلة (قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 21، 44.12) ؛
- وضع أنظمة إدارة ومعلومات مناسبة، وضوابط داخلية، وسياسات، وإجراءات لتخفيف المخاطر ومراقبة التنفيذ (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (د)، قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4.2 (أ))؛
- وضع مؤشرات لتحديد المعاملات المشبوهة (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 15، قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16)؛
- الإبلاغ عن أي نشاط مشبوه والتعاون مع السلطات المختصة (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 9.1، 15، 30، قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 13.2، 17.1، 20.2)؛

- التنفيذ الفوري لإرشادات السلطات المختصة بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الصادرة بموجب الفصل السابع من اتفاقية الأمم المتحدة لحظر وقمع تمويل الإرهاب وانتشار التسلح (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (هـ)، قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 60)؛
- الاحتفاظ بسجلات كافية (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (و)، قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 7.2، 24).

تتوفر إرشادات محددة حول هذه الأحكام وغيرها من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأقسام التالية.

## 3.2 السرية وحماية البيانات

**(المادة 15 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ المواد 17.2 و21.2 و31.3 و39 من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)**

إنّ المهن والأعمال غير المالية المحددة ملزمة بإبلاغ وحدة المعلومات المالية في الإمارات عندما يكون لديها أسباب معقولة للاشتباه في وجود معاملة أو أموال تمثل كليًا أو جزئيًا متحصلات، أو الاشتباه في علاقتها بجريمة (يمكن العودة إلى القسم 7، الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة) عند الإبلاغ عن الاشتباه، على المؤسسة المالية أن تحافظ على سرية المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها وسرية عملية الإبلاغ بحد ذاتها، ويجب أن تبذل جهودًا معقولة لضمان حماية المعلومات والبيانات المبلغ عنها من أي شخص غير مصرح له.

وتجدر الإشارة إلى أن شرط السرية لا يتعلق بالتواصل داخل المؤسسة غير المالية أو أعضاء المجموعة التابعة لها (الفروع الأجنبية أو الشركات التابعة أو الشركة الأم) من أجل تشارك المعلومات ذات الصلة بتحديد الجريمة أو منعها أو الإبلاغ عنها. ولكن، لا يجوز، تحت أي ظرف من الظروف، للمهن والأعمال غير المالية المحددة أو مدرائها أو موظفيها أن يبلّغوا العميل أو ممثل علاقة العمل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بأنه تم رفع تقرير، تحت طائلة العقوبات (يمكن العودة إلى القسم 3.9، العقوبات المفروضة على من يخالف التزاماته ). هذا هو شرط "التنبيه". يشمل هذا أيضًا أي معلومات ذات صلة قد يتم تقديمها إلى وحدة المعلومات المالية أو المعلومات التي تطلبها وحدة المعلومات المالية.

باستثناء الإعفاءات المذكورة أدناه، لا يجوز للمهن والأعمال غير المالية المحددة أن تعترض على واجب الإبلاغ القانوني عن أي اشتباه والتذرّع بحماية سرية العميل أو خصوصية البيانات، تحت طائلة العقوبات. علاوة على ذلك، تتضمن قوانين حماية البيانات أحكامًا تسمح للمؤسسة المالية بإبلاغ السلطات. (يمكن العودة إلى القسم 3.9، العقوبات المفروضة على من يخالف التزاماته ).

في بعض الظروف المحددة، يعفي قانون وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من واجب الإبلاغ القانوني على أساس السرية المهنية لفئة محددة من الأعمال والمهن غير المالية المحددة وهم "المحامون وكتاب العدل وغيرهم من أصحاب المهن القانونية ومدققو الحسابات القانونيون المستقلّون" عندما يحصلون على المعلومات في إطار تقديم المشورة أو الدفاع عن العميل/الموكّل ضمن إجراءات الادعاء/الملاحقة القانونية. من أجل المزيد من الإرشادات، يمكن الإطلاع على القسم 7.6، الاستثناءات المحددة من موجب الإبلاغ.

## 3.3 حماية الأشخاص المبلِّغين من المسؤولية

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 27؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 17.3)**

يوفر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمهن والأعمال غير المالية المحددة، وكذلك أعضاء مجلس إدارتها وموظفيها وممثليها المرخص لهم قانونًا، الحماية من أي مسؤولية إدارية أو مدنية أو جزائية ناتجة عند تنفيذ واجبها القانوني بحسن نية وإبلاغ وحدة المعلومات المالية بأي نشاط مشبوه. توفّر هذه الحماية أيضًا في الحالات التي لا يعرفون فيها بالضبط ما هو النشاط الإجرامي الأساسي، وبغض النظر عما إذا كان قد تمّ ارتكاب النشاط غير القانوني بالفعل.

## 3.4 المحظورات القانونية

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (ج)؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 13.1 و14 و35.4 و38)**

يحظر على المهن والأعمال غير المالية المحددة القيام بالأنشطة التالية:

- إقامة أو الحفاظ على علاقة عمل أو علاقة مع عميل، وإجراء أي معاملات مالية أو تجارية، والاحتفاظ بأي علاقات عمل تحت اسم مجهول أو وهمي أو باسم مستعار أو مرقم؛
- إقامة علاقة عمل أو الحفاظ عليها أو تنفيذ أي تعامل إذا تعذر عليها اتخاذ تدابير العناية الواجبة القائمة على المخاطر تجاه العميل لأي سبب من الأسباب؛
- التعامل بأي شكل من الأشكال مع البنوك الوهمية، سواء من أجل فتح حسابات معها من أجل عملائهم أو لتسهيل أي معاملات مصرفية لأنفسهم أو نيابةً عن عملائهم.
- التذرع بالسرية المصرفية أو المهنية أو التعاقدية كذريعة لرفض أداء واجب الإبلاغ القانوني عن النشاط المشبوه.

- تسهيل إصدار الأسهم لحاملها أو ضمانات الأسهم لحاملها.

## 3.5 غسل الأموال

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 2.1 حتى 3، 4، 29.3؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 1)**

يُعرِّف قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب غسل الأموال بأنه الانخراط في أي من الأفعال التالية عمدًا، مع العلم بأن الأموال متحصلة من جناية أو جنحة (أي من جريمة أصلية):

- تسهيل تحويل أو نقل المتحصلات أو إجراء أي عملية بها تؤدّي إلى إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع.
- إخفاء أو تمويه حقيقية المتحصلات أو مصدرها أو مكانها وكذلك طريقة التصرف فيها أو نقلها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها.
- اكتساب أو حيازة أو استخدام المتحصلات عند تسلمها.
- مساعدة مرتكب الجريمة الأصلية على الإفلات من العقوبة.

يعرّف كل من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب "الأموال" بمعنى واسع جدًا على أنها "الأصول أيًا كان نوعها، مادية أو معنوية، منقولة أو ثابتة بما فيها العملة الوطنية والعملات الأجنبية والمستندات والصكوك التي تثبت تملك تلك الأصول أو الحقوق المتعلقة بها أيًا كان شكلها بما في ذلك الشكل الإلكتروني أو الرقمي وأي فوائد أو أرباح أو دخول أخرى متأتية أو ناتجة من هذه الأصول ". كما تُعرِّف "المتحصلات" على أنها "الأموال الناتجة بشكل مباشر أو غير مباشر من ارتكاب أي جناية أو جنحة، بما في ذلك الأرباح والامتيازات والفوائد الاقتصادية، وأي أموال مماثلة محوّلة كليًا أو جزئيًا إلى أموال أخرى".

لذلك، من أجل اعتبار الجريمة غسل الأموال، لا ضرورة أن تتضمن الأعمال المذكورة أعلاه الأموال أو الأدوات النقدية بحد ذاتها فقط، إذ قد تشمل أصولًا مادية أو معنوية منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الأموال المصرفية أو الحسابات المالية الأخرى، بما في ذلك ما يسمى بالعملات الافتراضية أو العملات المشفرة.

- الأدوات المالية أو الأوراق المالية، مثل الأسهم، أو السندات، أو الأوراق المالية، أو الأوراق التجارية، أو السندات الإذنية، أو سندات الدين، أو ضمانات الأسهم، أو الخيارات، أو الحقوق (بما في ذلك حقوق الأرض)، أو غيرها من الأوراق المالية القابلة للتحويل أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها؛
- العقود وأدوات القروض والملكية والمطالبات وبوالص التأمين أو التنازل عنها.
- الملكية الفكرية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر براءات الاختراع أو العلامات التجارية المسجلة) أو الإتاوات أو التراخيص أو الحقوق المتعلقة بها؛
- الممتلكات المادية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر السلع والأراضي والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة والسيارات أو المركبات أو الأعمال الفنية أو أي سلع أخرى يتم تبادلها كمدفوعات عينية.

إن حجم المعاملة المالية أو التجارية أو قيمتها النقدية، والإطار الزمني الذي تمت خلاله، وطبيعة الأموال أو المتحصلات (سواء في الأموال النقدية أو بعض الأصول المادية أو المعنوية الأخرى) لا يجب أن تؤثر على الاشتباه والإبلاغ عن صفقة مشبوهة.

يعتبر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب غسل الأموال جريمة جنائية. وتكون ملاحقة غسل الأموال قضائيًا مستقلة عن أي جريمة أصلية مرتبطة به أو ولّدت المتحصلات. لا يعتمد الاشتباه بغسل الأموال على إثبات وقوع جريمة أصلية أو على إثبات المصدر غير المشروع للمتحصلات المعنية، ولكن يمكن الاستدلال عليه من معلومات معينة، بما فيها المؤشرات أو الأنماط السلوكية.

وفقًا للتقييم الوطني للمخاطر لعام 2018، تم تحديد غسل الأموال من قبل طرف ثالث محترف كأحد أكبر تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الإمارات.

## 3.6 الجرائم الأصلية

يعرّف قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الجريمة الأصلية بأنها "أي فعل يشكل جناية أو جنحة وفقًا للتشريعات النافذة في الدولة، سواء ارتكب داخل الدولة أو خارجها متى كان معاقبًا عليه في كلتا الدولتَين". وبالتالي، فإن الجريمة الأصلية هي أي جريمة، سواء كانت جناية أو جنحة، يعاقب عليها القانون الإماراتي، بغض النظر عما إذا كانت قد ارتكبت داخل الدولة أو في أي دولة أخرى تعتبرها جريمة جنائية.

حددت مجموعة العمل المالي 21 فئة من الجرائم الأصلية. وقد تم تجريم كل فئة من هذه الفئات من الجرائم الأصلية في الإطار التشريعي للدولة. لا بد من تذكير المهن والأعمال غير المالية المحددة بأن قائمة الجرائم الأصلية هذه ليست شاملة، بل هي مجرد

قائمة تصنيف مناسب، لأنه وفقًا لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الإمارات، حتى الجرائم التي لا تظهر في هذه القائمة، سواء كانت جنايات أو جنح، يمكن أن تكون جريمة أصلية تولّد غسل أموال.

بناءً على تحليل الخبراء لهذه الفئات، وهو تحليل تم إجراؤه نيابة عن السلطات المختصة في الإمارات كجزء من التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018، تم تحديد أهم (أخطر) التهديدات للدولة المتعلقة بغسل الأموال على النحو التالي: الاحتيال، والتزوير وقرصنة المنتجات، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وغسل الأموال من قبل طرف ثالث محترف.

في الإطار نفسه، تم تحديد التهديدات الأخرى (المتوسطة – العالية) ذات الأهمية الخاصة في الإمارات والمتعلقة بغسل الأموال على أنها: التداول من الداخل والتلاعب بالسوق، والسرقة والسطو، والاتجار غير المشروع بالسلع المسروقة وغيرها، والتزوير، والتهريب ( بما في ذلك كل ما يتعلق بالجمارك ورسوم الإنتاج والضرائب) والجرائم الضريبية (المتعلقة بالضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة) والإرهاب (بما في ذلك تمويل الإرهاب).

على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تولي اهتمامًا خاصًا لأخطر التهديدات التي تم تحديدها في التقييم الوطني للمخاطر وأي تقييم للمخاطر مرتبط بموضوع معيّن عندما تقوم بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرّض لها عند العمل، ولا بد من تذكيرها بأن عمليات تقييم المخاطر الخاصة بها يجب أن تأخذ في الاعتبار جميع فئات المخاطر وكيف تنطبق على سياقها الخاص.

## 3.7 تمويل الإرهاب

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 3.1، 4، 29.3؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 1)**

يعتبر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تمويل الإرهاب جريمة جنائية لا تسقط مع مرور الزمن. يعرف تمويل الإرهاب بأنه:

- ارتكاب أي عمل من أعمال غسل الأموال، مع العلم بأن المتحصلات كلها أو بعضها مملوكة لتنظيم إرهابي أو لشخص إرهابي أو معدّة لتمويل تنظيم إرهابي أو شخص إرهابي أو جريمة إرهابية، حتى لو كان ذلك دون قصد إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع؛ أو
- تقديم المتحصلات أو جمعها أو إعدادها أو الحصول عليها أو تسهيل حصول الغير عليها بقصد استخدامها، أو مع العلم أن هذه المتحصلات ستستخدم كليًا أو جزئيًا في ارتكاب جريمة إرهابية، أو ارتكاب تلك الأفعال لصالح تنظيم إرهابي أو لشخص إرهابي مع العلم بحقيقتهما أو غرضهما.

هناك العديد من عوامل المخاطر التي يجب أن تأخذها المهن والأعمال غير المالية المحددة في الاعتبار عند تقييم تعرضها لمخاطر تمويل الإرهاب (انظر القسم 4.1.2، عوامل المخاطر)، بما في ذلك العوامل الجغرافية والقطاعية والعوامل المرتبطة بالقنوات والمنتجات والعملاء.

في تقرير صدر عام 2019 عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المانافاتف)، أشار تقييم التهديد العالمي الذي يشكله تمويل الإرهاب إلى التالي:

"إن عدد العناصر الإرهابية الفاعلة، ونوعها، ونطاقها، وهيكلها وتهديد الإرهاب العالمي آخذ في التطور. في الآونة الأخيرة، اشتدت طبيعة تهديد الإرهاب العالمي بشكل كبير. فبالإضافة إلى التهديد الذي تطرحه التنظيمات الإرهابية مثل داعش والقاعدة والجماعات الأخرى، ينفّذ الأفراد الإرهابيون والخلايا الإرهابية من مختلف الأحجام والهياكل المعقّدة اعتداءات على العديد من المدن في جميع أنحاء العالم. ومع تطور طبيعة الإرهاب العالمي، تتبدّل أيضًا الأساليب التي يستخدمها الأفراد الإرهابيون والتنظيمات الإرهابية لتلبية حاجتهم الأساسية لتوليد الأموال وإدارتها.

تستخدم التنظيمات الإرهابية الأموال في عملياتها (الاعتداءات الإرهابية والمراقبة قبل شنّ العملية)؛ والدعاية والتجنيد؛ والتدريب؛ ودفع رواتب وتعويضات الأعضاء؛ والخدمات الاجتماعية. عادة ما تكون هذه المتطلبات المالية عالية في التنظيمات الإرهابية الكبيرة، لا سيما تلك التي تهدف إلى السيطرة على الأراضي أو تسيطر عليها. في المقابل، فإن المتطلبات المالية للإرهابيين الأفراد أو الخلايا الصغيرة أقل بكثير وتُستخدم الأموال في المقام الأول لتنفيذ الاعتداءات. بغض النظر عن الاختلافات بين التنظيمات الإرهابية أو الإرهابيين الأفراد، بما أنّ الأموال مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالقدرة على شنّ العمليات، يسعى جميع الإرهابيون الأفراد والتنظيمات الإرهابية إلى ضمان درّ الأموال وإدارتها بشكل كافٍ[1]".

## 3.8 تمويل المنظمات غير المشروعة

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 3.2، 4، 29.3؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 1)**

[1] وسائل التواصل الاجتماعي وتمويل الإرهاب: مشروع مشترك لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بغسل الأموال ومجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، APG / MENAFATF، يناير 2019، الصفحة 4.

على غرار تمويل الإرهاب، يعتبر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تمويل المنظمات غير المشروعة جريمة جنائية لا تسقط مع الزمن. يعرّف القانون تمويل المنظمات غير المشروعة على النحو التالي:

- ارتكاب أي عمل من أعمال غسل الأموال، مع العلم بأن المتحصلات مملوكة كليًا أو جزئيًا لتنظيم غير مشروع أو لأحد المنتمين له أو معدّة لتمويل أي منهما، حتى لو كان ذلك دون قصد إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع.
- تقديم المتحصلات أو جمعها أو إعدادها أو الحصول عليها أو تسهيل حصول الغير عليها بقصد استخدامها، أو مع العلم بأنها ستُستخدم كليًا أو جزئيًا لصالح تنظيم غير مشروع أو لأحد المنتمين له، مع العلم بحقيقتهما أو غرضهما.

عند تقييم تعرضها لمخاطر تمويل المنظمات غير المشروعة، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تولي اهتمامًا خاصًا لمتطلبات الإفصاح والمحاسبة والتقارير المالية ومتطلبات التدقيق المفروضة على المؤسسات التي يكون لها علاقة معها أو تقوم معها بمعاملة تجارية. هذا مهم بشكل خاص في حالة المنظمات غير الربحية أو المجتمعية/ الاجتماعية أو الدينية/ الثقافية، خاصة عندما يكون لتلك المنظمات مقر أو عمليات مهمة في ولايات قضائية غير مألوفة أو في ولايات قضائية تكون فيها الشفافية أو القدرة على الحصول على المعلومات محدودة لأي سبب من الأسباب.

## 3.9 مراحل غسل الأموال

لتحديد وفهم وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها المهن والأعمال غير المالية المحددة على مستوى المؤسسة وعلاقات العمل، يجب أن تكون المهن والأعمال غير المالية المحددة على دراية بالمراحل الثلاث لغسل الأموال. إنّ تحديد مرحلة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب التي يمكن إساءة استخدام منتج معين فيها أو يمكن إساءة استخدام المؤسسة غير المالية نفسها فيها، سيساعد المؤسسة على فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتأصلة فيها. تصف الفقرات أدناه جريمة غسل الأموال على أنها تتكون من ثلاث مراحل متميزة (وإن كانت متداخلة في بعض الأحيان):

الإيداع. في هذه المرحلة، يحاول المجرمون إدخال الأموال أو متحصلات الجريمة في النظام المالي باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب أو التطبيقات (يمكن العودة إلى القسم 3.10، تطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

تتضمن أمثلة معاملات الإيداع ما يلي:

- مزج الأموال: مزج الأموال غير المشروعة بأموال مشروعة، مثل وضع الأموال النقدية من مبيعات المخدرات غير المشروعة في مؤسسات تجارية مملوكة محليًا تستخدم النقد بشكل كبير.
- النقد الأجنبي: شراء العملة الأجنبية بأموال غير مشروعة.

- تقسيم المبالغ: تقسيم النقود إلى مبالغ صغيرة وإيداعها في حسابات مصرفية عديدة في محاولة للتهرب من لفت الانتباه أو متطلبات الإبلاغ.
- تهريب العملات: النقل المادي للنقد أو الأدوات النقدية عبر الحدود.
- القروض: سداد القروض المشروعة باستخدام الأموال النقدية المغسولة.

التمويه. بمجرد إيداع الأموال أو المتحصلات أو وضعها في النظام المالي، يمكن الانتقال إلى المرحلة التالية من العملية؛ في كثير من الأحيان، يتم تحقيق ذلك من خلال وضع الأموال للتداول عبر المهن والأعمال غير المالية المحددة الرسمية وغيرها من الشركات التجارية المشروعة، المحلية والدولية. في مرحلة التمويه هذه، يحاول المجرمون إخفاء الطبيعة غير المشروعة للأموال أو متحصلات الجريمة من خلال الانخراط في معاملات أو طبقات من المعاملات تهدف إلى إخفاء مصدرها.

تتضمن أمثلة تمويه المعاملات ما يلي:

- نقل الأموال إلكترونيًا من بلد إلى آخر وتقسيمها إلى أسواق و/ أو خيارات مالية متقدمة.
- نقل الأموال من مؤسسة مالية إلى أخرى أو ضمن حسابات في نفس المؤسسة.
- تحويل النقد المودع إلى أدوات نقدية.
- إعادة بيع سلع عالية القيمة والمنتجات المدفوعة مسبقًا/ المنتجات ذات القيمة المخزنة.
- الاستثمار في العقارات والأعمال المشروعة الأخرى.
- إيداع الأموال في الأسهم أو السندات أو منتجات التأمين على الحياة.
- استخدام الشركات الوهمية لإخفاء المستفيد الحقيقي النهائي والأصول.

الدمج. في هذه المرحلة، يحاول المجرمون إعادة أموالهم أو متحصلات الجريمة "المغسولة" أو دمجها في الاقتصاد، أو استخدامها لارتكاب جرائم جنائية جديدة، من خلال المعاملات أو الأنشطة التي تبدو مشروعة.

يتمثل الهدف الرئيسي للمجرمين المتورطين في غسل الأموال – وبالتالي يُعتبر ذلك من بين المخاطر العامة الرئيسية الكامنة وراء المخاطر المحددة التي تواجهها المهن والأعمال غير المالية المحددة – في استغلال المواقف والعوامل (بما في ذلك المنتجات والخدمات والهياكل والمعاملات والمواقع الجغرافية) التي تفضل إخفاء الهوية والمعقدة، بما يسهل كسر "القدرة على التعقب" وإخفاء المصدر غير المشروع للأموال.

على الرغم من أن أحجام المعاملات المتعلقة بتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة قد تكون أصغر (بكثير) من حجم المعاملات المرتبطة بعمليات غسل الأموال، وقد تختلف بعض التطبيقات والتقنيات المحددة المستخدمة، إلا أن المبادئ العامة والمخاطر العامة هي نفسها. يحاول الإرهابيون والمجرمون المتورطون في هذه الأعمال استغلال المواقف والعوامل التي تفضل إخفاء الهوية والمعقّدة، من أجل إخفاء المصدر غير المشروع للأموال، أو الوجهة غير المشروعة أو الغرض المقصود منها، أو كليهما. يجب أن تبقى المهن والأعمال غير المالية المحددة حريصة على عدم استخدام خدماتها بشكل مباشر أو غير مباشر لتسهيل غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو المنظمات غير المشروعة في أي من المراحل الثلاث الموضحة أعلاه.

على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تبقى متنبّهة إلى عدم استخدام خدماتها بشكلٍ مباشر أو غير مباشرة من أجل تسهيل غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو التنظيمات غير المشروعة في أي من المراحل الثلاث المذكورة أعلاه.

## 3.10 أنماط (تطبيقات) غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تتطور باستمرار الأساليب التي يستخدمها المجرمون في غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة، وتصبح أكثر تعقيدًا. لذلك، من المهم للغاية في مكافحة هذه الجرائم أن تتأكد المهن والأعمال غير المالية المحددة من إطلاع موظفيها على أحدث أنماط وتطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هناك العديد من المصادر المفيدة للأبحاث والمعلومات المتعلقة بتطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك السلطات الرقابية، والفاتف، والميناافاتف، والهيئات الإقليمية الشبيهة بالفاتف الأخرى، ومجموعة إيغمونت، وغيرها. يجب أن تشمل المهن والأعمال غير المالية المحددة المراجعة المنتظمة لتطبيقات وأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب في برامجها الخاصة بالتدريب على الالتزام (يمكن العودة إلى القسم 8.2 – فحص الموظفين وتدريبهم ) ، وكذلك في إجراءات تحديد وتقييم المخاطر.

تتضمن أمثلة بعض تطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب الرئيسية التي يجب أن تعرفها المهن والأعمال غير المالية المحددة (على سبيل المثال لا الحصر):

- **تبادل العملات / تحويل النقد:** تستخدم للمساعدة في تهريب الأموال إلى ولاية قضائية أخرى أو لاستغلال متطلبات الإبلاغ المنخفضة في مكاتب الصرافة للحد من مخاطر الكشف – على سبيل المثال، شراء شيكات المسافرين لنقل القيمة إلى ولاية قضائية أخرى.
- **ناقلو النقد / تهريب العملات:** نقل العملة بشكل مخفي لتجنب إجراءات الإبلاغ عن المعاملات / النقد.

- **الهيكلة (إيداع الأموال بمبالغ صغيرة):** طريقة تتضمن عددًا من المعاملات (الإيداع والسحب والتحويل)، وغالبًا ما تشمل أشخاصًا متنوعين، وكميات كبيرة من المعاملات الصغيرة وأحيانًا عدة حسابات لتجنب التزامات الإبلاغ عن أي مبلغ يفوق العتبة المحددة.
- **استخدام بطاقات الائتمان، والشيكات، والسندات الإذنية، وما إلى ذلك:** تستخدم كأدوات للوصول إلى الأموال الموجودة في مؤسسة مالية، غالبًا في ولاية قضائية أخرى.
- **شراء سلع ثمينة محمولة (المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وما إلى ذلك):** هذه تقنية لشراء الأدوات لإخفاء الملكية أو نقل القيمة دون الكشف عنها وتجنب إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – على سبيل المثال، نقل الماس أو الذهب إلى ولاية قضائية أخرى.
- **شراء الأصول القيمة (العقارات، خيول السباق، المركبات، إلخ.):** يتم استثمار متحصلات الجريمة في سلع عالية القيمة قابلة للتداول للاستفادة من متطلبات الإبلاغ المخفضة وإخفاء مصدر المتحصلات.
- **تبادل السلع (المقايضة):** تجنب استخدام النقود أو الأدوات المالية في معاملات القيمة لتجنب تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – على سبيل المثال، التبادل المباشر للهيروين مقابل سبائك الذهب.
- **استخدام التحويلات البرقية:** لتحويل الأموال إلكترونيًا بين المهن والأعمال غير المالية المحددة وغالبًا إلى ولاية قضائية أخرى لتجنب اكتشافها ومصادرتها.
- **الخدمات المصرفية السرية / خدمات التحويلات غير المرخصة:** آليات غير قانونية قائمة على شبكات الثقة المستخدمة لتحويل الأموال، دون الترخيص أو التسجيل المناسبين. كثيرًا ما تعمل بالتوازي مع القطاع المصرفي التقليدي ويستغلها غاسلو الأموال وممولو الإرهاب لنقل القيمة دون الكشف عنها وإخفاء هوية من يتحكم في الأموال.
- **غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائم على التجارة:** يتضمن عادةً التلاعب بالفواتير واستخدام طرق تمويل التجارة والسلع لتجنب الالتزام بقوانين وأنظمة الشفافية المالية.
- **إساءة استخدام المنظمات غير الهادفة للربح (NPOs):** يمكن استخدامها لجمع الأموال للإرهاب، وإخفاء مصدرها وطبيعتها وتوزيعها على الأنشطة الإرهابية.

- **الاستثمار في أسواق رأس المال:** لإخفاء مصدر متحصلات الجريمة لشراء أدوات قابلة للتداول، وغالباً ما يتم استغلال متطلبات الإبلاغ المنخفضة نسبياً.
- **الخلط (الاستثمار التجاري):** إحدى الخطوات الرئيسية في غسل الأموال وتتضمن جمع متحصلات الجريمة بأموال الأعمال المشروعة لإخفاء مصدرها غير المشروع.
- **استخدام الشركات / المؤسسات الوهمية:** هذا أسلوب لإخفاء هوية الأشخاص الذين يتحكمون في الأموال ولاستغلال متطلبات الإبلاغ المنخفضة نسبيًا.
- **استخدام البنوك / الشركات الخارجية، بما في ذلك مقدمي الخدمات للشركات والصناديق الائتمانية:** لإخفاء هوية الأشخاص الذين يتحكمون في الأموال وتفادي إمكانية حجزها من قبل السلطات المحلية.
- **استخدام المساهمين الاسميين أو الصناديق الاستئمانية أو أفراد الأسرة أو الأطراف الثالثة، إلخ:** لإخفاء هوية الأشخاص الذين يتحكمون في الأموال غير المشروعة.
- **استخدام الحسابات المصرفية الأجنبية:** لنقل الأموال بعيدًا عن السلطات المحلية التي قد تحجزها وإخفاء هوية الأشخاص الذين يتحكمون في الأموال غير المشروعة.
- **تزوير الهوية / استخدام هوية مزيفة:** تُستخدم هذه الطريقة لإخفاء هوية المتورطين في عدة أساليب لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **استخدام الخدمات المهنية "المستأمنين" (المحامين والمحاسبين والسماسرة، إلخ):** لإخفاء هوية المستفيدين والمصدر غير المشروع للأموال. قد تشمل هذه الطريقة أيضًا أصحاب المهن الفاسدين الذين يقدمون للمجرمين خدمات "متخصصة" لغسل الأموال.
- **تقنيات الدفع الجديدة:** استخدام تقنيات الدفع الناشئة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتشمل الأمثلة التحويلات وأنظمة الدفع القائمة على الهاتف الخلوي.
- **الأصول الافتراضية:** للأصول الافتراضية والخدمات ذات الصلة القدرةُ على تحفيز الابتكار المالي والكفاءة المالية، ولكن ميزاتها المميزة تخلق أيضًا فرصًا جديدة لغاسلي الأموال وممولي الإرهاب والمجرمين الآخرين لغسل متحصلاتهم أو تمويل أنشطتهم غير المشروعة. يمكن أن تعود المهن والأعمال غير المالية المحددة إلى توصيات مجموعة العمل المالي التي

تفرض متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية. كما أصدرت الفاتف وثيقة توجيهية بشأن النهج القائم على المخاطر عند التعامل مع الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية. يجب أن تكون المهن والأعمال غير المالية المحددة على دراية بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند التعامل مع الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية وفقًا لإرشادات مجموعة العمل المالي.

- **منتجات التأمين على الحياة:** يمكن استخدام منتجات التأمين على الحياة، على سبيل المثال، في غسل الأموال عندما تقدم ميزات ادخار أو استثمار وتشمل خيار السحب الكامل أو الجزئي أو التخلّي المبكر.

تصدر وحدة المعلومات المالية في الإمارات تقارير حول تطبيقات وأنماط غسل الأموال، تتضمن تحليلًا يعتمد على المعلومات المستخرجة من تقارير المعاملات المشبوهة التي قدّمتها الكيانات المبلغة. يعد هذا مصدرًا مفيدًا جدًا للمهن والأعمال غير المالية المحددة لفهم الأنماط السائدة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وللحصول على معلومات حول أحدث أنماط هذه الجرائم في الدولة. تم إصدار هذا التقرير على نظام GoAML في وحدة المعلومات المالية الخاص برفع تقارير المعاملات المشبوهة، وبالتالي هو متاح للمستخدمين المسجلين في هذا النظام.

يشمل الملحق 11.2 روابط لبعض المصادر الرسمية الأخرى، والتي قد تكون مفيدة في مواكبة آخر التطورات حول أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

## 3.11 العقوبات المفروضة على كل من يخالف التزامات الإبلاغ

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 15 و24 و25)**

ينص قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على فرض العقوبات التالية على أي من المهن والأعمال غير المالية المحددة أو مديريها أو موظفيها الذين يفشلون في أداء التزامهم القانوني بالإبلاغ عن الاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو التنظيمات غير المشروعة إمّا عمدًا أو بسبب إهمال جسيم:

- الحبس والغرامة التي لا تقل عن 100 ألف درهم ولا تزيد عن مليون درهم. أو
- أي من هاتين العقوبتين.

بحسب المادة 15 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب الإبلاغ في حال الاشتباه أو توفر أسباب معقولة للاشتباه في جريمة. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن المعاملات أو الأموال موضوع الاشتباه قد لا تمثل سوى جزءًا من متحصلات الجريمة الجنائية، بغض النظر عن قيمتها.

وفي الإطار نفسه، ينص قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على فرض عقوبات على أي شخص يحذر أو يخطر شخصًا بتقرير معاملة مشبوهة أو يكشف عن معاملة قيد المراجعة أو التحقيق من قبل السلطات المختصة، على النحو التالي:

- الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن 100 ألف درهم ولا تزيد عن 500 ألف درهم. أو
- أي من هاتين العقوبتين.

# الجزء الثاني – تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

## 4. تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 ؛ وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4.1)**

ينص كل من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنه يجوز للمهن والأعمال غير المالية المحددة استخدام نهج قائم على المخاطر لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تقيم وتفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها، وطريقة تأثّرها بها. على وجه التحديد، ينص قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنه يتعين عليها:

*"... تقييم وتوثيق وتحديث هذا التقييم بشكل مستمر، من خلال الجوانب المتعددة للمخاطر التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون، والاحتفاظ بدراسة تحديد وتقييم المخاطر والمعلومات المتعلقة بها وتقديمها إلى الجهة الرقابية عند الطلب."*

علاوة على ذلك، يفرض قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المؤسسات الخاضعة للرقابة:

*"... توثيق عمليات تقييم المخاطر وتحديثها بشكل مستمر وتوفيرها عند الطلب."*

تم توفير إرشادات حول هذه المواضيع في الأقسام التالية.

### 4.1 النهج القائم على المخاطر

يُعتبر النهج القائم على المخاطر أمرًا أساسيًا لضمان التنفيذ الفعال لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذا يعني أن المهن والأعمال غير المالية المحددة تحدد وتقيّم وتفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها، وتنفذ تدابير التخفيف الأكثر ملاءمة. يتطلب النهج القائم على المخاطر من المهن والأعمال غير المالية المحددة أن يكون لديها أنظمة وضوابط تتناسب مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة التي تواجهها. لذلك، يعد تقييم هذه المخاطر إحدى أهم الخطوات في إنشاء برنامج التزام جيد بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسيمكن المهن والأعمال غير المالية المحددة من تركيز مواردها على المجالات التي تتعرض لمخاطر أعلى. في هذا الصدد، يمكن للمهن والأعمال غير المالية المحددة أن تأخذ في الاعتبار طبيعة أعمالها وحجمها وتعقيدها.

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 ؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4.1-3)**

يتضمن كل من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المفهوم الضمني للنهج القائم على المخاطر لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على وجه التحديد، ينص قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنه يجب على المهن والأعمال غير المالية المحددة "تحديد مخاطر الجريمة في مجال عملها" وتحديث تقييمات المخاطر الخاصة بها من خلال الجوانب المتعددة للمخاطر المنصوص عليها في قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالمثل، ينص قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أن تحديد المهن والأعمال غير المالية المحددة وتقييمها وفهمها للمخاطر يجب أن يتم "تماشيًا مع طبيعة أعمالها وحجمها"، وأنه ينبغي مراعاة مختلف عوامل المخاطر عند تحديد مستوى التخفيف المطلوب. كما ينص قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على ضرورة إجراء العناية الواجبة المعززة في الحالات التي يتم فيها تحديد مخاطر عالية، ويمكن إجراء العناية الواجبة المبسطة في بعض الحالات التي يتم فيها تحديد مخاطر منخفضة، ما لم يكن هناك اشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يقصد بالنهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أنه على المهن والأعمال غير المالية المحددة تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها واتخاذ تدابير لمكافحتها بما يتناسب مع المخاطر من أجل التخفيف منها بشكل فعال. سيتطلب ذلك فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يواجهها القطاع والمهنة أو العمل غير المالي المحدد بالإضافة إلى منتجات وخدمات محددة، وقاعدة العملاء، والقدرة التي يعمل بها العملاء، والولايات القضائية التي يعملون فيها، وفعالية ضوابط المخاطر المعتمدة.

وبالتالي، يسمح استخدام النهج القائم على المخاطر للمهن والأعمال غير المالية المحددة بتخصيص مواردها بشكل أكثر كفاءة وفعالية، ضمن في نطاق الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال اعتماد وتطبيق تدابير وقائية تستهدف وتتناسب مع طبيعة المخاطر التي تواجهها.

على الرغم من وجود حدود لأي نهج خاص بإدارة المخاطر، وعدم القدرة على اعتبار أي نهج قائم على المخاطر آمن تمامًا؛ قد تكون هناك حالات اتخذت فيها المؤسسة غير المالية جميع التدابير المعقولة لتحديد وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لكنها لا تزال تُستخدم في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في حالات منعزلة. ومع ذلك، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تفهم أن النهج القائم على المخاطر ليس مبررًا لتجاهل بعض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أنه لا يعفيها من اتخاذ تدابير تخفيف معقولة ومتناسبة، حتى بالنسبة للمخاطر التي تم تقييمها على أنها منخفضة. تتطلب التزاماتها القانونية تحديد وتقييم وفهم مستوى المخاطر (المتأصلة) التي يطرحها (أنواع) العملاء والمنتجات والخدمات والمعاملات والمناطق الجغرافية وقنوات التسليم، وأن تكون قادرة على تطبيق ما يكفي من تدابير التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل قائم على المخاطر في جميع الأوقات.

من أجل القيام بذلك، عليها أن تحدد وتقيّم تعرضها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أساس مجموعة متنوعة من عوامل المخاطر (يمكن العودة إلى القسم 4.1 – عوامل المخاطر)، والتي يرتبط بعضها بطبيعة وحجم وتعقيد وتشغيل بيئة عملها، فيما

يرتبط البعض الآخر بالعميل أو العلاقة. علاوة على ذلك، عليها أن تتخذ تدابير معقولة ومتناسبة للتخفيف من المخاطر تستند إلى مستوى الخطورة الذي تم تحديده.

يمكن أن يساعد إجراءُ تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال المهن والأعمال غير المالية المحددة على فهم تعرضها للمخاطر والمجالات التي يجب أن تعطيها الأولوية عند مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. قد تتطلب المخاطر على مستوى الأعمال التي تتعرض لها المؤسسة غير المالية مستويات مختلفة من موارد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستراتيجيات التخفيف.

توفّر الصورة التالية نظرة عامة تخطيطية لعملية النهج القائم على المخاطر من تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال وصولًا إلى تطوير السياسات والإجراءات وتدابير العناية الواجبة للعملاء والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

| Assessment of Inherent Risks | | |
|---|---|---|
| Risk factors | | |
| Geography | Type of customers<br>Transactions, services, products | Delivery channels |

| Customer Risk Profile | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| identification and verification | client activities | beneficial owner | ownership and control structure | representative | nature and purpose | source of funds | screening sanctions PEP | jurisdictions |

### 4.1.1 تقييم المخاطر على مستوى الأعمال

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 ؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4.1)**

تتمثل الخطوة الأولى المهمة في تنفيذ النهج القائم على المخاطر في تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق تقييم هذه المخاطر على مستوى الأعمال بأكملها. يكمن هدف التقييم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال في تحسين فعالية إدارة هذه المخاطر، من خلال تحديد المخاطر المتأصلة التي تواجهها المؤسسة ككل، وتحديد طريقة تخفيفها بشكل فعال من خلال السياسات الداخلية، والإجراءات والضوابط، وتحديد المخاطر المتبقية وأي ثغرات في الضوابط ينبغي معالجتها.

وبالتالي، فإن التقييم الفعال لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال قد يسمح للمهن والأعمال غير المالية المحددة أن تحدد الثغرات وفرص تحسين إطارها الداخلي لسياسات وإجراءات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يسمح لها أن تتخذ قرارات إدارية مستنيرة بشأن تقبل المخاطر وتخصيص الموارد لمكافحة غسل الأموال موارد تمويل الإرهاب، واستراتيجيات التخفيف منها بشكل متوافق ومتناسب مع المخاطر المتبقية.

تتمثل الخطوة الأولى من إجراء تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال في المهن والأعمال غير المالية المحددة في تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتأصلة (أي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة غيؤ المالية إذا لم تكن هناك ضوابط للتخفيف منها) الموجودة في الأعمال والعمليات والمرتبطة بعوامل المخاطر التالية: العملاء، والمنتجات، والخدمات والمعاملات، وقنوات التسليم، والمواقع الجغرافية، وأي عوامل خطر أخرى.

مع الاستناد إلى المخاطر الكامنة كأساس، يمكن للمؤسسة غير المالية أن تحدد طبيعة وشدة ضوابط تخفيف المخاطر لتطبيقها على المخاطر المتأصلة. يؤثر مستوى المخاطر المتأصلة على أنواع ومستويات موارد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستراتيجيات التخفيف التي تتطلب المهن والأعمال غير المالية المحددة وضعها. سيؤدي تقييم المخاطر المتأصلة وفعالية تدابير التخفيف من حدتها إلى تقييم المخاطر المتبقية، أي المخاطر التي تبقى موجودة بعد تنفيذ تدابير الرقابة الفعالة. في حال كانت المخاطر المتبقية خارج نطاق المخاطرة الذي تعتمده المؤسسة غير المالية، لا بد من تنفيذ تدابير رقابة إضافية لضمان أن يكون مستوى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مقبولًا للمؤسسة غير المالية.

قد تستخدم المهن والأعمال غير المالية المحددة مجموعة متنوعة من النماذج أو المنهجيات لتحليل مخاطرها، بما يتماشى مع طبيعة وحجم أعمالها. يجب أن تتخذ المهن والأعمال غير المالية المحددة قرارًا بشأن تواتر ومنهجية تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال، بما في ذلك التقييمات المرجعية والمتابعة المناسبة، بما يتماشى مع ظروفها الخاصة، وأن تأخذ في الاعتبار طبيعة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتأصلة والمتبقية التي تتعرض لها، ونتائج التقييم الوطني للمخاطر وأي تقييم مواضيعي للمخاطر. في معظم الحالات، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تنظر في إجراء تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال أقلّه مرة في السنة؛ ومع ذلك، قد يكون إجراء تقييمات أكثر أو أقل مبررًا، بحسب الظروف. كما

يجب عليها أن تتخذ قرارًا بشأن السياسات والإجراءات المتعلقة بالمراجعة الدورية لمنهجية تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال، مع مراعاة التغييرات في العوامل الداخلية أو الخارجية. لا بد من توثيق هذه القرارات واعتمادها من قبل الإدارة العليا وتعميمها على المؤسسة بالشكل المناسب.

كجزء من النموذج أو المنهجية، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تنظر في تضمين العناصر التالية في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- احتمالية أو أرجحية ظهور مخاطر متأصلة محددة؛
- توقيت المخاطر المتأصلة التي تم تحديدها؛
- تأثير المخاطر المتأصلة المحددة على المؤسسة.

سيؤدّي التقييم الفعال لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال إلى تصنيف المخاطر المحددة في فئات مختلفة، مثل عالية أو متوسطة أو منخفضة أو مزيج من هذه الفئات (مثل متوسطة عالية ومتوسطة منخفضة). قد يساعد هذا التصنيف المهن والأعمال غير المالية المحددة على تحديد أولويات تعرضها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفعالية أكبر، حتى تتمكن من تحديد الأنواع والمستويات المناسبة من موارد المكافحة اللازمة، وتعتمد وتطبق تدابير تخفيف معقولة ومتناسبة مع المخاطر.

### 4.1.2 عوامل المخاطر

كجزء من تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال، من المهم جدًا أن يتم تحديد عوامل المخاطر بشكل صحيح لضمان تقييم فعال لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. غالبًا ما تتألف المخاطر من مزيج من عوامل المخاطر هذه. يمكن أن تظهر المخاطر على سبيل المثال بسبب العلاقة المتبادلة بين العميل والولايات القضائية التي ينتمي إليها العميل أو ينشط فيها، أو بسبب الرابط بين المنتج وقناة التسليم.

تُستخدم عوامل المخاطر المحددة من أجل تصنيف المخاطر المتأصلة بشكل دقيق، ومن أجل تطبيق تدابير التخفيف المناسبة. على مستوى المؤسسة، يشمل ذلك اعتماد وتنفيذ سياسات وإجراءات وضوابط مناسبة على الأعمال (يمكن العودة إلى القسم 5.1 – السياسات والضوابط والإجراءات الداخلية). ستعالج السياسات والإجراءات والضوابط بدورها المخاطر على مستوى العملاء الفردي، بما في ذلك تحديد تصنيفات المخاطر المناسبة للعملاء وفرض تدابير العناية الواجبة التي تتناسب مع المخاطر المحددة (يمكن العودة إلى القسم 6 – العناية الواجبة تجاه العملاء).

يحدد قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العديد من عوامل المخاطر التي يجب على المهن والأعمال غير المالية المحددة مراعاتها عند تحديد وتقييم تعرضها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. قد تنظر المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا في مجموعة واسعة من عوامل المخاطر الإضافية، باستخدام مصادر مختلفة، مثل:

- المؤشرات التحذيرية المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المدخلات والمعلومات من المصادر الداخلية ذات الصلة، بما في ذلك مسؤول الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- المعلومات من المصادر الوطنية، بما في ذلك نتائج التقييم الوطني للمخاطر أو أي تقييم موضعي للمخاطر، المرتبطة بأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهديدات القطاعية والإشعارات أو التعاميم من السلطات الرقابية ذات الصلة؛
- معلومات من إصدارات المنظمات الدولية ذات الصلة، مثل الفاتف والميناfاتف والهيئات الإقليمية الأخرى الشبيهة بالفاتف، ومجموعة إيغمونت، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وغيرها. (يمكن العثور على روابط لبعض هذه المصادر في الملحق 11.2.)

تماشياً مع الطبيعة المتبدلة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولضمان قيام المهن والأعمال غير المالية المحددة بتنفيذ نموذج تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تحدث بانتظام عوامل المخاطر التي تأخذها في الاعتبار، حتى تعكس التطبيقات والمخاطر الجديدة والناشئة.

من الممارسات الجيدة لتقييم عوامل المخاطر المتأصلة أن تقوم المهن والأعمال غير المالية المحددة بصياغة سيناريوهات المخاطر وتقييم احتمالية حدوث السيناريو وتأثيره. يمكن تقييم الاحتمالية بناءً على عدد المرات التي يمكن أن يحدث فيها سيناريو المخاطر في السنة. يمكن تقييم التأثير بناءً على الآثار المالية والآثار المحتملة على السمعة التي تتجلى في حال تحقق السيناريو بالفعل. بهذه الطريقة، يمكن للمؤسسة المالية أن تحدد المخاطر المتأصلة في عامل المخاطر.

عند تقييم المخاطر المتأصلة، على المؤسسة غير المالية إجراء جردة للعملاء الذين تقدم لهم خدماتها، والمنتجات والخدمات التي تقدمها، وتحديد نطاق مجالات الأعمال لتقييمها، بما في ذلك وحدات الأعمال، والجهات الاعتبارية، والأقسام، والبلدان، والمناطق. لهذا الغرض، على المؤسسة المالية أن تستفيد من أحدث المعلومات الكمية والنوعية حول أنواع وعدد العملاء، وحجم العمليات لأنواع العملاء، وحجم الأعمال لكل منتج والخدمات والمواقع الجغرافية على سبيل المثال.

توفّر الأقسام التالية أمثلة عن بعض عوامل المخاطر الرئيسية التي يجب أن تأخذها المهن والأعمال غير المالية المحددة في الاعتبار عند إجراء تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال. على الرغم من أن بعض عوامل المخاطر هذه مرتبطة أيضًا بتقييم مخاطر العميل الفردي أو علاقة العمل، لا بدّ من تذكير المهن والأعمال غير المالية المحددة، أنه في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال، عليها أن تعتمد وجهة نظر شاملة عند تقييم التعرض لهذه الفئات من العملاء.

### 4.1.3 مخاطر العميل

تتعلق عوامل المخاطر الخاصة بالعميل بأنواع أو فئات العملاء. تشكل فئات معينة من العملاء أو علاقات العمل خطرًا يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقييم المستوى العام للمخاطر المتأصلة الخاصة بالعملاء. عند تحديد فئات معينة من العملاء تكون فيها المخاطر المتأصلة عالية، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تأخذ في الاعتبار أيضًا نتائج التقييم الوطني للمخاطر أو أي تقييم مواضيعي للمخاطر، والمعلومات من المصادر الرسمية، بما في ذلك السلطات الرقابية، ووحدة المعلومات المالية، والفاتف، والمينافاتف وغيرها من الهيئات الإقليمية الشبيهة بالفاتف، ومجموعة إيغمونت، إلخ.

عند تقييم عوامل المخاطر الخاصة بالعميل في إطار تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال، يمكن للمؤسسة غير المالية أن تأخذ في الاعتبار:

- نوع العميل: قد تختلف المخاطر المرتبطة بعملاء التجزئة واحتياجاتهم من المنتجات / الخدمات مقارنةً بمخاطر العملاء من الشركات أو أصحاب الثروات الكبيرة واحتياجاتهم من المنتجات / الخدمات. وبالمثل، قد تختلف المخاطر المرتبطة بالعملاء المقيمين عن تلك المرتبطة بالعملاء غير المقيمين.

- قاعدة العملاء: قد تواجه المهن والأعمال غير المالية المحددة التي لديها قواعد عملاء صغيرة ومتجانسة مخاطر مختلفة عن تلك التي تواجهها المؤسسات ذات قواعد العملاء الأكبر والأكثر تنوعًا. وبالمثل، قد تواجه المهن والأعمال غير المالية المحددة التي تستهدف الأسواق النامية أو الناشئة مخاطر عملاء مختلفة عن تلك التي لديها قواعد عملاء راسخة أكثر.

- نضج العلاقات: قد تتعرض المهن والأعمال غير المالية المحددة التي تعتمد على معاملات أكثر عرضية أو معاملات لمرة واحدة لمخاطر مختلفة مقارنةً بالمؤسسات التي لديها علاقات تجارية طويلة الأجل أو تنطوي على معاملات متكررة.

تشمل عوامل المخاطر الخاصة بالعملاء التي يجب على المهن والأعمال غير المالية المحددة مراعاتها ما يلي:

- قد تطرح فئات العلاقات التجارية مع المجموعات أو الشبكات ذات الهياكل القانونية أو هياكل الملكية المعقدة أو المباشرة أو غير المباشرة، أو التي تكون فيها الملكية المفيدة أو التحكم الفعال أو الإقامة الضريبية أقل شفافية، مخاطرَ غسل أموال وتمويل إرهاب مختلفة عن العلاقات التجارية مع المجموعات أو الشبكات ذات الهياكل القانونية أو هياكل الملكية الأبسط أو التي تعتمد شفافية أكبر.

- فئات العملاء المنخرطين في أنشطة منظمة للغاية وخاضعة للرقابة وأولئك الذين يشاركون في أنشطة غير منظمة.

- العملاء المرتبطين بأشخاص أو مهن ذات مخاطر عالية (على سبيل المثال، الأشخاص الأجانب المعرضين سياسيًا و / أو شركاتهم)، أو أولئك الذين لديهم علاقة بالقطاعات المرتبطة بمخاطر غسل أموال وتمويل إرهاب أعلى.
- الكيانات غير المقيمة ولا سيما تلك التي لها علاقة بولايات قضائية خارجية وذات مخاطر عالية.
- الأشخاص الذين يعملون كمقدمين أو وسيط بالنيابة عن العملاء أو مجموعات العملاء (حيث لا يوجد اتصال مباشر مع العميل).
- أصحاب الثروات العالية.

تُعتبر بعض عوامل المخاطر الخاصة بالعملاء هذه مرتبطة أيضًا بتصنيف مخاطر العميل الفردي ونوع ومدى تدابير العناية الواجبة التي يجب فرضها (يمكن العودة إلى القسم 6 – العناية الواجبة تجاه العملاء ).

### 4.1.4 المخاطر الجغرافية

على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تأخذ في الاعتبار المخاطر الجغرافية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب من المصادر المحلية والعابرة للحدود. تنشأ هذه المخاطر من: (1) المواقع التي تمتلك فيها المؤسسة المالية مكاتب وفروع وشركات تابعة و(2) المواقع التي يقيم فيها العملاء أو يمارسون أنشطتهم. تتضمن الأمثلة عن بعض هذه العوامل ما يلي:

- الإطار التنظيمي/ الرقابي: تمثل البلدان التي لديها ضوابط أقوى لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مخاطر مختلفة عن البلدان ذات الأطر التنظيمية والإشرافية الأضعف، مثل البلدان التي حددتها الفاتف على أنها دول ذات تدابير ضعيفة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- العقوبات الدولية: على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تنظر في ما إذا كانت الدول أو الولايات القضائية التي تتعامل معها تخضع لعقوبات دولية، مثل العقوبات المالية المستهدفة، والعقوبات التي فرضتها الإمارات ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي قد تؤثر على تعرضها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتطلبات التخفيف من حدتها.
- السمعة: على المهن والأعمال غير المالية المحددة النظر في ما إذا كانت الدول أو السلطات القضائية التي تتعامل معها مرتبطة بمستويات غسل أموال وتمويل إرهاب أعلى أو أدنى، وفساد، و (نقص) شفافية (لا سيما في ما يتعلق بالإبلاغ المالي والضريبي، والمسائل الجنائية والقانونية، والملكية المفيدة، ولكن أيضًا عوامل أخرى مثل حرية الإعلام والصحافة).
- بالاقتران مع المخاطر المتأصلة لدى العملاء: على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تنظر في مخاطر الدول مقترنةً بمخاطر العملاء، بما في ذلك المواقع السكنية أو مواقع العمل الرئيسية للعملاء.

### 4.1.5 المخاطر المتعلقة بالمنتج والخدمات والمعاملات

عند تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتأصلة المرتبطة بنوع المنتج والخدمة والمعاملة، على المؤسسة غير المالية أن تقيّم مجالات أعمالها ومنتجاتها وخدماتها الأكثر عرضة للاستغلال في غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تقيم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتأصلة المرتبطة بإساءة استخدام المنتجات والخدمات من قبل عملائها مع مراعاة عدد من العوامل مثل سهولة الاحتفاظ بالقيمة وتحويلها أو مدى تعقيدها وشفافيتها. تشمل بعض عوامل المخاطر التي يجب على المهن والأعمال غير المالية المحددة مراعاتها على سبيل المثال لا الحصر:

- الأنماط والتطبيقات: على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تنظر في ما إذا كان نوع المنتج أو الخدمة أو المعاملة مرتبطًا بأي تطبيق من تطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة (يمكن العودة إلى القسم 3 – تطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ).

- التعقيد: غالبًا ما تتعرض أنواع المنتجات أو الخدمات أو المعاملات التي تكون معقدة للاستغلال في غسل الأموال و / أو تمويل الإرهاب أو المنظمات غير المشروعة لا سيما عندما يكون هذا التعقيد مفرطًا أو غير ضروري. يجب أن تأخذ المهن والأعمال غير المالية المحددة في الاعتبار التعقيدات المفاهيمية والتشغيلية والقانونية والتكنولوجية وغيرها من التعقيدات المتعلقة بنوع المنتج أو الخدمة أو المعاملة. قد تعرض المنتجات أو الخدمات أو المعاملات الأكثر تعقيدًا أو التي تعتمد بشكل أكبر على التفاعل بين أنظمة متعددة و / أو مشاركين في السوق المهن والأعمال غير المالية المحددة لأنواع ومستويات مختلفة من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مقارنةً بتلك التي يكون فيها التعقيد أقل أو التي تعتمد أقل على أنظمة متعددة و / أو مشاركين في السوق.

- الشفافية وقابلية النقل: غالبًا ما تتعرض الحالات التي يفضل فيها عدم الكشف عن الهوية للاستغلال في غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تنظر في مستوى الشفافية وقابلية نقل الملكية أو التحكم في أنواع المنتجات أو الخدمات أو المعاملات، لا سيما القدرة على مراقبة هويات وأدوار/ مسؤوليات جميع الأطراف المعنية في كل مرحلة. لا بد من إيلاء أهمية خاصة لأنواع المنتجات أو الخدمات أو المعاملات التي يمكن فيها تجميع الأموال أو مزجها معًا، أو التي يمكن أن يكون فيها لأطراف متعددة أو مجهولة سلطة التصرف في الأموال، أو التي يمكن تحويل الملكية أو السيطرة عليها بسهولة نسبية و / أو بدون الكشف عن معلومات كثيرة.

- الحجم / القيمة: قد تطرح أنواع المنتجات أو الخدمات أو المعاملات التي تختلف معالم أو حدود حجمها أو قيمتها مستويات مختلفة من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

### 4.1.6 المخاطر المرتبطة بقناة التسليم

تتضمن قنوات التسليم المختلفة لاكتساب العملاء والعلاقات التجارية وإدارتها، وقنوات تسليم المنتجات والخدمات، أنواعًا ومستويات مختلفة من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

عند تقييم المخاطر المتعلقة بقناة التسليم، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تولي اهتمامًا خاصًا لتلك القنوات، سواء كانت متعلقة باكتساب العملاء و / أو إدارة العلاقات، أو بتقديم المنتج أو الخدمة الذي يجوز من خلاله إخفاء الهوية. قد تشمل هذه القنوات من جملة أمور أخرى القنوات غير المباشرة (لا سيما في الحالات التي لا توجد فيها ضمانات مثل وسائل التعريف الإلكترونية)، مثل خدمات الإنترنت أو الهاتف أو غيرها من خدمات أو تقنيات الوصول عن بُعد؛ استخدام مقدمي الخدمات التجارية أو الوسطاء أو الوكلاء أو الموزعين كطرف ثالث، واستخدام خدمات الدفع عبر طرف ثالث أو وسطاء في المعاملات الأخرى.

### 4.1.7 عوامل المخاطر الأخرى

نظرًا إلى الطبيعة المتبدلة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تظهر مخاطر جديدة باستمرار، في حين قد تتغير الأهمية النسبية للمخاطر الحالية بسبب التطورات القانونية أو التنظيمية، أو التغيرات في السوق، أو نتيجة المنتجات أو التقنيات الجديدة أو المعطلة. لهذا السبب، لا يمكن اعتبار أي قائمة مخاطر شاملةً.

ومع ذلك، تتمثل العوامل الإضافية التي قد تطرح مخاطر محددة، على سبيل المثال، بتقديم منتجات أو خدمات جديدة، أو تقنيات أو عمليات تسليم جديدة، أو إنشاء فروع أو شركات تابعة جديدة محليًا وخارجيًا.

بالتالي، حتى تتمكن المهن والأعمال غير المالية المحددة من مراجعة وتحديث تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال وتدابير التخفيف، عليها أن تأخذ في الاعتبار نتائج التقييم الوطني السنوي للمخاطر أو أي تقييم مواضيعي آخر للمخاطر. عليها أيضًا أن تعود بانتظام إلى المنشورات الصادرة عن الهيئات الرسمية، بما في ذلك تلك الخاصة بالسلطات الرقابية ذات الصلة، ووحدة المعلومات المالية، والفاتف، والمينافاتف، والهيئات الإقليمية الشبيهة بالفاتف، ومجموعة إيغمونت، وغيرها. يمكن العثور على روابط لبعض هذه المصادر في الملحق 11.2 .

تتضمن الأمثلة عن بعض أنواع عوامل المخاطر الإضافية التي قد تأخذها المهن والأعمال غير المالية المحددة في الاعتبار عند تحديد وتقييم تعرضها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- الإبداع / الابتكار: على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تراعي عمق الخبرة والمعرفة بنوع المنتج أو الخدمة أو المعاملة أو القناة. قد لا تكون أنواع المنتجات أو الخدمات أو المعاملات أو قنوات التسليم الجديدة في السوق أو في المؤسسة مفهومة جيدًا،

وبالتالي قد تطرح مستوى مختلفًا من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن الأنواع المترسخة أكثر. وفي الإطار نفسه، فإن أنواع المنتجات أو الخدمات أو المعاملات أو قنوات التسليم غير المتوقعة أو غير العادية المقدمة إلى نوع معين من العملاء قد تشير إلى مستوى تعرض محتمل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مختلف عن أنواع المنتجات أو الخدمات أو المعاملات أو القنوات الأكثر تقليدية أو المتوقعة المقدمة لنوع العملاء نفسه.

- الأمن السيبراني / الشبكات المشتركة: قد تنظر المهن والأعمال غير المالية المحددة في تقييم درجة تعرضها لخطر الاستغلال من أجل غسل الأموال من قبل طرف ثالث محترف و / أو تمويل الإرهاب أو المنظمات غير المشروعة بسبب عملياتها التشغيلية و / أو عملائها، من خلال الهجمات الإلكترونية أو من خلال وسائل أخرى، مثل استخدام الشبكات المشتركة أو شبكات التواصل الاجتماعي. ومن بين الأمثلة على هذه المخاطر الارتفاع الكبير مؤخرًا في حوادث "الاحتيال التنفيذي"، حيث يتصيد المحتالون الشركات بإرسال رسائل بريد إلكتروني تصيدية يزعمون أنها من الرئيس التنفيذي أو كبار المسؤولين التنفيذيين الآخرين، ويحاولون إجراء معاملات احتيالية أو الحصول على بيانات حساسة يمكن استخدامها لأغراض إجرامية.

### 4.1.8 تقييم مخاطر المنتجات الجديدة والتقنيات الجديدة

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 23)**

كجزء من التزامها بتحديث تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستمرار، يفرض قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على وجه التحديد على المهن والأعمال غير المالية المحددة "تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تنشأ عند تطوير منتجات جديدة وممارسات مهنية جديدة، بما في ذلك وسائل تقديم الخدمات الجديدة واستخدام تقنيات جديدة أو قيد التطوير لكل من المنتجات الجديدة والموجودة مسبقًا".

على المهن والأعمال غير المالية المحددة إكمال تقييم هذه المخاطر، واتخاذ التدابير المناسبة لإدارتها، قبل إطلاق المنتجات أو الخدمات أو الممارسات أو التقنيات أو التكنولوجيات الجديدة. بشكل عام، عليها أن تدمج تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتطلبات التخفيف في منتجاتها أو خدماتها أو قنواتها أو عمليات تطوير التكنولوجيا الجديدة.

بهدف تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالمنتجات أو الخدمات أو الممارسات أو التقنيات أو التكنولوجيات الجديدة، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تنظر في استخدام نفس نماذج أو منهجيات تقييم المخاطر المستخدمة في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال أو ما شابهها، على أن تكون محدثة حسب الاقتضاء. عليها أيضًا أن توثق تقييم مخاطر المنتج أو الخدمة أو الممارسة أو التقنية الجديدة، بما يتماشى مع طبيعة وحجم أعمالها (يمكن العودة إلى القسم 4.6.1 – التوثيق والتحديث والتحليل).

## 4.2 منهجية وتوثيق تقييم المخاطر

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (أ)؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4.1)**

يُعد التقييم الموثق جيدًا لعوامل المخاطر المتأصلة المحددة (يمكن العودة إلى القسم 4.1 عوامل المخاطر ) أمرًا أساسيًا لاعتماد وتطبيق تدابير معقولة ومتناسبة لتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالتالي، فإن نتائج تقييم هذه المخاطر على مستوى الأعمال تسمح بتصنيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتأصلة والمتبقية بشكل منتظم وتحديد الأولويات. وهذا بدوره يسمح للمهن والأعمال غير المالية المحددة أن تحدد الأنواع والمستويات المناسبة من موارد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اللازمة لأغراض التخفيف.

إن التقييم الفعال لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال لا يكون بالضرورة معقدًا. فمبدأ النهج القائم على المخاطر يعني أن تقييمات مخاطر المهن والأعمال غير المالية المحددة يجب أن تكون متناسبة مع طبيعة وحجم أعمالها. قد يكون للمهن والأعمال غير المالية المحددة ذات نماذج الأعمال الأصغر أو الأقل تعقيدًا تقييمات مخاطر أبسط من تلك الخاصة بالمؤسسات التي لديها نماذج أعمال أكبر أو أكثر تعقيدًا، والتي قد تتطلب تقييمات مخاطر أكثر تعقيدًا.

### 4.2.1 منهجية تقييم المخاطر

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4.1 (ب))**

يُلزم قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المهن والأعمال غير المالية المحددة بتوثيق عمليات تقييم المخاطر الخاصة بها. قد تستخدم المهن والأعمال غير المالية المحددة مجموعة متنوعة من النماذج أو المنهجيات لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويجب أن تحدد المهن والأعمال غير المالية المحددة نوع وإطار منهجية تقييم المخاطر التي تعتبرها مناسبة لحجم وطبيعة أعمالها، ويجب أن توثق الأساس المنطقي لهذه القرارات.

لكي يكون تقييم المخاطر فعالاً ، يجب أن يستند إلى منهجية:

- تستند إلى بيانات ومعلومات كمية ونوعية وتستفيد من الاجتماعات أو المقابلات الداخلية؛ والاستبيانات الداخلية المتعلقة بتحديد المخاطر وضوابطها؛ ومراجعة تقارير التدقيق الداخلي.
- تعكس مستوى المخاطرة واستراتيجية إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمدة في المؤسسة المالية؛

- تأخذ في الاعتبار المدخلات من المصادر الداخلية ذات الصلة، بما في ذلك مدخلات وآراء مسؤول الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والوحدات الأخرى ذات الصلة مثل إدارة المخاطر والرقابة الداخلية؛
- تأخذ في الاعتبار المعلومات ذات الصلة (مثل أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر القطاعية) من المصادر الخارجية، بما في ذلك التقييم الوطني للمخاطر أو أي تقييم موضوعي للمخاطر، والسلطات الرقابية والسلطات المختصة الأخرى، والفاتف، والميناافاتف، والهيئات الإقليمية الشبيهة بالفاتف، ومجموعة إيغمونت، والجهات الأخرى عند الاقتضاء؛
- تصف ترجيح عوامل المخاطر، وتصنيف المخاطر في فئات مختلفة، وتحديد أولويات المخاطر.
- تقيّم احتمالية أو أرجحية حدوث مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة، وتحدد توقيتها وأثرها على المؤسسة.
- تأخذ في الاعتبار ما إذا كانت ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فعالة، وتحديداً ما إذا كانت هناك ضوابط كافية للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالعملاء أو المنتجات أو الخدمات أو المعاملات.
- تحدد فعالية تدابير التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها باستخدام معلومات مثل تقارير التدقيق والالتزام أو تقارير المعلومات من الإدارة.
- تحدد المخاطر المتبقية من المخاطر المتأصلة وفعالية تدابير التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تحدد بناءً على المخاطر المتبقية والرغبة في المخاطرة، ما إذا كان يجب وضع ضوابط إضافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تحدد الأساس المنطقي وظروف اعتماد وتنفيذ تدخلات يدوية أو استثناءات في ترجيحات أو تصنيفات المخاطر المستندة إلى النموذج.
- يتم توثيقها وصيانتها بشكل صحيح وتقييمها وتحديثها بانتظام وإبلاغ الإدارة والموظفين المعنيين داخل المؤسسة بها.
- تم اختبارها ومراجعتها للتأكد من فعاليتها واتساق مخرجاتها مع الالتزامات القانونية.

### 4.2.2 التوثيق والتحديث

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (أ)؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4.1 (أ) – (ب))**

**التوثيق**

المهن والأعمال غير المالية المحددة ملزمة بتوثيق تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال، بما في ذلك المنهجية والتحليل والبيانات الداعمة، وإتاحتها للسلطات الرقابية عند الطلب. يجب أن تدمج المهن والأعمال غير المالية المحددة في وثائقها المعلومات المستخدمة لإجراء هذا التقييم من أجل إثبات فعالية عمليات تقييم المخاطر لديها. تشمل هذه المعلومات، على سبيل المثال لا الحصر:

- سياسات المخاطر العامة في المؤسسة (مثل بيان قابلية المخاطرة، وسياسة قبول العملاء، وغيرها، عند الاقتضاء).
- نموذج تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنهجيته وإجراءاته، بما في ذلك معلومات عن الأدوار والمسؤوليات التنظيمية، اتجاهات سير العملية والتوقيت والتردد؛ متطلبات الإبلاغ الداخلية؛ ومراجعة واختبار وتحديث المتطلبات.
- تحديد عوامل المخاطر والمدخلات الواردة من المصادر الداخلية ذات الصلة، بما في ذلك مسؤول الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تفاصيل تحليل عوامل المخاطر المتأصلة والمتبقية التي تؤلّف تقييم المخاطر.

يجب أن تكون إجراءات التوثيق التي تتخذها المهن والأعمال غير المالية المحددة معقولة وتتناسب مع طبيعة وحجم أعمالهما.

**التحديث**

إنّ المهن والأعمال غير المالية المحددة ملزمة بتحديث تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال باستمرار. للوفاء بهذا الالتزام، عليها مراجعة وتقييم عمليات ونماذج ومنهجيات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل دوري، بما يتماشى مع طبيعة وحجم أعمالها. على المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا أن تحدث هذا التقييم كلما وقعت أحداث أو تطورات داخلية أو خارجية قد تؤثر على دقتها أو فعاليتها.

قد تشمل هذه التطورات، من جملة أمور أخرى، أي تغيير يطرأ على استراتيجيات أو أهداف الأعمال، أو التطورات التكنولوجية، أو التطورات التشريعية أو التنظيمية، أو تحديد التهديدات أو عوامل المخاطر المادية الجديدة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. في هذا الصدد، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تأخذ في الاعتبار نتائج أحدث تقييم وطني للمخاطر أو أي تقييم مواضيعي للمخاطر، والتعاميم والإخطارات والمعلومات الصادرة من حين لآخر عن المصادر الرسمية، مثل السلطات الرقابية؛ والسلطات الوطنية المختصة الأخرى؛ أو المنظمات الدولية ذات الصلة، مثل الفاتف والمينافاتف والهيئات الإقليمية الشبيهة بالفاتف، ومجموعة إيغمونت، وغيرها. يمكن العثور على روابط لبعض هذه المصادر في الملحق 11.2.

# الجزء الثالث – التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

**عناصر برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**

تتمثل العناصر الأساسية التي يجب معالجتها في برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي يشار إليها عمومًا باسم خطوط الدفاع الثلاثة في:

- نظام سياسات وإجراءات وضوابط داخلية، بما في ذلك برنامج تدريب مستمر للموظفين (خط الدفاع الأول).
- وظيفة التزام محددة يشغلها مسؤول الالتزام أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال (خط الدفاع الثاني)؛ و
- وظيفة تدقيق مستقلة لاختبار الفعالية الشاملة لبرنامج مكافحة غسل الأموال (خط الدفاع الثالث).

عند إنشاء خطوط الدفاع الثلاثة هذه، يمكن للمهن والأعمال غير المالية المحددة أن تأخذ في الاعتبار طبيعة أعمالها وحجمها وتعقيدها.

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (ب)، 16.1 (د)؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادتان 4.2 إلى 13، 15، 20)**

إنّ المهن والأعمال غير المالية المحددة ملزمة باتخاذ التدابير اللازمة لإدارة وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها. ينص كل من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنه يجوز للمهن والأعمال غير المالية المحددة استخدام نهج قائم على المخاطر عند التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

## 5. السياسات والضوابط والإجراءات الداخلية

**السياسات**

بيانات عالية المستوى واضحة وبسيطة وموحدة في كل المؤسسة (تحدد النهج العام من الأعلى)

**الإجراءات**

تترجم سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى ممارسة مقبولة وقابلة للتطبيق، وتكلف أصحاب المصلحة بمسؤولياتهم.

**الضوابط**

التكنولوجيا أو الأدوات الداخلية التي تستخدمها المؤسسة غير المالية لضمان عمل برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على النحو المنشود وضمن معايير محددة مسبقًا.

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (د)؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادتان 4.2 (أ)، 20)**

يتطلب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من المهن والأعمال غير المالية المحددة تنفيذ السياسات والضوابط والإجراءات الداخلية التي تمكنها من إدارة وتخفيف المخاطر التي حددتها في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال، بما يتماشى مع طبيعة وحجم أعمالها. يجب اعتماد هذه السياسات والضوابط والإجراءات من قبل الإدارة العليا، ومراجعتها للتأكد من فعاليتها وتحديثها باستمرار، ويجب أن تنطبق على جميع الفروع والشركات والكيانات التابعة التي تمتلك المؤسسة غير المالية أغلبية أسهمها (يمكن العودة إلى القسم 8.3 – الإشراف الجماعي). عليها أيضًا أن تأخذ في الاعتبار نتائج التقييم الوطني للمخاطر والتقييمات المواضيعية للمخاطر.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تضمن المهن والأعمال غير المالية المحددة أن السياسات والضوابط والإجراءات التي تنفذها لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتخفيف منها معقولة، ومتناسبة مع المخاطر، ومتسقة مع نتائج تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال.

يجب أن تكون هذه السياسات والإجراءات والمنهجيات معقولة ومتناسبة مع المخاطر، وعند صياغتها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تأخذ في الاعتبار نتائج التقييم الوطني للمخاطر كما والتقييمات المواضيعية للمخاطر وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى أعمالها. يجب أيضًا توثيق السياسات والإجراءات والمنهجيات، والموافقة عليها من قبل الإدارة العليا، وتعميمها على المستويات المناسبة في المؤسسة، بما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها.

عند وضع أنظمة التحكم الداخلية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا أن تأخذ في الاعتبار بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات وقدرات أنظمة المعلومات الإدارية. يجب أن تدرس المهن والأعمال غير المالية المحددة مدى ملاءمة بنيتها التحتية الفنية، بما في ذلك قدراتها على إدارة البيانات والإبلاغ عن المعلومات الإدارية، مع متطلبات التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لأنواع العملاء الذين تتعامل معهم، لا سيما في ما يتعلق بالحجم وحركة نمو قاعدة عملائها.

يمكن تصنيف السياسات والضوابط والإجراءات الداخلية التي تصممها المهن والأعمال غير المالية المحددة لمنع وكشف وردع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل عام على أنها تلك التي ترتبط بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (يمكن العودة إلى القسم 4.5، تقييم المخاطر على مستوى الأعمال ).
- العناية الواجبة تجاه العملاء، بما في ذلك العناية الواجبة المعززة، والعناية الواجبة المبسطة (يمكن العودة إلى القسم 6، العناية الواجبة تجاه العملاء ) ، بما في ذلك مراجعتها وتحديثها والاعتماد على أطراف ثالثة بشأنها.
- مراقبة العملاء والمعاملات، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (يمكن العودة إلى القسم 7، الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ).
- إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك توظيف مسؤولي التزام وتدريبهم، ومسؤوليات الإدارة العليا، والتدقيق المستقل في تدابير التخفيف من المخاطر (يمكن العودة إلى القسم 8، الحوكمة ).
- متطلبات حفظ السجلات (يمكن العودة إلى القسم 9، حفظ السجلات ).

تتوفر الإرشادات المتعلقة بهذه الفئات في الأقسام المشار إليها أعلاه.

## 6. العناية الواجبة تجاه العملاء

العناصر الرئيسية لبرنامج العناية الواجبة تجاه العملاء

- تحديد هوية العميل.
- معلومات موجزة عن العميل؛
- قبول العميل؛
- تصنيف المخاطر؛
- الرصد؛
- التحقيق؛ و
- التوثيق

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (ب) ؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المواد 4.2 (ب)، 4.3، 5-13، 14، 15، 19، 20.1، 22، 24.2-4، 25، 27، 29.2، 30، 31.1، 35.1-2 و 5، 37.1-2، 44.10، 55.1)**

## 6.1 التنفيذ القائم على المخاطر لتدابير العناية الموجبة تجاه العملاء

يقر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمنيًا بالحاجة إلى اعتماد نهج قائم على المخاطر عند تنفيذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، من خلال إلزام المهن والأعمال غير المالية المحددة "باتخاذ تدابير وإجراءات العناية الواجبة اللازمة وتحديد نطاقها، مع الأخذ في الاعتبار مختلف عوامل المخاطر ونتائج التقييم الوطني للمخاطر...". أكّد قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أكثر على هذا المبدأ، ونص صراحة على تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة لإدارة المخاطر العالية المحددة (يمكن العودة إلى القسم S 6.4، تدابير العناية الواجبة المعززة)، وتدابير العناية الواجبة المبسطة لإدارة المخاطر المنخفضة المحددة في حال عدم وجود اشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب (يمكن العودة إلى القسم 6.5، تدابير العناية الواجبة المبسطة).

لا بد من تذكير المهن والأعمال غير المالية المحددة، بأن ملف تعريف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بكل عميل قابل للتغيير على أساس عدد من العوامل، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) اكتشاف معلومات جديدة أو تغيير في السلوك. ويجب فرض المستوى المناسب من العناية الواجبة بما يتماشى مع الوضع المحدد ومؤشرات المخاطر المحددة. في هذا الصدد، يجب أن تكون المهن والأعمال غير المالية المحددة دائمًا على استعداد لتعزيز نوع ومستوى العناية الواجبة التي تمارسها على العميل في كل فئات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب متى اقتضت الظروف ذلك، بما في ذلك في المواقف التي يُشكك فيها في دقة أو ملاءمة فئة المخاطر التي تم تصنيف العميل فيها. وهذا يعني أن تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء لا ينبغي أن تؤخذ كصيغة ثابتة، بل يجب أن تختلف حدّتها وعمقها على أساس مخاطر العميل.

### 6.1.1 تقييم مخاطر العميل والعلاقة التجارية

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4.1)**

يمكن أن يكون العميل أي شخص يقوم بنشاط أو معاملة مالية عرضية أو لمرة واحدة أو أي شخص ينشئ علاقة تجارية أو مالية مستمرة مع المؤسسة غير المالية.

يعد التقييم الدقيق لمخاطر العملاء أو علاقات العمل أمرًا أساسيًا لتصنيف مخاطر العميل وضمان التطبيق الفعال لتدابير العناية الواجبة القائمة على المخاطر. يجب أن تتخذ المهن والأعمال غير المالية المحددة الخطوات اللازمة للتأكد من أن عمليات تقييم مخاطر العملاء أو علاقات العمل الخاصة بها قوية وموثوقة، وأنها تأخذ في الاعتبار نتائج التقييم الوطني للمخاطر، وأي تقييم مواضيعي للمخاطر وتقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال، بالإضافة إلى مدخلات أصحاب المصلحة الداخليين المعنيين، بما في ذلك مسؤول الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

عند تقييم مخاطر العملاء أو علاقات العمل، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تقوم بتحليل العملاء على أساس عوامل المخاطر المحددة من أجل التوصل إلى تصنيف للمخاطر. يجوز للمهن والأعمال غير المالية المحددة أن تستخدم منهجيات مختلفة لتصنيف المخاطر، حسب طبيعة وحجم أعمالها والمخاطر التي تواجهها. على سبيل المثال، قد تختار بعض المؤسسات ذات الأعمال التجارية الأصغر أو الأقل تعقيدًا، أو التي لديها قواعد عملاء أكثر تجانسًا، تقييم مخاطر علاقات العمل وتصنيف مخاطر العملاء على أساس ملفات التعريف العامة للعملاء من نفس النوع. قد تختار مهن وأعمال غير مالية محددة أخرى أكبر أو أكثر تعقيدًا تقييم مخاطر علاقة العمل وتصنيف مخاطر العملاء باستخدام نماذج أو بطاقات قياس أداء أكثر تعقيدًا تستند إلى ترجيحات مختلف عوامل المخاطر.

بغض النظر عن المنهجيات التي تختارها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة التأكد من أن عمليات تقييم مخاطر علاقات العمل والأساس المنطقي لمنهجياتها موثقة جيدًا، ومعتمدة من قبل الإدارة العليا، وتُعمّم على المستويات المناسبة للمؤسسة. عليها أيضًا اتخاذ قرار بشأن السياسات والإجراءات المتعلقة بالمراجعة الدورية لعمليات تقييم مخاطر علاقات العمل الخاصة بها، ووتيرة تحديث تقييمات مخاطر علاقات العمل الفردية وتصنيفات مخاطر العملاء الصادرة عنها، مع مراعاة التغييرات في العوامل الداخلية أو الخارجية.

### 6.1.2 إنشاء ملف تعريف مخاطر العميل

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 7.1 ، 8.3-4)**

على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تنشئ ملف تعريف للمخاطر لعملائها، بما يتناسب مع أنواع ومستويات المخاطر المعنية. تسمح ملفات تعريف المخاطر هذه للمهن والأعمال غير المالية المحددة بمقارنة النشاط الفعلي للعميل بالنشاط المتوقع بفعالية أكبر، بما يساهم في قدرتها على الكشف عن أي ظروف غير عادية أو معاملات مشبوهة محتملة.

عندما يتعلق الأمر بالأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية، فإن المهن والأعمال غير المالية المحددة ملزمة بتحديد أي شخص طبيعي يمتلك أو يتحكم في حصة بنسبة 25٪ أو أكثر. من أجل ضمان فهم فعال لهيكل الملكية والتحكم الخاص بالعميل، أي الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني، يجب أن تحصل المؤسسة المالية من العميل على شرح مفصل أو مخطط لهيكل الشركة يوفر تفاصيل عن أي ملكية بنسبة 25٪ أو أكثر وأن تشمل هذا التفسير في ملف تعريف المخاطر، وأن تتبع نسبة الملكية لتحديد ما إذا كانت مرتبطة بأي كيانات وسيطة (سواء كانت أشخاصًا اعتباريين أو ترتيبات قانونية، أو أشخاصًا طبيعيين هم مساهمون اسميون) وتحدد الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكونها أو يتحكمون فيها.

علاوة على ذلك، من أجل فهم طبيعة عمل الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تحصل على وتدرج في ملف العميل شرحًا مفصلًا أو مخططًا لهيكل الشركة يوضح هيكل الإدارة الداخلية، والأشخاص الذين يشغلون مناصب إدارية عليا، أو مناصب أخرى تسمح لهم بالتحكم بالكيان. يجب عليها أن تحصل على معلومات حول الشركات التابعة العاملة التي تعود أغلبية ملكيتها للشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني أو الخاضعة لسيطرته، بما في ذلك طبيعة عمل ومواقع تشغيل تلك الشركات التابعة.

على المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا أن تفهم الغرض المقصود من علاقة العمل وطبيعتها، وبالنسبة للأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية، يجب أن تفهم طبيعة عمل العميل وملكيته وهيكل التحكم فيه.

على أساس ملف تعريف المخاطر، على المهن والأعمال غير المالية المحددة إجراء العناية الواجبة المستمرة لعلاقات العمل أو التعاملات الخاصة بها، حتى تتمكن من ضمان أن المعاملات التي يتم إجراؤها متوافقة مع المعلومات الموجودة لديها حول العميل، ونوع النشاط الذي يقوم به، والمخاطر التي يطرحها، وعند الضرورة، مصدر الأموال.

عند التعامل مع عملاء أكثر خطورة أو أكثر تعقيدًا، بالإضافة إلى نوع المعلومات المشار إليها أعلاه، قد تحصل المهن والأعمال غير المالية المحددة على معلومات أكثر تفصيلاً حول أنشطة عملائها وتشملها في ملف تعريف مخاطر العميل، مثل:

- الحجم و / أو الدوران المتوقع لأرصدة الحسابات أو المعاملات.
- أنواع وأحجام المعاملات المتوقعة.
- الأطراف المقابلة المعروفة أو المتوقعة أو الوسطاء الخارجيون الذين يجري معهم العميل المعاملات؛
- المواقع المعروفة أو المتوقعة المتعلقة بنشاط المعاملات.
- التوقيت المتوقع أو وتيرة نشاط المعاملات.

عندما يتعلق الأمر بالعملاء ذوي المخاطر المنخفضة، قد تنظر المهن والأعمال غير المالية المحددة في اعتماد ملفات تعريف مخاطر عامة من أجل مقارنة أنواع ومستويات النشاط الفعلية والمتوقعة.

## 6.2 ظروف وتوقيت اتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 5.1)**

في الظروف الطبيعية، تكون المهن والأعمال غير المالية المحددة ملزمة باتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل (بما في ذلك التحقق من هوية العملاء، والمستفيدين الحقيقيين، والمستفيدين، والأشخاص المسيطرين[2]) إما قبل أو أثناء إنشاء علاقة عمل أو فتح حساب، أو قبل تنفيذ معاملة لعميل لا تجمعها به علاقة عمل. تم توفير الإرشادات المرتبطة بهذه المتطلبات وبعض الظروف الاستثنائية المنصوص عليها في قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأقسام الفرعية التالية.

### 6.2.1 إنشاء علاقة عمل

تنشئ المؤسسة المالية علاقة عمل مع عميل عند قيامها بأي عمل نيابة عنه أو بناءً على توجيهاته أو طلب منه، مع توقع أن تكون طبيعة المعاملة مستمرة أو متكررة، سواء كانت دائمة أو مؤقتة. قد تشمل هذه الأعمال، على سبيل المثال لا الحصر:

- تخصيص رقم حساب أو فتح حساب باسم العميل؛
- تنفيذ أي معاملة باسم العميل أو نيابة عنه، أو بتوجيه أو طلب منه لصالح شخص آخر؛
- تقديم أي شكل من أشكال المنتجات أو الخدمات الملموسة أو غير الملموسة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر منح الائتمانات أو الضمانات أو أشكال أخرى من القيمة) للعميل أو نيابة عنه، أو بتوجيه أو طلب منه لصالح شخص آخر؛
- توقيع أي شكل من أشكال العقود أو الاتفاقيات أو خطابات النوايا أو مذكرات التفاهم أو أي مستند آخر مع العميل للقيام بمعاملة أو سلسلة معاملات، أو لتوفير أي شكل من أشكال المنتجات أو الخدمات الملموسة أو غير الملموسة كما هو موضح أعلاه؛
- قبول أي شكل من أشكال التعويض أو المكافآت (بما في ذلك الوعد بالدفع في المستقبل) لتوفير منتجات أو خدمات ملموسة أو غير ملموسة، كما هو موضح أعلاه، من العميل أو نيابة عنه؛
- تلقي الأموال أو المتحصلات من كل الأنواع (بما في ذلك تلك التي يتم الاحتفاظ بها على أساس ائتماني، أو حفظها أو وضعها في حساب ضمان) من العميل أو نيابة عنه، سواء لحسابه أو لصالح شخص آخر؛
- أي عمل آخر تقوم به المهن والأعمال غير المالية المحددة في سياق أدائها لأعمالها العادية، عندما يتم ذلك نيابة عن، أو بناءً على طلب أو توجيه من العميل.

[2] سقف السيطرة هو 25 في المئة

في هذه الحالات، وبخلاف الظروف الاستثنائية الموضحة أدناه (يمكن العودة إلى القسم 6.2.3، الظروف الاستثنائية )، يتعين على المهن والأعمال غير المالية المحددة اتخاذ تدابير العناية الواجبة القائمة على المخاطر (يمكن العودة إلى القسم 6.3 – إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء ، القسم 6.4 إجراءات العناية الواجبة المعززة ، القسم 6.5 – إجراءات العناية الواجبة المبسطة لمزيد من الإرشادات).

بالإضافة إلى ذلك، يجب أيضًا اتخاذ تدابير العناية الواجبة في الحالات التالية:

- عند وجود اشتباه بغسل الأموال/ تمويل الإرهاب (يمكن العودة إلى القسم 7.3، تحديد المعاملات المشبوهة )؛
- عند وجود شكوك حول صحة أو كفاية بيانات التعريف بالعميل التي تم الحصول عليها مسبقًا.

يجب أن تتضمن إجراءات العناية الواجبة، من جملة أمور أخرى، التحقق من هوية العميل والمستفيدين الفعليين والمستفيدين والأشخاص المتحكمين، وفهم طبيعة أعمالهم والغرض من علاقة العمل.

### 6.2.2 المعاملات العارضة

أثناء العمل، قد يُطلب من المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تجري معاملات عارضة أو غير متكررة للعملاء الذين لا يملكون فيها حسابًا أو لا تجمعهم بها علاقة عمل جارية. تتضمن هذه المعاملات، على سبيل المثال لا الحصر:

- بيع أو شراء السلع مثل الأحجار الكريمة أو المعادن الثمينة أو العملات المعدنية أو أي أصل قيّم آخر إلى العميل أو منه؛
- قبول دفعة أولية لشراء عقار من شاري محتمل؛
- صياغة وصيّة أو اتفاق ائتماني أو أي اتفاق قانوني آخر لصالح عميل عرضي؛

في هذه الحالات، وبخلاف الظروف الاستثنائية الموضحة أدناه (يمكن العودة إلى القسم 6.2.3، الظروف الاستثنائية )، يتعين على المهن والأعمال غير المالية المحددة تحديد هوية العميل والتحقق منها ومن هوية المستفيدين الحقيقيين والمستفيدين والأشخاص المتحكمين. كما عليها اتخاذ تدابير العناية الواجبة المناسبة القائمة على المخاطر (يمكن العودة إلى القسم 6.3 – إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء ، القسم 6.4 إجراءات العناية الواجبة المعززة ، القسم 6.5 – إجراءات العناية الواجبة المبسطة لمزيد من الإرشادات)، بما في ذلك، من جملة أمور أخرى، فهم طبيعة عمل العميل وهدف المعاملة، في الحالات المحددة في المادة 6 من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مثلاً:

- عند إجراء عمليات عارضة لصالح عميل تساوي أو تزيد على مبلغ 55 ألف درهم إماراتي (أو ما يعادلها بأي عملة أخرى)، سواء كانت عملية منفردة أو عمليات تبدو مرتبطة؛
- عند وجود اشتباه بغسل الأموال/ تمويل الإرهاب (يمكن العودة إلى القسم 7.2 – تحديد المعاملات المشبوهة)؛
- عند وجود شكوك حول صحة أو كفاية بيانات تحديد هوية العملاء التي تم الحصول عليها سابقًا.

### 6.2.3 الظروف الاستثنائية

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، المواد 4.3، 5.1 (أ) – (ج)، 10، 11.1 (ب)، 13.2)**

من وقت لآخر، قد تظهر مواقف معينة لا تقع ضمن المسار الطبيعي لعمليات العناية الواجبة تجاه العميل. في هذه الحالات (الموصوفة أدناه)، يُسمح للمهن والأعمال غير المالية المحددة أن تتعامل مع التوقيت وتحديد هوية العميل والجوانب الأخرى لإجراءات العناية الواجبة بشكل استثنائي. على وجه التحديد:

- إذا لم يكن هناك اشتباه بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتم تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنها منخفضة، يجوز للمهن والأعمال غير المالية المحددة استكمال عملية التحقق من هوية العميل بعد إنشاء علاقة العمل وفقًا للشروط المحددة في الأحكام ذات الصلة من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في هذه الحالة، يجب التحقق من الهوية في الوقت المناسب، وعلى المهن والأعمال غير المالية المحددة التأكد من أنها تنفذ تدابير مناسبة وفعالة لإدارة وتخفيف مخاطر الجريمة والعميل الذي يستفيد من علاقة العمل قبل الانتهاء من عملية التحقق. وتشمل الأمثلة على هذه التدابير التي قد تنظر المهن والأعمال غير المالية المحددة في اتخاذها في هذا الصدد، من جملة أمور أخرى:
  - تعليق تنفيذ صفقة تجارية أو معاملة حتى تكتمل عملية التحقق من الهوية؛
  - فرض استكمال عملية التحقق من الهوية كشرط مسبق لإتمام المعاملة أو الصفقة.

- في حالة الترتيبات القانونية، مثل الصناديق الاستئمانية أو المؤسسات، أو التعامل مع بوالص التأمين على الحياة (بما في ذلك المعاملات المدرة للأموال، مثل منتجات التأمين على الحياة المرتبطة بالاستثمارات والتأمين التكافلي العائلي) التي يكون فيها مستفيدون لم تُذكر أسماؤهم، وينتمون إلى فئة معينة من المستفيدين المستقبليين أو المحتملين، يتعين على المهن والأعمال غير المالية المحددة الحصول على معلومات كافية حول تفاصيل فئة المستفيدين حتى تتمكن من تحديد هوية كل مستفيد في وقت التسوية، الدفع أو ممارسة حقوقهم المكتسبة قانونًا. علاوة على ذلك، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تتحقق من هوية المستفيدين في وقت التسوية أو الدفع وقبل ممارسة أي حقوق ذات صلة مكتسبة قانونًا. عليها أيضًا التأكد من أنها تنفذ

تدابير مناسبة وفعالة لإدارة وتخفيف مخاطر الجريمة والعميل المستفيد من علاقة العمل قبل الانتهاء من عملية التحقق. وتشمل الأمثلة على هذه التدابير التي قد تنظر المهن والأعمال غير المالية المحددة في اتخاذها في هذا الصدد، من جملة أمور أخرى:

- تعليق تنفيذ صفقة تجارية أو معاملة حتى تكتمل عملية التحقق من الهوية؛
- فرض استكمال عملية التحقق من الهوية كشرط مسبق لإتمام المعاملة.

- عندما يستوفي عميل هو شخص اعتباري أو صاحب المصلحة المسيطر عليه الشروط المحددة في المادة 10.1-2 من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمرتبطة بالشركات المدرجة في البورصة (بما في ذلك شرط توفير المعلومات، من مصادر موثوقة، حول هوية المساهم أو الشريك أو المستفيد الحقيقي الذي يملك نسبة 25٪ أو أكثر)، تُعفى المهن والأعمال غير المالية المحددة من اتخاذ إجراءات التحقق من الهوية المطلوبة عادةً. في هذا الصدد، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تتأكد من أن متطلبات الإفصاح والشفافية المفروضة في البورصة الخاضعة للتنظيم مماثلة على الأقل لمتطلبات الدولة، وينبغي أن توثق الأدلة التي تحصل عليها والمرتبطة بمتطلبات الإفصاح والشفافية ذات الصلة.

من المهم الإشارة إلى أنه على الرغم من إعفاء المهن والأعمال غير المالية المحددة في هذه الحالات من التحقق من هوية المساهم أو الشريك أو المستفيد الحقيقي (أو في حال عدم القدرة على تحديد هذا الشخص من مسؤولي الإدارة العليا المعنيين)، لا تُعفى من مسؤولية التحقق من هوية موظفي الإدارة العليا.

تشمل أمثلة مصادر المعلومات الموثوقة في هذا الصدد، على سبيل المثال لا الحصر:

- تقارير الإفصاح عن البورصة أو المواقع الإلكترونية.
- التقارير السنوية للشركات أو المواقع الإلكترونية أو أشكال الإفصاح العام الرسمي الأخرى؛
- السجلات الرسمية أو العامة؛
- وكالات تقارير الائتمان؛
- وسائل إعلام راسخة ومعترف بها.

- عندما تشتبه المهن والأعمال غير المالية المحددة أن العميل أو المستفيد الحقيقي متورط في ارتكاب جريمة تتعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل المنظمات غير المشروعة، ويكون لديها أسباب معقولة تدفعها للاعتقاد بأن اتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاه لعملاء سيؤدي إلى معرفة العميل بالتدابير المتخذة، فلا ينبغي أن تنفذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل، ولكن يجب بدلاً من ذلك أن تبلغ وحدة المعلومات المالية بشكوكها وبالأسباب التي منعتها من تنفيذ إجراءات العناية الواجبة.

## 6.3 إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل

يتألف تنفيذ تدابير العناية الواجبة القائمة على المخاطر من عدة مكونات، تتماشى مع تصنيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالعميل ومؤشرات المخاطر المعيّنة التي تم تحديدها. بشكل عام، تشمل هذه المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الفئات التالية:

- تحديد هوية العميل، والمستفيدين الحقيقيين، والمستفيدين، والأشخاص المسيطرين، والتحقق منها على أساس مستندات أو بيانات أو معلومات من مصادر موثوقة ومستقلة (يمكن العودة إلى القسم 6.3.1، تحديد هوية العميل والمستفيد الحقيقي والتحقق منها).
- فحص العميل، والمستفيدين الحقيقيين، والمستفيدين، والأشخاص المسيطرين، للتحقق من مدى انطباق العقوبات المالية المستهدفة أو غيرها من العقوبات المالية الدولية، ولا سيما في الحالات عالية الخطورة، وتحديد أي معلومات ضارة محتملة مثل السجل الجنائي (يمكن العودة إلى القسم 6.4، إجراءات العناية الواجبة المعززة).
- فهم هدف وطبيعة علاقة العمل، وفي حالة الأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية، فهم طبيعة عمل العميل وهيكل ملكيته والسيطرة عليه (يمكن العودة إلى القسم 6.3.3، إنشاء ملف العناية الواجبة للعملاء).
- مراقبة علاقة العمل والإشراف عليها، لضمان الاتساق بين المعاملات أو الأنشطة التي تم إجراؤها والمعلومات التي تم جمعها حول العميل وسلوكه المتوقع (يمكن العودة إلى القسم 6.3.4، المراقبة المستمرة لعلاقة العمل).
- التدقيق في المعاملات التي تتم أثناء العلاقة للتأكد من أنها تتلاءم مع معرفة المؤسسة غير المالية بالعميل وأعماله وملف مخاطره، بما في ذلك مصدر الأموال عند الضرورة.
- التأكد من أن المستندات أو البيانات أو المعلومات التي تم جمعها في إطار إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء تبقى محدثة وذات صلة، من خلال مراجعة السجلات الحالية، لا سيما لفئات العملاء ذات المخاطر العالية.

في الحالات التي تنطوي على مستويات مخاطر أعلى، يُطلب من المهن والأعمال غير المالية المحددة عمومًا ممارسة مستويات معززة من العناية الواجبة تجاه العملاء، مثل تحديد و / أو التحقق من مصدر أموال العميل واتخاذ تدابير أخرى مناسبة لتخفيف المخاطر (يمكن العودة إلى القسم 6.4، إجراءات العناية الواجبة المعززة).

كجزء من إطارها العام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على المهن والأعمال غير المالية المحددة اتباع نهج قائم على المخاطر عند وضع السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية المرتبطة بتدابير العناية الواجبة. تشمل العوامل التي يجب مراعاتها ما يلي:

- نتائج تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال.

- ظروف تنفيذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل وتوقيتها وما تتألف منه.
- وتيرة مراجعة وتحديث معلومات إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل.
- مدى ووتيرة الرقابة المستمرة على علاقة العمل ومراقبة معاملات العملاء الذين تم تطبيق تدابير العناية الواجبة عليهم.

يجب أن تكون هذه السياسات والإجراءات والمنهجيات معقولة ومتناسبة مع المخاطر التي تنطوي عليها، وعند صياغتها، على المؤسسات الخاضعة للرقابة أن تأخذ في الاعتبار نتائج كل من التقييم الوطني للمخاطر والتقييمات المواضيعية للمخاطر. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمال المهن والأعمال غير المالية المحددة، يجب أيضًا توثيق السياسات والإجراءات والمنهجيات، والموافقة عليها من قبل الإدارة العليا، وتعميمها على المؤسسة بالشكل المناسب.

ترد إرشادات إضافية حول هذه الجوانب الرئيسية وغيرها من تدابير العناية الواجبة القائمة على المخاطر في الأقسام الفرعية التالية.

### 6.3.1 تحديد هوية العميل والمستفيد الحقيقي والتحقق منها

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 4.2 (ب)، 3 (أ)، 5.1، 8.1، 9، 10، 11.2، 13.1، 14.2)**

استنادًا إلى مبادئ "اعرف عميلك" والعناية الواجبة القائمة على المخاطر، يعد تحديد هوية العملاء والتحقق منها مكونًا أساسيًا لبرنامج فعال لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتخفيف من حدتها. وفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم 58 لسنة 2020 الذي ينظم إجراءات المستفيد الحقيقي (قرار المستفيد الحقيقي)، تلتزم المهن والأعمال غير المالية المحددة بتحديد هوية العملاء، بما في ذلك المستفيدين الحقيقيين والمستفيدين والأشخاص المسيطرين، سواء كانوا عملاءً دائمين أم لا، وسواء كانوا شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا أو ترتيبًا قانونيًا، والتحقق من هويتهم باستخدام المستندات أو البيانات أو المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر موثوقة ومستقلة.

تعتمد المتطلبات المحددة المتعلقة بتوقيت ومدى وطرق تحديد هوية العملاء والمستفيدين الحقيقيين والتحقق منها بشكل جزئي على نوع العميل (سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا) وعلى مستوى المخاطر التي يطرحها (يمكن العودة إلى القسم 6.4 إجراءات العناية الواجبة المعززة والقسم 6.5 إجراءات العناية الواجبة المبسطة). وبالتالي، يجب اعتبار نوع وطبيعة العميل (بما في ذلك المستفيدين الحقيقيين والمستفيدين والأشخاص المسيطرين) عوامل مخاطر عند تحديد نوع العناية الواجبة تجاه العميل التي ينبغي تطبيقها، سواء كانت إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل المعيارية أو العناية الواجبة المعززة أو العناية الواجبة المبسطة. ولكن تظل المكونات الأساسية لتحديد هوية العميل بشكل عام نفسها في جميع الحالات. وهي كالتالي:

- البيانات الشخصية، بما في ذلك التفاصيل مثل الاسم أو جواز السفر أو رقم بطاقة الهوية وبلد الإصدار وتاريخ الإصدار وتاريخ انتهاء صلاحية بطاقة الهوية أو جواز السفر والجنسية وتاريخ ومكان الولادة (أو تاريخ ومكان التأسيس أو التشكيل، في حالة الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني)؛ و
- العنوان الرئيسي، بما في ذلك دليل على عنوان الإقامة الدائم لشخص طبيعي، أو العنوان المسجل لشخص اعتباري أو ترتيب قانوني.

عند اتخاذ إجراءات العناية الواجبة المناسبة تجاه العملاء، تكون المهن والأعمال غير المالية المحددة ملزمة كحد أدنى بتحديد هوية العميل والتحقق منها على النحو المحدد في المواد ذات الصلة من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. عند الوفاء بهذه المتطلبات، على المهن والأعمال غير المالية المحددة استخدام نهج قائم على المخاطر لتحديد السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية التي تنفذها من أجل تحديد هوية العميل والتحقق منها (بما في ذلك المستفيد الحقيقي والمستفيد والشخص المسيطر). يجب أن تكون سياسات وإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء التي تطبقها المهن والأعمال غير المالية المحددة معقولة ومتناسبة مع المخاطر التي يطرحونها، وعند صياغتها، على الكيانات أن تراعي المبادئ التوجيهية التالية:

بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين:

- يجب أن يستند التحقق من هوية العميل، بما في ذلك عنوانه، إلى المستندات الأصلية الرسمية (أي الصادرة عن الحكومة) كلما أمكن ذلك. عندما لا يكون ذلك ممكنًا، على المهن والأعمال غير المالية المحددة زيادة عدد وثائق التحقق أو كمية المعلومات التي تحصل عليها من مصادر مستقلة مختلفة. عليها أيضًا أن تعتبر غياب مستندات رسمية واستخدام وسائل التحقق البديلة كعوامل خطر عند تقييم تصنيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالعميل.

من بين أمثلة وسائل التحقق البديلة التحقق من خلال أنظمة تحديد الهوية الرقمية. يجب أن تعتمد أنظمة تحديد الهوية الرقمية هذه على التكنولوجيا والحوكمة والعمليات والإجراءات الملائمة التي توفر مستويات مناسبة من الثقة في أن النظام يولّد نتائج دقيقة. توفر إرشادات مجموعة العمل المالي بشأن الهوية الرقمية الصادرة في شهر مارس 2020 مزيدًا من المعلومات حول كيفية اتخاذ قرار قائم على المخاطر لما إذا كان نظام تحديد الهوية الرقمي المعين يوفر مستوى مناسبًا من الموثوقية والاستقلالية.

- يجب أن تتضمن بيانات التعريف الاسم والجنسية وتاريخ ومكان الولادة ورقم الهوية الوطنية للشخص الطبيعي.
- بالنسبة إلى تحديد هوية الرعايا الأجانب والتحقق منها، سواء كانوا عملاءً أم مستفيدين حقيقيين أم مستفيدين أم أشخاصًا مسيطرين، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تتخذ خطوات لفهم وطلب وثائق الهوية الصالحة قانونًا في الولايات القضائية ذات الصلة فقط. علاوة على ذلك، عند التحقق من هوية الرعايا الأجانب المرتبطين بعوامل عالية المخاطر، على المهن والأعمال غير المالية المحددة التحقق من صحة وثائق هوية العميل التي تم الحصول عليها. تتضمن بعض الطرق التي قد تعتمدها المهن والأعمال غير المالية المحددة للقيام بذلك، بما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، على سبيل المثال لا الحصر:

- الاعتماد على المعلومات الواردة من السفارة أو القنصلية الأجنبية ذات الصلة، أو السلطة ذات الصلة التي أصدرتها؛
- استخدام التطبيقات المتاحة تجاريًا للتحقق من صحة المعلومات في الأجزاء التي المقروءة آليًا أو شرائح البيانات البيومترية لوثائق الهوية الأجنبية.

- تشمل أنواع التحقق من العنوان التي يمكن اعتبارها مقبولة بشكل عام، على سبيل المثال لا الحصر، الفئات التالية من المستندات الصادرة باسم العميل:

- الفواتير أو كشوف الحسابات من المرافق العامة، بما في ذلك الكهرباء أو المياه أو الغاز أو مزودي خطوط الهاتف؛
- الوثائق الصادرة عن الحكومة المحلية والوطنية، بما في ذلك سجلات الضرائب البلدية؛
- عقود شراء أو إيجار أو استئجار العقارات المسجلة؛
- مستندات من مهن وأعمال غير مالية محددة تابعة لجهات خارجية خاضعة للرقابة، مثل كشوف الحسابات المصرفية أو بيانات بطاقة الائتمان أو الخصم أو بوالص التأمين.

في الحالات التي لا يمتلك فيها الأشخاص الطبيعيون هذه الوثائق باسمهم، على سبيل المثال لأنهم يسكنون مع شخص آخر أو ليس لديهم (حتى الآن) مكان إقامة دائم أو خاص بهم، يمكن استخدام دليل آخر على العنوان طالما أن هذا الدليل يعطي المؤسسة غير المالية قدرًا معقولًا من الثقة. عندما تقرر المؤسسة غير المالية أن للفرد مبررًا وجيهًا يمنعه من توفير الوثائق المعتادة للتحقق من العنوان، بما يمنعها بالعادة من إقامة علاقة عمل معه، فيمكن التحقق من العنوان بوسائل أخرى، بشرط أن تقتنع المؤسسة غير المالية بأن الطريقة المستخدمة تتحقق بشكل كاف من عنوان الشخص الطبيعي وأن أي مخاطر إضافية قد تم تخفيفها بشكل مناسب.

قد يشمل ذلك، على سبيل المثال، دليلًا على استحقاقات لمزايا ممولة من الولاية أو السلطة المحلية، أو معاشًا، أو منحة تعليمية أو منحة أخرى، أو خطابًا من صاحب عمل أو مدرسة ذائعة الصيت يوضح العنوان.

بالنسبة إلى الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية:

- بالإضافة إلى تحديد هوية العملاء والمستفيدين الحقيقيين والمستفيدين والأشخاص المسيطرين والتحقق منها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة التحقق من هوية أي شخص مخول قانونًا للتصرف أو إجراء معاملات تجارية نيابة عن العميل، سواء كان العميل شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا. قد يشمل هؤلاء الأشخاص:

- الموقّعون أو غيرهم من الأشخاص المخوّلين، في حال كانوا مخوّلين بالتصرّف نيابةً عن العميل؛
- الوالدين أو الأوصياء القانونيين لطفل قاصر، أو الأوصياء القانونيين على شخص معاق جسديًا أو عقليًا أو عاجز؛

– المحامين أو الممثلين القانونيين الآخرين، بما في ذلك المصفين أو المستلمين الرسميين لشخص اعتباري أو ترتيب قانوني.

في حال كان الممثل المفوض قانونًا هو أيضًا شخصًا اعتباريًا أو ترتيبًا قانونيًا، ينبغي تطبيق إجراءات العناية الواجبة تجاه هذه الكيانات.

- عند التحقق من أن الشخص الذي يزعم أنه يتصرف نيابة عن العميل مصرح له بذلك، يمكن اعتبار الأنواع التالية من المستندات مقبولة بشكل عام:

– توكيل قانوني ساري المفعول؛
– قرار تم تنفيذه بشكل صحيح صادر عن مجلس إدارة أو لجنة إدارة الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني؛
– وثيقة صادرة عن سجل رسمي أو مصدر رسمي آخر، تثبت الملكية أو وضع الشخص كممثل قانوني مفوض؛
– أمر محكمة أو قرار رسمي آخر.

- كجزء من إجراءاتها لتحديد هوية العملاء والتحقق منها، وللتصديق على المستندات الأصلية التي يستند إليها التحقق، على المهن والأعمال غير المالية المحددة تضمين إجراءات التصديق على هوية العميل ووثائق العنوان التي تحصل عليها. قد تشمل هذه الإجراءات شهادة من قبل موظفي المؤسسة غير المالية (على سبيل المثال، من خلال تضمين الاسم والوظيفة والتاريخ وتوقيع الموظف (الموظفين) الذي تحقق من نسخ المستندات المحفوظة في الملف)، وكذلك من قبل أطراف ثالثة طيبة السمعة (على سبيل المثال، من خلال تضمين الاسم والمنظمة والوظيفة والتاريخ وتوقيع الشخص الذي يقوم بالتحقق، بالإضافة إلى بيان يوضح أن نسخة المستند هي "نسخة طبق الأصل عن المستند الأصلي"). في الحالات التي يتم فيها الحصول على المستندات من مصادر أجنبية في الدول الأعضاء في اتفاقية لاهاي أبوستيل، ينبغي النظر في طلب المستندات المصدق عليها بختم أبوستيل.

- حيثما أمكن، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تدمج مبدأ "العيون الأربعة" (المراجعة من قبل شخصين على الأقل) في إجراءاتها للتحقق من وثائق تحديد هوية العميل ومعلومات العناية الواجبة الأخرى، وكذلك عند إدخال البيانات ذات الصلة في نظم المعلومات الخاصة بها.

### 6.3.2 متطلبات العناية الواجبة تجاه الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 8 و 9 و 37.1–3)**

تلتزم المهن والأعمال غير المالية المحددة باتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاه الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، بما في ذلك تحديد هوية المستفيدين الحقيقيين والمستفيدين والأشخاص المسيطرين الآخرين والتحقق منها، وفقًا لأحكام قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. عند استيفاء هذه المتطلبات، يجب أن تأخذ الإرشادات التالية في الاعتبار:

- مع عدم الإخلال بأحكام المادة 9.1 (ب) من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عندما يكون العملاء من الأشخاص الاعتباريين يملكهم أو يسيطر عليهم أشخاص اعتباريون آخرون أو ترتيبات قانونية أخرى (على سبيل المثال، عندما يكون العملاء شركات تابعة لشركة أم أو صندوق)، على المهن والأعمال غير المالية المحددة بذل جهود معقولة لتحديد والتحقق من المستفيدين الحقيقيين من خلال النظر في كل طبقة من طبقات الأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية (الكيانات الوسيطة) إلى حين تحديد الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون أو يسيطرون عليها بنسبة 25٪ أو أكثر بشكل إجمالي. علاوة على ذلك، في حال تعدد الأشخاص الاعتباريون أو الترتيبات القانونية الذين يمتلكون أو يسيطرون على الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني، حتى عندما يمتلك كل شخص اعتباري أو ترتيب قانوني أو يتحكم بأقل من 25٪، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تنظر إذا كانت هناك مؤشرات تدل على أن الكيانات قد تربطها ملكية مشتركة، قد تصل إلى أو تتجاوز مستوى عتبة المستفيد الحقيقي البالغ 25٪ إجمالاً.

- عند اتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاه الترتيبات القانونية التي تسمح بإضافة أموال أو أشكال أخرى من الأصول أو المساهمة بها في الترتيب بعد التسوية الأولية ومن قبل أي شخص آخر غير المكلّف (المكلّفين) المحدد، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تتخذ الخطوات اللازمة للتأكد والتحقق من هوية المستفيدين الحقيقيين، ولفهم طبيعة علاقتهم بالترتيب القانوني. بالنسبة للعملاء الذين يمثلون صناديق استئمانية أو ترتيبات قانونية أخرى، على المؤسسة غير المالية التحقق من هوية المستفيدين الحقيقيين، سواء كانوا المكلّفين أو الأوصياء أو الحامين (إن وجد) والمستفيدين أو فئة المستفيدين وأي شخص طبيعي آخر يمارس السيطرة الفعالة النهائية على الصندوق (بما في ذلك من خلال سلسلة المسيطرين/ الملكية)، أو من يشغل مناصب مماثلة أو مشابهة في الترتيبات القانونية الأخرى. بالنسبة للمستفيدين من الصناديق الاستئمانية أو الترتيبات القانونية الأخرى التي تم تحديدها حسب الخصائص أو الفئة، يجب أن تحصل المؤسسة غير المالية على معلومات كافية حول المستفيد لإقناع المؤسسة غير المالية بأنها ستتمكن من تحديد هويته في وقت الدفع أو عندما ينوي ممارسة الحقوق المكتسبة.

- يُلزم قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأوصياء في الترتيبات القانونية أن يحتفظوا بالمعلومات الأساسية المتعلقة بالوسطاء الخاضعين للرقابة، ومزودي الخدمات، بما في ذلك المستشارين، أو المستثمرين، أو المستشاري الاستثماريين والمدراء والمحاسبين ومستشاري الضرائب، الذين لديهم مسؤوليات تتعلق بإدارتها. لفهم هيكل التحكم الخاص بالترتيب القانوني، يجب أن تحصل المهن والأعمال غير المالية المحددة على هذه المعلومات من الأوصياء أو الممثلين أو المسؤولين الحاكمين أو الإداريين وتدرجها في ملف العناية الواجبة الخاص بالعميل. عليها أيضًا أن تتعامل بالطريقة نفسها مع الأشكال الأخرى من الترتيبات القانونية والأشخاص المسيطرين عليها (مثل المؤسسات، والنوادي التي يكون فيها عضوية، والمؤسسات الدينية أو غيرها، ومؤسسيها وممثليها وغيرهم من المسؤولين الحاكمين أو الإداريين).

### 6.3.3 المراقبة المستمرة لعلاقة العمل

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4.2 (ب)، 4.3 (ج)، 7.1)**

بالنسبة إلى علاقات العمل القائمة، فإن المهن والأعمال غير المالية المحددة ملزمة بالإشراف على نشاط العملاء باستمرار، بما في ذلك مراقبة المعاملات التي يقومون بها طوال فترة العلاقة للتأكد من أنها تتماشى مع المعلومات وأنواع النشاط وملفات تعريف المخاطر الخاصة بالعميل. يجب أن تستخدم المهن والأعمال غير المالية المحددة نهجًا قائمًا على المخاطر لتحديد السياسات والأساليب والإجراءات والضوابط التي تنفذها عند مراقبة معاملات العملاء وأنشطتهم، وكذلك عند تحديد مدى مراقبة العملاء المعينين أو فئات معينة من العملاء.

كجزء من النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في حالة العملاء أو العلاقات التجارية التي تم تحديدها على أنها عالية المخاطر، يُتوقع من المهن والأعمال غير المالية المحددة التحقيق والحصول على مزيد من المعلومات حول هدف المعاملات، وتعزيز المراقبة المستمرة ومراجعة المعاملات من أجل تحديد الأنشطة غير العادية أو المشبوهة المحتملة. في حالة العملاء أو علاقات العمل التي تم تحديدها على أنها منخفضة المخاطر، قد تنظر المهن والأعمال غير المالية المحددة في اعتماد عملية مراقبة ومراجعة للمعاملات بوتيرة منخفضة.

بالتالي، وتماشياً مع مستوى المخاطر التي ينطوي عليها الأمر، على المهن والأعمال غير المالية المحددة مراقبة وفحص المعاملات على أساس معلومات العناية الواجبة تجاه العميل وملف تعريف مخاطره (يمكن العودة إلى القسم 6.3 – إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء ، القسم 6.4 إجراءات العناية الواجبة المعززة ، القسم 6.5 – إجراءات العناية الواجبة المبسطة ). عند الضرورة، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا الحصول على معلومات كافية عن الأطراف المقابلة و / أو الأطراف الأخرى المعنية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المعلومات من المصادر العامة، مثل عمليات البحث على الإنترنت)، من أجل تحديد ما إذا كانت المعاملات تبدو:

- عادية (يجب النظر في ما إذا كانت المعاملات طبيعية بالنسبة للعميل، وللأطراف الأخرى المعنية، ولأنواع مماثلة من العملاء)؛
- معقولة (ينبغي النظر في ما إذا كانت المعاملات لها مبرر واضح ومتوافقة مع أنواع الأنشطة التي يشارك فيها العميل والأطراف المقابلة عادة)؛
- شرعية (ينبغي النظر في ما إذا كان يُسمح للعميل والأطراف المقابلة المشاركة في هذه المعاملات، كما في الحالات التي تتطلب تراخيص أو تصاريح أو تصاريح رسمية محددة).

تتضمن الأمثلة عن بعض الطرق التي يمكن استخدامها لمراقبة المعاملات باستمرار، على سبيل المثال لا الحصر:

- القواعد المستندة إلى العتبة، والتي يتم فيها فحص المعاملات التي تزيد عن قيمة محددة مسبقًا، أو الأرقام أو المبالغ الإجمالية؛

- القواعد المستندة إلى المعاملات، والتي يتم فيها فحص المعاملات من نوع معين؛
- القواعد المستندة إلى الموقع، والتي يتم فيها فحص المعاملات التي تنطوي على موقع معين (إما كمصدر أو وجهة)؛
- القواعد المستندة إلى العميل ، والتي يتم فيها فحص معاملات عملاء معينين.

يجوز للمهن والأعمال غير المالية المحددة استخدام كل الطرق المذكورة أعلاه أو مجموعة منها، أو أي طرق أخرى تناسب ظروفها الخاصة، لإجراء مراقبة مستمرة لعلاقة العمل. علاوة على ذلك، يجوز أن تكون أنظمة وطرق المراقبة آلية أو شبه آلية أو يدوية، على حسب طبيعة وحجم الأعمال. مهما كانت الطرق التي تختار المهن والأعمال غير المالية المحددة استخدامها، عليها توثيقها (يمكن العودة إلى القسم 9، حفظ السجلات)، والحصول على موافقة الإدارة العليا عليها، ومراجعتها وتحديثها بشكل دوري لضمان فعاليتها. على المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا أن تضع إجراءات مراقبة محددة للعملاء وعلاقات العمل التي تم إبلاغ وحدة المعلومات المالية عنها على أنها مشبوهة (يمكن العودة إلى القسم 7.11، التعامل مع المعاملات وعلاقات العمل بعد رفع تقارير المعاملات المشبوهة).

### 6.3.4 مراجعة وتحديث معلومات العناية الواجبة تجاه العملاء

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 4.2 (ب)، 4.3 (ب)، 7.2، 12)**

تعد مراجعة معلومات العناية الواجبة تجاه العميل وتحديثها في الوقت المناسب مكونًا أساسيًا لبرنامج فعال لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتخفيف من حدتها. تلتزم المهن والأعمال غير المالية المحددة بتحديث مستندات العناية الواجبة تجاه العملاء، والبيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها عنهم، والمستفيدين الحقيقيين أو المستفيدين في حالة الأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية. ينص قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنه على المهن والأعمال غير المالية المحددة تحديث معلومات العناية الواجبة تجاه العملاء ذوي المخاطر العالية بشكل متكرر، وأنه في غياب اشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجوز للمهن والأعمال غير المالية المحددة أن تحدّث معلومات العناية الواجبة تجاه العملاء منخفضي المخاطر بوتيرة أقل.

للتمكن من تحديث معلومات العناية الواجبة تجاه العملاء بطريقة قائمة على المخاطر، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تطور سياسات وإجراءات وضوابط داخلية حول المراجعة الدورية أو المراجعة بسبب حدث معيّن وتحديث معلومات العناية الواجبة تجاه العميل. يجب أن تكون هذه السياسات والإجراءات معقولة ومتناسبة مع المخاطر التي تنطوي عليها، وعند صياغتها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تراعي بعض المعايير، ومنها:

- ظروف وتوقيت وتواتر عمليات المراجعة والتحديث. بشكل عام، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تضع قواعد واضحة لكل فئة من فئات مخاطر العميل تحدد الفترة الزمنية القصوى التي يُسمح بمرورها بين عمليتَي مراجعة العناية الواجبة تجاه العملاء

وتحديث سجلاتهم. يعد انتهاء صلاحية مستندات تعريف العميل أو المستفيد الحقيقي ظرفًا يستدعي تحديث معلومات العميل. وتشكل التغييرات في التشريعات أو الإجراءات الداخلية سببًا آخر لمراجعة ملفات العملاء وتحديثها.

- بالإضافة إلى ذلك، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا أن تضع قواعد واضحة تحدد الظروف التي قد تؤدي إلى مراجعة مؤقتة أو المراجعة بسبب حدث معيّن، أو تسريع دورة مراجعة عميل معين. تشمل الظروف أو الأحداث التي قد تؤدي إلى إجراء مراجعة مؤقتة ما يلي:

– اكتشاف معلومات حول العميل إما متناقضة أو تثير الاشتباه في مدى ملاءمة تصنيف المخاطر الحالي للعميل أو دقة معلومات العناية الواجبة التي تم جمعها مسبقًا؛

– تغيير جوهري في الملكية أو الهيكل القانوني أو البيانات الأخرى ذات الصلة (مثل الاسم أو العنوان المسجل أو الغرض أو هيكل رأس المال) الخاصة بشخص اعتباري أو ترتيب قانوني؛

– الشروع في إجراءات قانونية أو قضائية ضد العميل أو المستفيد الحقيقي؛

– العثور على معلومات سلبية هامة ضد العميل أو المستفيد الحقيقي، مثل تقارير وسائل الإعلام حول الادعاءات أو التحقيقات المتعلقة بالاحتيال أو الفساد أو الجرائم الأخرى؛

– رأي مؤهل صادر عن مدقق حسابات مستقل حول البيانات المالية لعميل هو هيئة اعتبارية؛

– المعاملات التي تشير إلى معاملات أو أنشطة قد تكون غير عادية أو مشبوهة.

- مكونات ونطاق عمليات المراجعة والتحديث. تماشياً مع طبيعة وحجم أعمالها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تحدد بوضوح وقت ومحتوى ونطاق عمليات مراجعة إجراءات العناية الواجبة الخاصة بعلاقات العمل في فئات المخاطر المختلفة، بما في ذلك عناصر البيانات أو المستندات أو المعلومات التي يجب فحصها وتحديثها إذا لزم الأمر. في هذا الصدد، يمكن للمهن والأعمال غير المالية المحددة أن تستعين بأدوات كقوائم المراجعة والكتيّبات الإجرائية لتساعدها على تعزيز فعالية عمليات مراجعة إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء وتحديثها. قد تشمل أمثلة الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر:

– متى يجب التحقق من مصدر ثروة أو مصدر أموال العميل؛

– متى يجب الاستفسار أو التحقيق أكثر بطبيعة عمل العميل، أو الغرض من علاقة العمل، أو أسباب إجراء المعاملة؛

– إلى أي مدى يجب مراجعة تاريخ المعاملات التي أجراها العميل، بما في ذلك عدد المعاملات أو أنواع المعاملات المحددة، كجزء من المراجعة الدورية أو المؤقتة.

- المسؤوليات التنظيمية. تماشياً مع طبيعة وحجم أعمالها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة النظر في تحديد وتوضيح الترتيبات التنظيمية ذات الصلة المرتبطة بمراجعة إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء وعملية تحديثها. قد تشمل الأمثلة على هذه المسؤوليات، على سبيل المثال لا الحصر:

– إجراء عمليات المراجعة والتحديث.

- التصعيد و / أو الإبلاغ عن الحالات التي ينبغي فيها تغيير تصنيفات المخاطر، أو تعليق العلاقات التجارية أو إنهاؤها، أو التحقيق أكثر في الأنشطة التي قد تكون غير عادية أو مشبوهة؛
- الموافقة على أو رفض مراجعة علاقات العمل (بما في ذلك مشاركة الإدارة العليا في اتخاذ قرار حول الأشخاص المعرضين سياسيًا وغيرهم من العملاء ذوي المخاطر العالية)؛
- اتخاذ إجراءات لتصحيح ملف العناية الواجبة تجاه العميل عند الضرورة؛
- التدقيق في جودة عمليات مراجعة وتحديث إجراءات العناية الواجبة.
- حفظ السجلات المتعلقة بمراجعة وتحديث إجراءات العناية الواجبة، وفقًا لمتطلبات حفظ السجلات القانونية (يمكن العودة إلى القسم 9، حفظ السجلات).

## 6.4 إجراءات العناية الواجبة المعززة (EDD)

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 4.2 (ب)، 7.2، 15، 22، 25)**

تماشياً مع النهج القائم على المخاطر الذي ترتكز إليه إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل، تلتزم المهن والأعمال غير المالية المحددة بتعزيز إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء الذين تم تحديدهم على أنهم ذوو مخاطر عالية، بما في ذلك فئات العملاء المحددة على النحو المنصوص عليه في المواد ذات الصلة من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مثل الأشخاص المعرضين سياسيًا (يمكن العودة إلى القسم 6.4.1، متطلبات الأشخاص المعرضين سياسيًا)، والعملاء المرتبطين بالدول عالية المخاطر (يمكن العودة إلى القسم 6.4.3، متطلبات الدول عالية المخاطر).

بشكل عام، تتضمن العناية الواجبة المعززة تطبيقًا أكثر صرامةً لإجراءات العناية الواجبة، بما في ذلك عناصر مثل:

- زيادة التدقيق وفرض معايير أعلى للتحقق من هوية العميل من مصادر موثوقة ومستقلة وتوثيقها.
- الاستفسار عن تفاصيل أكثر وتقييم معقولية هدف علاقة العمل، وطبيعة عمل العميل، ومصدر أمواله وثروته، والغرض من المعاملات الفردية؛
- زيادة الرقابة على علاقة العمل، بما في ذلك متطلبات الحصول على موافقة الإدارة بمستويات أعلى، وفرض مراقبة متكررة على المعاملات، ومراجعة وتحديث معلومات العناية الواجبة للعملاء بوتيرة أكبر.

تعني العناية الواجبة المعززة أنه على المهن والأعمال غير المالية المحددة أم تكثف تدابيرها، وتحديداً من خلال الحصول على مزيد من الأدلة والوثائق الداعمة. على المهن والأعمال غير المالية المحددة الحصول على معلومات وأدلة إضافية من العملاء ذوي المخاطر العالية مثل:

- مصدر الأموال (الإيرادات) ومصدر الثروة؛
- تحديد المعلومات الخاصة بالأفراد الذين يتحكمون في العميل (الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني)، مثل الموقعين أو الضامنين؛
- المهنة أو نوع العمل؛
- البيانات المالية؛
- المراجع المصرفية؛
- محل الإقامة؛
- وصف منطقة الأعمال الأساسية للعميل وما إذا كان يُتوقع أن تكون معاملاته الدولية روتينية؛
- وصف العمليات التجارية، وحجم العملة المتوقع وإجمالي المبيعات، وقائمة بالعملاء والموردين الرئيسيين؛ و
- تفسير التغييرات في نشاط العمل.

بالإضافة إلى ذلك، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا أن تطبق تدابير عناية واجبة معززة محددة في حال وجود اشتباه بدقة أو ملاءمة تصنيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بالعميل من أجل تحديد تصنيف المخاطر المناسب. يجب أيضًا تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة عندما تكون هناك مؤشرات تحذيرية خاصة بمعاملات أو أنشطة غير عادية أو مشبوهة محتملة. في جميع الحالات التي يتم فيها تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة، على المهن والأعمال غير المالية المحددة التأكد من أنها تتخذ تدابير معقولة للحصول على معلومات مناسبة وكافية وموثقة عن العميل، بما يتناسب مع مستوى المخاطر المحددة.

كجزء من إطارها الشامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية قائمة على المخاطر ترتبط بتفيذ إجراءت العناية الواجبة المعززة. تشمل الأمثلة على بعض العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند وضع السياسات القائمة على المخاطر ما يلي:

- مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب المحددة في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال.
- ظروف تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة وتوقيتها وما تتألف منه.
- وتيرة عمليات مراجعة وتحديث المعلومات الخاصة بالعملاء ذوي المخاطر عالية.
- مدى ووتيرة المراقبة المستمرة للعلاقة التجارية ورصد المعاملات الخاصة بالعملاء ذوي المخاطر العالية.

يجب أن تكون هذه السياسات والإجراءات والمنهجيات معقولة ومتناسبة مع المخاطر التي تنطوي عليها، وعند صياغتها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تأخذ في الاعتبار نتائج التقييم الوطني للمخاطر وأي تقييم مواضيعي للمخاطر وتقييمات المخاطر على مستوى الأعمال الخاصة بها. وتماشيًا مع طبيعة وحجم أعمال المهن والأعمال غير المالية المحددة، يجب أيضًا توثيق السياسات والإجراءات والمنهجيات، والموافقة عليها من قبل الإدارة العليا، وتعميمها على المستويات المناسبة في المؤسسة.

تتوفر إرشادات إضافية حول تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة على فئات علاقات العمل القانونية عالية المخاطر في الأقسام الفرعية التالية.

### 6.4.1 المتطلبات الخاصة بالأشخاص المعرضين سياسيًا

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 15)**

نظرًا لقدرتهم المحتملة على التأثير في السياسات الحكومية، أو تحديد نتيجة التمويل العام أو قرارات الشراء، أو قدرتهم على الوصول إلى الأموال العامة، يتم تصنيف الأشخاص المعرضين سياسيًا كأفراد معرضين لمخاطر عالية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يعرف قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأشخاص المعرضين سياسيًا على النحو التالي:

*"الأشخاص الطبيعيون الموكل إليهم أو سبق أن أوكلت إليهم وظائف بارزة في الدولة أو في أي دولة أخرى كرؤساء الدول أو الحكومات، وكبار السياسيين، والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، والمسؤولين القضائيين أو العسكريين، وكبار المديرين التنفيذيين للشركات المملوكة للدولة، وكبار مسؤولي الأحزاب السياسية والأشخاص الموكل إليهم أو سبق أن أوكلت إليهم إدارة المنظمات الدولية أو أي وظيفة بارزة فيها؛ ويشمل التعريف أيضًا ما يلي:*

- *أفراد العائلة المباشرين (للشخص المعرض سياسيًا، وهم الأزواج ، والأولاد ، وأزواجهم، والوالدين).*
- *الشركاء المعروفين بأنهم مقربون من الشخص المعرض سياسيًا، وهم:*

– *الأشخاص الذين لديهم ملكية انتفاع مشتركة لشخص اعتباري أو ترتيب قانوني أو أي علاقة عمل مقربة مع الشخص المنكشف سياسيًا.*

– *الأشخاص الذين لديهم ملكية حق انتفاع منفردة لشخص اعتباري أو ترتيب قانوني أنشئ لمصلحة الشخص المنكشف سياسيًا.*

تلتزم المهن والأعمال غير المالية المحددة بوضع أنظمة مناسبة لإدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي أو المستفيد أو الشخص المسيطر هو شخص معرض سياسيًا. بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات العناية الواجبة المعيارية تجاه العملاء، يتعين على المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا اتخاذ تدابير معقولة لتحديد مصدر الأموال ومصدر ثروة العملاء والمستفيدين الحقيقيين الذين تم تحديدهم على أنهم أشخاص معرضون سياسيًا. في هذا الصدد، وبما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة اتخاذ تدابير تشمل:

- تنفيذ أنظمة التحقق (الآلية) التي تفحص معلومات العملاء والمعاملات للتأكد مما إذا كانت متطابقة مع الأشخاص المعرضين سياسيًا المعروفين.
- دمج عمليات تحقق شاملة عن الخلفية في إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل، باستخدام أدوات مثل:
  - بروتوكولات البحث اليدوي على الإنترنت.
  - قواعد البيانات العامة أو الخاصة.
  - خدمات تجميع المعلومات المتاحة للجميع أو التي تتطلب اشتراكًا.
  - خدمات التحقق من الخلفية التي يمكن شراؤها تجاريًا.

إذا تم تحديد العميل أو المستفيد الحقيقي أو المستفيد أو الشخص المسيطر على أنه شخص معرض سياسيًا، على المهن والأعمال غير المالية المحددة اتخاذ تدابير معقولة لتحديد مصدر أمواله وثروته. وفي هذا الصدد، عليها أيضًا تقييم شرعية مصدر الأموال والثروة، بما في ذلك إجراء تحقيقات معقولة في خلفية الفرد المهنية والمالية.

علاوة على ذلك، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا الحصول على موافقة الإدارة العليا قبل إنشاء علاقة عمل مع شخص معرض سياسيًا، أو قبل الاستمرار في علاقة قائمة. في الحالة الأخيرة، يجب إخطار الإدارة العليا والحصول على موافقتها لمتابعة العلاقة بالشخص المعرض سياسيًا في كل مرة تحدث أي من المواقف التالية:

- يصبح العميل الحالي أو المستفيد الحقيقي أو المستفيد أو الشخص المسيطر أو يتم تحديده حديثًا كشخص معرض سياسيًا؛
- تتم مراجعة علاقة عمل قائمة مع شخص معرض سياسيًا وتحديث معلومات العناية الواجبة تجاه العميل، إما على أساس دوري أو مؤقت، وفقًا للسياسات والإجراءات الداخلية للمؤسسة؛
- يتم تحديد معاملات مهمّة تبدو غير عادية أو غير منطقية بالنسبة إلى علاقة العمل مع الشخص المعرض سياسيًا؛
- يتم تحديد المستفيد أو المستفيد الحقيقي من بوليصة التأمين على الحياة أو بوليصة التأمين التكافلي الأسري على أنه شخص معرض سياسيًا، وفي حال تحديد مخاطر أعلى، يجب أيضًا التحقق من علاقة العمل بشكل شامل والنظر في رفع تقرير معاملة مشبوهة. يجب إبلاغ الإدارة العليا قبل دفع التعويضات المستحقة بموجب بوالص التأمين.

بالنسبة إلى الأشخاص المعرضين سياسيًا المحليين والأفراد الذين سبق أن أوكلت لهم وظيفة بارزة في منظمة دولية، ينص قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أن المهن والأعمال غير المالية المحددة يجب أن تنفذ التدابير الموضحة أعلاه في الحالات التي يمكن فيها تصنيف علاقات العمل المرتبطة بهؤلاء الأشخاص على أنها عالية المخاطر لأي سبب، بصرف النظر عن وضعهم الحالي.

يجب أن يستند التعامل مع العميل الذي لم يعد يشغل وظيفة عامة بارزة على أساس تقييم المخاطر. يتطلب هذا النهج القائم على المخاطر أن تقوم المهن والأعمال غير المالية المحددة بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأشخاص المعرضين سياسيًا الذين لم يعودوا مؤتمنين على وظيفة عامة بارزة، واتخاذ إجراءات فعالة للتخفيف من هذه المخاطر. وتشمل عوامل المخاطر المحتملة: مستوى التأثير (غير الرسمي) الذي لا يزال بإمكان الفرد ممارسته؛ مستوى المنصب الذي شغله الفرد عندما كان شخصًا معرضًا سياسيًا؛ أو ما إذا كانت الوظيفة السابقة للفرد مرتبطة بأي شكل من الأشكال بوظيفته الحالية (على سبيل المثال، رسميًا عن طريق تعيين خليفة للشخص المعرض سياسيًا، أو بشكل غير رسمي من خلال مواصلة تعامل الشخص مع نفس المسائل الجوهرية).

### 6.4.2 إجراءات العناية الواجبة المعززة تجاه العملاء أو المعاملات ذوي المخاطر العالية

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4.2 (ب))**

على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تطبق تدابير العناية الواجبة المعززة لإدارة وتخفيف المخاطر المرتبطة بالعملاء و / أو المعاملات عالي المخاطر المحددين. يُعرِّف قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العملاء ذوي المخاطر العالية بأنهم يشملون الفرد الذين يمثل خطورة:

*"... سواء بشخصه أو نشاطه أو علاقة عمله وطبيعتها أو منطقته الجغرافية، كالعميل من الدول عالية المخاطر أو غير المقيم في الدولة الذي لا يحمل بطاقة هوية منها، أو ذي الهيكل المعقد، أو الذي يقوم بعمليات معقدة أو غير واضحة الهدف اقتصادي، أو يقوم بعمليات نقدية كثيفة، أو يقوم بعمليات مع طرف ثالث غير معروف ..."*

تم توضيح أمثلة على إجراءات العناية الواجبة المعززة التي يجب أن تتخذها المهن والأعمال غير المالية المحددة في المادة ذات الصلة من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. عند تنفيذ هذه الإجراءات (خاصة عند الحصول على مزيد من المعلومات والتحقيق فيها حول طبيعة عمل العميل، أو الغرض من علاقة العمل، أو سبب المعاملة)، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تولي اهتمامًا خاصًا لمدى معقولية المعلومات التي تم الحصول عليها، وعليها أن تقيمها بحثًا عن أي تناقضات محتملة وظروف قد تكون غير عادية أو مشبوهة. تشمل أمثلة العوامل التي يجب أن تأخذها المهن والأعمال غير المالية المحددة في الاعتبار في هذا الصدد، على سبيل المثال لا الحصر:

- سبب غير منطقي لوجود عميل أو مستفيد حقيقي أجنبي، أو إنشاء علاقة عمل في الإمارات العربية المتحدة؛
- الاتساق بين طبيعة عمل العميل ومعاملاته وخلفية العميل أو المستفيد الحقيقي المهنية وتاريخ توظيفه، والتي قد تجد المهن والأعمال غير المالية المحددة أنه من المفيد الحصول على معلومات أساسية عنها من مصادر موثوقة ومستقلة، ومن عمليات البحث على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ومن السيرة الذاتية للعميل أو المستفيد الحقيقي؛
- مستوى التعقيد والشفافية في معاملات العميل، لا سيما بالمقارنة مع خلفية العميل أو المستفيد الحقيقي التعليمية والمهنية؛
- مستوى التعقيد والشفافية في الهيكل القانوني للأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية من العملاء؛
- طبيعة أي أعمال تجارية أخرى خاصة بالعميل أو المستفيد الحقيقي، بما في ذلك أي أشخاص اعتباريين أو ترتيبات قانونية أخرى مملوكة أو خاضعة للسيطرة؛
- الاتساق بين مجال عمل العميل ومجال عمل الطرف الآخر في المعاملات (كما تحدد، على سبيل المثال، عمليات البحث على الإنترنت).

بالإضافة إلى ذلك، وبما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، عند تنفيذ تدابير العناية الواجبة المعززة تجاه العملاء أو المستفيدين الحقيقيين ذوي المخاطر العالية، على المهن والأعمال غير المالية المحددة اتخاذ تدابير مناسبة للتخفيف من هذه المخاطر ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- التحقق من الخلفية (عبر عمليات البحث على الإنترنت، أو قواعد البيانات العامة، أو خدمات تجميع معلومات التي تتطلب اشتراكًا، من بين أمور أخرى) لفحص أي تطابق محتمل مع قوائم العقوبات المالية المستهدفة وغيرها من قوائم العقوبات المالية الدولية، أو مؤشرات النشاط الإجرامي (بما في ذلك الجرائم المالية)، أو معلومات سلبية أخرى؛
- استخدام أساليب أكثر صرامة للتحقق من هوية العميل أو المستفيد الحقيقي من العملاء ذوي المخاطر العالية (يمكن العودة إلى القسم 6.3.1، تحديد / التحقق من العميل والمستفيد الحقيقي للمزيد من المعلومات).

### 6.4.3 متطلبات الدول عالية المخاطر

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (هـ) ؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 22 و44.7 و60)**

إنّ المهن والأعمال غير المالية المحددة ملزمة بتنفيذ تدابير العناية الواجبة المعززة بما يتناسب مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بعلاقات العمل والمعاملات مع العملاء من الدول عالية المخاطر الخاضعة لنداء العمل (Call for Action) والولايات القضائية الخاضعة لرقابة معززة (Jurisdictions under Increased Monitoring) والبلدان التي حددتها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في حالة الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، يجب تنفيذ هذه التدابير على المستفيدين الحقيقيين والمستفيدين والأشخاص المسيطرين الآخرين من البلدان عالية المخاطر.

يمكن للمهن والأعمال غير المالية المحددة أن تحصل على إرشادات بشأن البلدان عالية المخاطر من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن قائمة الفاتف للدول عالية المخاطر الخاضعة لنداء العمل والولايات القضائية الخاضعة لرقابة معززة، ومن تقرير التقييم الوطني للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الإشارة أيضًا إلى قائمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للدول المصنفة كملاذات ضريبية. وقد يُعتبر مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال مصدرًا مفيدًا لتحديد مخاطر الدولة.

تتضمن أمثلة التدابير التي يجب أن تطبقها المهن والأعمال غير المالية المحددة في هذا الصدد ما يلي:

- زيادة التدقيق وفرض معايير أعلى للتحقق من هوية العميل والمستفيد الحقيقي والمستفيد والشخص المسيطر الآخر من مصادر موثوقة ومستقلة وتوثيقها؛
- الاستفسار عن تفاصيل أكثر وتقييم معقولية هدف علاقة العمل، وطبيعة عمل العميل، ومصدر أمواله، والغرض من المعاملات الفردية؛
- زيادة التحقيق للتأكد مما إذا كان العملاء أو الأشخاص المرتبطون بهم (المستفيدون الحقيقيون والمستفيدون والأشخاص المسيطرون الآخرون، في حالة الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية) هم أشخاص أجانب معرضون سياسيًا؛
- زيادة الرقابة على علاقة العمل، بما في ذلك متطلبات الإبلاغ الداخلي بمستوى أعلى والحصول على موافقة الإدارة، وفرض مراقبة متكررة على المعاملات، ومراجعة وتحديث معلومات العناية الواجبة للعملاء بوتيرة أكبر.

بالإضافة إلى ذلك، تلتزم المهن والأعمال غير المالية المحددة بتنفيذ جميع إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل والإجراءات المضادة في ما يتعلق بالدول عالية المخاطر كما حددتها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والإرشادات الأخرى ذات الصلة، وتلك التي دعت إليها الفاتف والهيئات الإقليمية الأخرى الشبيهة بها.

من أجل الوفاء بهذه الالتزامات، وبما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها والمخاطر التي تنطوي عليها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية مناسبة لتطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة والتدابير المضادة الفعالة المتناسبة

مع المخاطر على علاقات العمل والعملاء المرتبطين بالدول عالية المخاطر. تتضمن بعض العوامل التي يجب أن تأخذها المهن والأعمال غير المالية المحددة في الاعتبار عند صياغة هذه السياسات والإجراءات والضوابط، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- استعداد المنظمة للمخاطرة بالنسبة إلى علاقات العمل التي تشمل البلدان عالية المخاطر؛
- منهجيات وإجراءات تقييم وتصنيف مخاطر الدولة، وتحديد البلدان عالية المخاطر، بما في ذلك البلدان عالية المخاطر المحددة قانونًا من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع الأخذ في الاعتبار المشورة أو الإخطارات بشأن نقاط الضعف في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأخرى الصادرة عن السلطات الرقابية ذات الصلة و / أو السلطات المختصة ؛
- تحديد وتنفيذ الضوابط المناسبة القائمة على المخاطر (على سبيل المثال، قيود معينة على المنتج أو الخدمة، أو حدود المعاملات، أو غيرها) الخاصة بالعملاء والعلاقات التجارية المرتبطة بالدول عالية المخاطر؛
- الأدوار والمسؤوليات التنظيمية المرتبطة بالرصد، وإبلاغ الإدارة، وإدارة المخاطر في علاقات العمل مع الدولة عالية المخاطر.
- الإجراءات المناسبة لإجراء تحقيق معزز في علاقات العمل التي تشمل البلدان عالية المخاطر وتقييمها للعلاقة المحتملة بالأشخاص المعرضين سياسيًا.
- سياسات التدقيق المستقلة في إجراءات العناية الواجبة المعززة تجاه العملاء / علاقات العمل التي تشمل البلدان عالية المخاطر والوحدات التي تتعامل معها.

بالنسبة إلى جميع الدول التي تم تحديدها على أنها عالية المخاطر، تدعو الفاتف جميع الأعضاء وتحث جميع الولايات القضائية على تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة، وفي الحالات الأكثر خطورة، تكون الدول مدعوة إلى تطبيق تدابير مضادة لحماية النظام المالي الدولي من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح الجارية والمخاطر التي تطرحها على الدولة. ومع ذلك، فإن الإجراءات المضادة المحددة التي يجب أن تطبقها المهن والأعمال غير المالية المحددة ينبغي أن تكون محددة في إخطار من السلطات الرقابية المعنية، أو وحدة المعلومات المالية أو اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

### 6.4.4 متطلبات خدمات تحويل الأموال أو القيمة

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادتان 26 و30)**

كجزء من النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على المهن والأعمال غير المالية المحددة التي تقيم أو تحافظ على علاقات عمل مع مقدمي خدمات تحويل الأموال أو القيمة أن تتخذ إجراءات العناية الواجبة الملائمة تجاه العميل بما

يتناسب مع المخاطر المطروحة (يمكن العودة إلى القسم 6.3، إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء والقسم 6.4، إجراءات العناية الواجبة المعززة). تشمل أمثلة التدابير التي يجب على المهن والأعمال غير المالية المحددة مراعاتها في هذا الصدد، على سبيل المثال لا الحصر:

- التأكد من أن مقدم خدمات تحويل الأموال أو القيمة مرخص أو مسجل بشكل صحيح.
- الحصول على معلومات وتقييم مدى كفاية سياسات وإجراءات وضوابط مقدم الخدمات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتحويلات البرقية على النحو المنصوص عليه في الأحكام ذات الصلة من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- الحصول على قائمة الوكلاء الذين يتعامل معهم مزود الخدمات، وتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بهم، لا سيما بالنسبة إلى البلدان عالية المخاطر أو غيرها من العوامل عالية المخاطر المحددة؛
- الحصول على معلومات كافية حول ملكية مزود الخدمات وهيكل الإدارة (بما في ذلك مراعاة إمكانية مشاركة الأشخاص المعرضين سياسيًا فيه)، وطبيعة ونطاق أعماله، وطبيعة قاعدة عملائه، والمناطق الجغرافية التي يعمل فيها، وذلك من أجل تحديد وتقييم وإدارة أو تخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة به.

على المهن والأعمال غير المالية المحددة التي تدخل في علاقات مع مزودي خدمات تحويل الأموال أو القيمة أو تواصل علاقتها بهم أن تستخدم أيضًا نهجًا قائمًا على المخاطر لتحديد السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية المناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تنفذها في مجال تقييم المخاطر وتصنيفها ونوع ومدى إجراءات العناية الواجبة التي تمارسها على مزودي هذه الخدمات. يجب أن تكون السياسات والإجراءات التي تفرضها المهن والأعمال غير المالية المحددة معقولة ومتناسبة مع المخاطر، ويجب أن تكون موثقة بشكل كاف، ومعتمدة من الإدارة العليا، ومُعممة على الموظفين المعنيين في المؤسسة.

### 6.4.5 متطلبات المنظمات غير الربحية

قد تطرح المنظمات غير الهادفة للربح في كثير من الأحيان مخاطر متزايدة تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة. كجزء من نهج فعال قائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على المهن والأعمال غير المالية المحددة التي تدخل في علاقات عمل مع المنظمات غير الربحية أو تواصل علاقتها بها أن تتخذ تدابير العناية الواجبة المناسبة التي تتناسب مع المخاطر (يمكن العودة إلى القسم 6.3، إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء والقسم 6.4، إجراءات العناية الواجبة المعززة). تشمل الأمثلة على التدابير التي يجب على المهن والأعمال غير المالية المحددة مراعاتها، على سبيل المثال لا الحصر:

- التأكد من أن المنظمة غير الربحية مرخصة أو مسجلة بشكل صحيح؛

- الحصول على معلومات وتقييم مدى كفاية سياسات وإجراءات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنظمة غير الربحية؛

- الحصول على معلومات كافية حول الوضع القانوني والتنظيمي والرقابي للمنظمة غير الربحية، بما في ذلك متطلبات الإفصاح التنظيمي والمحاسبة وإعداد التقارير المالية والتدقيق (خاصةً في حالة المنظمات المجتمعية / الاجتماعية أو الدينية / الثقافية، وعندما يقع مقر هذه المنظمات أو يكون لديها عمليات هامة في الولايات القضائية غير المألوفة أو التي قد تكون فيها الشفافية أو الوصول إلى المعلومات محدودًا لأي سبب من الأسباب)؛

- الحصول على معلومات كافية حول هيكل ملكية وإدارة المنظمة غير الربحية (بما في ذلك مراعاة إمكانية مشاركة الأشخاص المعرضين سياسيًا فيها)؛ طبيعة ونطاق أنشطتها؛ طبيعة قاعدة المانحين والمستفيدين من أنشطتها وبرامجها؛ والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها، بحيث تتمكن من تحديد وتقييم وإدارة أو التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بها؛

- إجراء فحوصات شاملة للتحقق من خلفية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر استخدام عمليات البحث على الإنترنت أو قواعد البيانات العامة أو خدمات تجميع معلومات التي تتطلب اشتراكًا) الأشخاص الرئيسيين في المنظمة غير الربحية، مثل الإدارة العليا ومديري الفروع أو المدراء الميدانيين والجهات المانحة الرئيسية والمستفيدين الرئيسيين، للتأكد من عدم وجود أي تطابق محتمل مع قوائم العقوبات المالية المستهدفة وغيرها من القوائم الدولية، ومؤشرات النشاط الإجرامي (بما في ذلك الجرائم المالية)، أو أي معلومات سلبية أخرى.

على المهن والأعمال غير المالية المحددة التي تدخل في علاقات مع المنظمات غير الربحية أو تواصل علاقتها بهم أن تستخدم أيضًا نهجًا قائمًا على المخاطر لتحديد السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية المناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تنفذها في مجال تقييم المخاطر وتصنيفها ونوع ومدى إجراءات العناية الواجبة التي تمارسها على هذه المنظمات. يجب أن تكون السياسات والإجراءات التي تفرضها المهن والأعمال غير المالية المحددة معقولة ومتناسبة مع المخاطر، ويجب أن تكون موثقة بشكل كاف، ومعتمدة من الإدارة العليا، ومُعممة على الموظفين المعنيين في المؤسسة.

## 6.4 إجراءات العناية الواجبة المبسطة

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 4.3 و5 و10)**

تماشياً مع النهج القائم على المخاطر الذي ترتكز إليه إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء، وفي ظل ظروف معينة وغياب اشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجوز للمهن والأعمال غير المالية المحددة أن تنفذ إجراءات العناية الواجبة المبسّطة تجاه العملاء الذين تم تحديدهم على أنهم منخفضو المخاطر فقط من خلال تحليلٍ مناسب للمخاطر.

تتضمن العناية الواجبة المبسطة بشكل عام تنفيذًا متساهلاً لجوانب معينة من تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، بما في ذلك:

- انخفاض في مستوى متطلبات التحقق من هوية العميل أو المستفيد الحقيقي.
- استفسارات أقل وأقل تفصيلاً عن هدف علاقة العمل، وطبيعة عمل العميل، ومصدر أمواله، والغرض من المعاملات الفردية؛
- رقابة محدودة أكثر على علاقة العمل، بما في ذلك مراقبة أقل للمعاملات، ومراجعة / تحديث معلومات العناية الواجبة للعملاء بشكل أقل.

على وجه التحديد، يسمح قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتنفيذ إجراءات العناية الواجبة المبسطة في الحالات التالية:

- تحديد العملاء منخفضي المخاطر. عندما يتم تحديد العميل أو المستفيد الحقيقي على أنه يطرح مخاطر غسل أموال وتمويل إرهاب منخفضة، يجوز للمهن والأعمال غير المالية المحددة أن تستكمل التحقق من هويته بعد إنشاء علاقة العمل وفقًا للشروط المحددة في الأحكام ذات الصلة من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في هذا الصدد، يتعين على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تنفذ تدابير مناسبة وفعالة للتحكم في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالعميل أو المستفيد الحقيقي من علاقة العمل قبل استكمال عملية التحقق. وتشمل الأمثلة على هذه التدابير التي قد تنظر المهن والأعمال غير المالية المحددة في اتخاذها في هذا الصدد:

  – تعليق تنفيذ الصفقة التجارية أو المعاملة حتى تكتمل عملية التحقق من الهوية؛
  – فرض استكمال عملية التحقق من الهوية كشرط مسبق لإتمام المعاملة.

  وتجدر الإشارة إلى أن الحكم الذي يسمح بعدم فرض مهلة زمنية محددة لاستكمال إجراءات التحقق من الهوية لا يُجيز للمهن والأعمال غير المالية المحددة إقامة علاقة عمل دون تحديد هوية العميل على الإطلاق. على العكس، ففي جميع الحالات، يجب الحصول على المعلومات الأساسية الخاصة بهوية العميل (سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا أو ترتيبًا قانونيًا)؛ ولكن، في ظل الشروط المحددة، يجوز للمهن والأعمال غير المالية المحددة إنشاء علاقة عمل قبل استكمال عملية التحقق، والتي قد تتضمن خطوات مثل: الحصول على الوثائق الداعمة أو الشهادات أو الإفادات المناسبة، عند الضرورة (على سبيل المثال، وثائق الشركة في حالة شخص اعتباري)؛ أو الحصول على جميع المعلومات الضرورية حول الأطراف ذات الصلة بالشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني، مثل المستفيدين الحقيقيين أو المكلّفين أو الأمناء أو المنفذين أو الحماة أو المستفيدين أو الأشخاص المسيطرين الآخرين.

- الشركات المدرجة في البورصة. تُعفى المهن والأعمال غير المالية المحددة من تحديد والتحقق من هوية أي مساهم أو شريك أو مستفيد حقيقي من شخص اعتباري بموجب الشروط المحددة في الأحكام ذات الصلة لقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهي:

  – عندما يتم الحصول على المعلومات ذات الصلة عن المساهم أو الشريك أو المستفيد الحقيقي من مصادر موثوقة؛ و

– عندما يكون العميل، أو مالك النسبة المسيطرة، شركة مدرجة في سوق أوراق مالية منظمة وخاضعة لمتطلبات الإفصاح بموجب أي وسيلة تفرض متطلبات الشفافية الكافية للمستفيد الحقيقي؛ أو عندما يكون العميل، أو مالك النسبة المسيطرة على الهيئة الاعتبارية شركةً تابعة تمتلك أغلبية حصصها أو أسهمها شركة قابضة.

دون الإخلال بما ورد أعلاه، في حالة البورصات الأجنبية، على المهن والأعمال غير المالية المحددة اتخاذ خطوات لتقييم وتوثيق متطلبات الإفصاح والشفافية ذات الصلة المتعلقة بالمستفيد الحقيقي، ولضمان أنها مكافئة على الأقل لتلك الخاصة بدولة الإمارات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تدرك المهن والأعمال غير المالية المحددة أنه، بغض النظر عن الإعفاء المذكور أعلاه، يتعين عليها في حالة الشركات المدرجة أن تتحقق من أن أي شخص يزعم التصرف نيابة عن العميل مصرحٌ له بذلك، ويجب التحقق من هوية ذلك الشخص.

كجزء من إطارها العام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب أن تستخدم المهن والأعمال غير المالية المحددة نهجًا قائمًا على المخاطر لتحديد السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية التي تنفذها عند فرض إجراءات العناية الواجبة المبسطة. تشمل أمثلة بعض العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند وضع سياساتها القائمة على المخاطر:

- مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال، لا سيما في ما يتعلق بفئات العملاء منخفضي المخاطر؛
- ظروف تنفيذ إجراءات العناية الواجبة المبسطة وتوقيتها وما تتألف منه.
- وتيرة مراجعة وتحديث معلومات إجراءات العناية الواجبة المبسطة.
- مدى ووتيرة الرقابة المستمرة على علاقة العمل ومراقبة معاملات العملاء الذين تم تطبيق تدابير العناية الواجبة المبسطة عليهم.

يجب أن تكون هذه السياسات والإجراءات والمنهجيات معقولة ومتناسبة مع المخاطر التي تنطوي عليها، وعند صياغتها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تأخذ في الاعتبار نتائج التقييم الوطني للمخاطر والتقييمات المواضيعية للمخاطر وتقييمات المخاطر على مستوى الأعمال الخاصة بها. وتماشيًا مع طبيعة وحجم أعمال المهن والأعمال غير المالية المحددة، يجب أيضًا توثيق السياسات والإجراءات والمنهجيات، والموافقة عليها من قبل الإدارة العليا، وتعميمها على المستويات المناسبة في المؤسسة.

## 6.6 الاعتماد على طرف ثالث

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 19)**

في ظل ظروف معينة، يسمح قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمهن والأعمال غير المالية المحددة أن تعتمد على أطراف ثالثة للقيام بإجراءات العناية الواجبة تجاه العميل، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها تحديدًا بشأن الدول المحددة عالية المخاطر (يمكن العودة إلى القسم 6.4.3، متطلبات البلدان عالية المخاطر )، وتكون المهن والأعمال غير المالية المحددة مسؤولية بشكل مباشر عن صحة هذه التدابير. تشمل الشروط المنصوص عليها في قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالنسبة إلى الاعتماد على أطراف ثالثة، أن تقوم المهن والأعمال غير المالية المحددة بما يلي:

*"التأكد من أن الطرف الثالث خاضع للتنظيم والرقابة، ويلتزم بمتطلبات تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء وحفظ السجلات المنصوص عليها بموجب هذا القرار ".*

من أجل الوفاء بهذا الالتزام، على المهن والأعمال غير المالية المحددة التي تستعين بطرف ثالث لاتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء نيابة عنها أن تنفذ التدابير المناسبة، بما يتماشى مع طبيعة وحجم أعمالها، لضمان التزام الطرف الثالث بمتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القانون وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء. تشمل هذه التدابير على سبيل المثال:

- إجراءات محددة بوضوح لتحديد مدى كفاية تدابير العناية الواجبة وحفظ السجلات التي يتخذها الطرف الثالث، بما في ذلك تقييم عوامل كشمولية وجودة سياسات وإجراءات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ عدد الموظفين المخصصين للعناية الواجبة تجاه العميل؛ وسياسات التدقيق و / أو ضمان الجودة المتعلقة بالعناية الواجبة تجاه العميل. في هذا الصدد، يمكن أن تعتبر المهن والأعمال غير المالية المحددة بعض الأدوات مثل الاستبيانات وبطاقات الأداء والزيارات الميدانية مفيدةً في تقييم مدى كفاية التزام الطرف الثالث.

- اتفاقيات مستوى الخدمة، التي تحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات المؤسسة غير المالية والطرف الثالث وتحدد طبيعة متطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء وحفظ السجلات التي يجب الوفاء بها.

- إجراءات التصديق من قبل أطراف ثالثة على الوثائق والسجلات الأخرى المتعلقة بإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء.

بالإضافة إلى ما سبق، عند الاعتماد على أطراف ثالثة أجنبية لاتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه العميل، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تتخذ خطوات لضمان أن يكون الإطار التنظيمي والرقابي الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يعمل الطرف الثالث بموجبه مكافئًا على الأقل لإطار الدولة. وهذا يعني أن المهن والأعمال غير المالية المحددة يجب أن تضمن أن يكون الطرف الثالث خاضعًا للتنظيم والرقابة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويلتزم بإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء وحفظ السجلات.

أيًا كانت الطرق المستخدمة لضمان التزام الأطراف الثالثة بالمتطلبات القانونية للعناية الواجبة تجاه العملاء وحفظ السجلات، على المهن والأعمال غير المالية المحددة توثيقها ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من فعاليتها.

يشير الاعتماد على طرف ثالث إلى اعتماد المؤسسة غير المالية على طرف ثالث في كلّ عملية العناية الواجبة تجاه العميل أو في جزء منها وكذلك الاعتماد على طرف ثالث عند تقديم الأعمال. لذلك على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تتخذ خطوات كافية لتحرص على أن الطرف الثالث سيتيح نسخًا عن بيانات التعريف وغيرها من الوثائق ذات الصلة المتعلقة بمتطلبات العناية الواجبة عند الطلب ودون تأخير. يشمل ذلك تحديد هوية العملاء أو المستفيدين الحقيقيين أو المستفيدين أو الأشخاص المسيطرين على الهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية والتحقق منها، فضلاً عن التحقيق في مستندات ومعلومات وبيانات العملاء الأخرى ذات الصلة وتجميعها، وفقًا للمتطلبات القانونية الخاصة بالعناية الواجبة تجاه العملاء وحفظ السجلات. ولكن تقع مسؤولية نتائج عملية العناية الواجبة تجاه العملاء على عاتق المهن والأعمال غير المالية المحددة. علاوة على ذلك، على المهن والأعمال غير المالية المحددة تقييم مخاطر العميل بنفسها، بما في ذلك ملف المخاطر الخاص به. وبالتالي، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن توثق المنطق الذي ارتكزت إليه في تصنيف مخاطر العملاء ذات الصلة، فضلاً عن تحليلها لمعلومات العناية الواجبة تجاه العميل التي تم الحصول عليها من الأطراف الثالثة. بالإضافة إلى ذلك، تبقى المهن والأعمال غير المالية المحددة المسؤولة الأساسية عن إجراء العناية الواجبة المستمرة تجاه علاقة العمل والتدقيق في المعاملات التي تتم طوال تلك العلاقة.

لغرض هذه الإرشادات، من المهم الإشارة إلى أنه يتوقع أن تستخدم المهن والأعمال غير المالية المحددة مستندات أو بيانات أو معلومات من مصادر موثوقة ومستقلة عند تنفيذ التزامات العناية الواجبة تجاه العميل، والتي تشمل، من بين أمور أخرى، التحقق من هوية العملاء والمستفيدين الحقيقيين والمستفيدين أو الأشخاص المسيطرين على الهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية.

قد تشمل المصادر الموثوقة والمستقلة، على سبيل المثال لا الحصر، الهيئات الرسمية مثل السلطات المختصة، أو الإدارات أو الوكالات الحكومية، أو السجلات التجارية الحكومية أو التي ترعاها الدولة، أو المرافق العامة أو المؤسسات الرسمية المماثلة؛ بالإضافة إلى المنظمات غير الرسمية، مثل خدمات تجميع المعلومات المجانية أو التي تتطلب اشتراكًا، ووكالات إعداد التقارير الائتمانية، وغيرها.

لا بد من تذكير المهن والأعمال غير المالية المحددة بأن الحصول على مستندات العناية الواجبة تجاه العملاء والمعلومات الداعمة من مصادر موثوقة ومستقلة أثناء تنفيذ إجراءات العناية الواجبة الخاصة بها لا يُعتبر بالضرورة اعتمادًا على طرف ثالث. في بعض الحالات التي تتلقى فيها المهن والأعمال غير المالية المحددة أثناء تنفيذ إجراءات العناية الواجبة الخاصة بها وثائقَ أو معلومات أو بيانات معينة من طرف ثالث، عليها أن تحصل على دليل يثبت الوضع التنظيمي والرقابي للطرف الثالث ومكانته الجيدة، كما ينبغي عليها النظر في الحصول على شهادة من الطرف الثالث تفيد أنّ أي مستند من مستندات العناية الواجبة التي يقدمها من جانبه (مثل وثائق الهوية أو إثبات العنوان أو المستندات التي تثبت مصدر أموال العميل) هي نسخ طبق الأصل عن المستندات الأصلية.

# الجزء الرابع – الإدارة والإبلاغ في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

## 7. الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 9.1، 15، 30؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 16–18)**

بموجب الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات، يتعين على جميع المهن والأعمال غير المالية المحددة رفع تقارير فورية بالمعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية وإبلاغها بأي معلومات إضافية مطلوبة ترتبط بها، عند وجود اشتباه أو أسباب معقولة للاشتباه، أن المتحصلات ترتبط بجريمة، أو بمحاولة أو نية استخدام الأموال أو المتحصلات لغرض ارتكاب جريمة أو إخفائها أو الاستفادة منها. على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تضع وتحدث المؤشرات التي يمكن استخدامها لتحديد المعاملات المشبوهة المحتملة.

للوفاء بهذه الالتزامات، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تنفذ سياسات وإجراءات وضوابط داخلية ملائمة لتحديد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها على الفور. توفر الأقسام الفرعية التالية إرشادات إضافية في هذا الصدد.

### 7.1 دور وحدة المعلومات المالية

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 9–10 ؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 13، 16، 17.1، 21.2 و 5، 40–43، 46.1–4، 49.2–3)**

تم إنشاء وحدة المعلومات المالية في الإمارات داخل مبنى البنك المركزي، ولكنها تعمل بشكل مستقل بموجب تفويض قانوني وتنظيمي باعتبارها الوكالة الوطنية المركزية المسؤولة وحدها عن أداء الوظائف التالية:

- تلقي وتحليل تقارير المعاملات المشبوهة من المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة، ونشر نتائج تحليلها على السلطات المختصة في الدولة.
- تلقي وتحليل تقارير الحالات المشبوهة من الهيئة الاتحادية للجمارك.
- طلب معلومات ووثائق إضافية حول تقارير المعاملات المشبوهة، أو أي بيانات أو معلومات أخرى تراها ضرورية لأداء مهامها، من المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، والسلطات المختصة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالإفصاحات الجمركية؛

- التعاون والتنسيق مع السلطات الرقابية من خلال نشر نتائج تحليلها، وتحديداً في ما يتعلق بجودة تقارير المعاملات المشبوهة، لضمان امتثال المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لالتزاماتها القانونية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- إرسال البيانات المتعلقة بتقارير المعاملات المشبوهة ونتائج تحليلاتها والبيانات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المعلومات التي تم الحصول عليها من وحدات المعلومات المالية الأجنبية، إلى سلطات إنفاذ القانون وسلطات الادعاء والسلطات القضائية الوطنية عندما يتطلب الوضع اتخاذ إجراءات من قبل تلك السلطات حول جريمة مشتبه بها؛

- تبادل المعلومات مع نظرائها في الدول الأخرى، حول تقارير المعاملات المشبوهة أو أي معلومات أخرى يمكن الوصول إليها.

تحت رعاية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة، ولأداء وظائفها بفعالية، تحتفظ وحدة المعلومات المالية ببروتوكولات تشغيلية مع عدة سلطات مختصة وطنية ودولية.

أطلقت وحدة الاستخبارات المالية نظام GoAML لتسهيل رفع تقارير المعاملات المشبوهة من قبل جميع المهن والأعمال غير المالية المحددة. على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تتسجل في نظام GoAML باتباع دليل الإجراءات والحرص على إبقاء تسجيلها نشطًا. يمكن لمسؤول الالتزام في الشركة أن يتسجل كمستخدم النظام. يوفر نظام GoAML صلةً آمنة لكل مؤسسة مالية بوحدة المعلومات المالية من خلال السلطات الرقابية الخاصة بكل منها. يوفر النظام عمليات تسهل ملء تقارير المعاملات المشبوهة. وتتوفر الإرشادات الخاصة برفع تقارير المعاملات المشبوهة على لوحة المعلومات الخاصة بهذا النظام. على جميع المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تتسجل فوراً لتأكيد استعدادها لرفع تقارير المعاملات المشبوهة.

تستلم وحدة المعلومات المالية تقارير المعاملات المشبوهة وتعالجها للحصول على أي معلومات أو مستندات إضافية مطلوبة أو لتتّخذ سلطات إنفاذ القانون أو السلطات الرقابية المزيد من الإجراءات. تحتفظ وحدة المعلومات المالية بسجل لهذه التقارير، وتقوم بتحليل الاتجاهات لفهم الاتجاهات السائدة في المعاملات والقطاعات أو المؤسسات المعرضة لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، ثمّ تتشارك تحليل الاتجاهات مع جميع المستخدمين المسجلين من خلال نظام GoAML ونشر تقرير دوري عن الاتجاهات والتطبيقات.

## 7.2 معالجة تقارير المعاملات المشبوهة من قبل وحدة المعولمات المالية

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادتان 9-10؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 42، 43.1-3، 49.3)**

تتمثل الوظيفة الأساسية لوحدة المعلومات المالية في إجراء تحليل تشغيلي لتقارير المعاملات المشبوهة والمعلومات الواردة من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، والسلطات المختصة، ودعم التحقيقات التي تجريها سلطات إنفاذ القانون. تقوم بذلك من

خلال تحديد أهداف محددة (مثل الأشخاص أو الأموال أو الشبكات الإجرامية) وتعقب معاملات معينة لتحديد الروابط بين تلك الأهداف والمتحصلات المحتملة للجريمة وغسل الأموال والجرائم الأصلية وتمويل الإرهاب.

عند استلام تقارير المعاملات المشبوهة أو المعلومات من المؤسسات المبلغة أو مصادر أخرى، تقوم وحدة المعلومات المالية بتقييم المعلومات، وتحديد أولويات المخاطر، وإجراء تحليلاتها الخاصة باستخدام مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات والأساليب التحليلية.

في بعض الحالات، قد تطلب وحدة المعلومات المالية معلومات إضافية من الكيان المبلّغ، أو السلطات المختصة، أو حتى من مهن وأعمال غير مالية محددة أخرى لديها أيضًا علاقة عمل مع الشخص موضوع التحليل أو التحقيق، من خلال نظام إدارة الاستفسارات المتكامل. عند الانتهاء من تحليلها أو تحقيقها، يجوز للوحدة أن ترسل معلومات عن الحالة إلى سلطات إنفاذ القانون أو وحدات المعلومات المالية الأجنبية، ويجوز لها، وفقًا لتقديرها الخاص، أن تقدم تغذية رجعية إلى الكيان المبلّغ على شكل تعليمات عن الإجراءات المطلوبة التي يجب اتخاذها أو التوصيات والإرشادات.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم وحدة المعلومات المالية أيضًا بإجراء تحليل استراتيجي باستخدام البيانات المجمعة من تقارير المعاملات المشبوهة والمعلومات الأخرى التي تتلقاها، بما في ذلك من السلطات المختصة الوطنية والدولية ووحدات المعلومات المالية في البلدان الأخرى، لتحديد الاتجاهات والأنماط المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. نتيجة لهذا التحليل، يمكن للوحدة أن ترسل من وقت لآخر إشعارات إلى المهن والأعمال غير المالية المحددة تحذر فيها من الاحتيال وتطلب تطبيق العناية الواجبة المعززة كإجراء وقائي، وقد ترسل أيضًا معلومات إلى المهن والأعمال غير المالية المحددة حول أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب السائدة أو الجديدة والناشئة، أو مخاطر محددة أخرى يجب أن تأخذها المهن والأعمال غير المالية المحددة في الاعتبار.

## 7.3 معنى المعاملات المشبوهة

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 17.1)**

بحسب المعنى المقصود في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تشير المعاملة المشبوهة إلى أي معاملة أو محاولة معاملة أو أموال يكون لدى المؤسسة غير المالية أسباب معقولة للاشتباه في أنها تشكل – كليًا أو جزئيًا، وبغض النظر عن المبلغ أو التوقيت – أيًا مما يلي:

- متحصلات جريمة (سواء تم تصنيفها على أنها جنحة أو جناية، وسواء ارتكبت داخل الدولة أو في دولة أخرى تجرّمها أيضًا)؛
- ترتبط بجرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل التنظيمات غير المشروعة.
- تُستخدم في نشاط متعلق بهذه الجرائم.

وتجدر الإشارة إلى أن الشرط الوحيد لاعتبار المعاملة مشبوهة هو وجود "أسباب معقولة" ترتبط بالشروط المشار إليها أعلاه. وبالتالي، يمكن الاستدلال على الطبيعة المشبوهة للمعاملة من معلومات معينة، بما في ذلك المؤشرات أو الأنماط السلوكية أو معلومات العناية الواجبة تجاه العميل، ولا تعتمد على الحصول على دليل يثبت ارتكاب جريمة أصلية أو على إثبات المصدر غير المشروع للمتحصلات المعنية. لا تحتاج المهن والأعمال غير المالية المحددة إلى معرفة النشاط الإجرامي الأساسي ولا أي اشتباه راسخ في أن المتحصلات تولّدت عن نشاط إجرامي؛ يكفي توافر أسباب معقولة.

على المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا أن تلاحظ أنه لا يجب أن تكون المعاملة مكتملة أو قيد التنفيذ أو بانتظار التنفيذ لاعتبارها مشبوهة. يجب الإبلاغ عن المعاملات التي تمت محاولة القيام بها والمعاملات التي لم يتم تنفيذها والمعاملات السابقة، بغض النظر عن توقيتها أو حالتها، والتي وجدت فيها عند المراجعة أسبابًا معقولة للاشتباه، وفقًا للمتطلبات ذات الصلة.

## 7.4 تحديد المعاملات المشبوهة

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16)**

تلتزم المهن والأعمال غير المالية المحددة بوضع مؤشرات يمكن استخدامها لتحديد المعاملات المشبوهة، وبتحديث تلك المؤشرات بشكل مستمر وفقًا لتعليمات السلطات الرقابية أو وحدة المعلومات المالية، وبما يتماشى مع التطورات ذات الصلة المتعلقة بتطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا أن تأخذ في الاعتبار نتائج التقييم الوطني للمخاطر وأي تقييم مواضيعي للمخاطر وتقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال الخاصة بها في هذا الصدد.

كجزء من إطارها العام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تحدد السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية التي تعتمدها لتحديد المؤشرات وتنفيذها وتحديثها، ولتحديد وتقييم المعاملات المشبوهة المحتملة. تشمل بعض العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار، على سبيل المثال لا الحصر:

- الأدوار والمسؤوليات التنظيمية المتعلقة بتنفيذ ومراجعة / تحديث المؤشرات ذات الصلة، لا سيما المؤشرات الإلزامية التي تفرضها السلطات الرقابية أو وحدة المعلومات المالية.
- إجراءات وضوابط أنظمة التشغيل وتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بتطبيق المؤشرات ذات الصلة على العمليات مثل التعامل مع المعاملات ومراقبتها، وإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء ومراجعتها، وتصعيد الإنذار.
- تدريب الموظفين على تحديد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها (بما في ذلك محاولة إجراء المعاملة)، والاستخدام المناسب للمؤشرات ذات الصلة وتقييمها، ودرجة ومدى عمليات التحقيق الداخلي المناسبة قبل الإبلاغ عن معاملة مشبوهة.

يجب أن تحرص المهن والأعمال غير المالية المحددة على أن يكون لديها عملية مناسبة وموظفون متقانون وذوو خبرة للتحقيق في الإنذارات والتعامل معها. يجب توثيق التحقيق ونتيجته، بما في ذلك قرار إغلاقه أو الإبلاغ الفوري عن المعاملة المشبوهة.

يُعدّ رفع التقارير الفورية إلى وحدة المعلومات المالية أحد العناصر الرئيسية لعملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذا يعني أنه على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تبلغ الوحدة بالمعاملة فورًا بمجرد أن تتضح طبيعتها المشبوهة. هذا هو الحال عندما يكون هناك سبب للاشتباه بأن المعاملة مشبوهة من وجهة نظر موضوعية، على أساس المعلومات المتاحة. وهذا يعني أن المهن والأعمال غير المالية المحددة تحقق على وجه السرعة في الإنذارات والمؤشرات المحتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتبلّغ عن المعاملة فور تحديد ضرورة إبلاغ الوحدة بها. لذلك يجب أن تثبت المهن والأعمال غير المالية المحددة أنها اتخذت إجراءات فورية ومستمرة من لحظة ظهور التنبيه.

في هذا الصدد، يجب أن تتمتع المهن والأعمال غير المالية المحددة بإجراءات معمول بها تحدد عملية الإبلاغ والخطوات التي يجب اتخاذها في هذه الحالات. عند التحقيق في الإنذارات، من المهم فحص معاملات العميل السابقة والمعاملات ذات الصلة، وإعادة النظر في ملف تعريف مخاطره.

عند تحديد المعاملات المشبوهة، يجب أن تكون المهن والأعمال غير المالية المحددة وإدارتها وموظفوها على دراية بأنه بالنسبة إلى جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا يوجد حد أدنى أو قيمة نقدية للإبلاغ، وليس هناك أي مبلغ أو معاملة لا يستدعي الاشتباه بسبب صغره. يكتسي ذلك أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بجرائم تمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة، حيث قد تنطوي النماذج المتعلقة بها في كثير من الأحيان على مبالغ صغيرة جدًا.

علاوة على ذلك، وباستثناء المؤشرات الإلزامية التي تفرض السلطات الرقابية المعنية أو وحدة المعلومات المالية الإبلاغ عنها، يجب أن تلاحظ المهن والأعمال غير المالية المحددة أن وجود *مؤشر* يعني أنه يجب التحقيق في المعاملة على الفور من أجل تحديد ما إذا كان يجب الإبلاغ عنها. عند تحديد ما إذا كانت المعاملة مشبوهة أو ما إذا كان هناك سبب معقول للاشتباه، يجب أن تراعي المهن والأعمال غير المالية المحددة طبيعة الظروف المحددة، بما في ذلك المنتجات أو الخدمات المعنية، وتفاصيل العميل وملف تعريف مخاطره. في بعض الحالات، قد لا تكون أنماط أنشطة أو أنواع السلوك التي يمكن اعتبارها مشبوهة في حالة عميل أو نوع منتج معين مشبوهة في حالة عميل أو منتج آخر. لهذا السبب، تُعتبر السياسات والإجراءات الداخلية الواضحة حول تصعيد الإنذار والتحقيق، والإبلاغ الداخلي عن المعاملات المشبوهة، بالغة الأهمية لبرنامج فعال لتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يتضمن ذلك برنامجًا تدريبيًا مناسبًا يسمح للموظفين باكتشاف المعاملات غير العادية أو المشبوهة المحتملة.

من المستحيل سرد جميع مؤشرات الاشتباه في هذه الإرشادات، إلا أن بعض الروابط المفيدة لمصادر مؤشرات المعاملات المشبوهة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب متوفرة في الملحق 11.2، روابط مفيدة . تشمل بعض الأمثلة على أنواع المعاملات التي يُحتمل أن تكون مشبوهة والتي يجب على المهن والأعمال غير المالية المحددة مراعاتها:

- المعاملات أو سلسلة المعاملات التي تبدو معقدة بشكل غير ضروري، والتي تصعّب تحديد المستفيد الحقيقي، أو التي لا يبدو أن لها مبررًا اقتصاديًا أو تجاريًا؛
- أعداد أو أحجام أو أنواع المعاملات التي تبدو غير متوافقة مع نشاط العميل المتوقع و / أو السابق؛
- المعاملات التي تبدو كبيرة بشكل استثنائي مقارنةً بالدخل الذي أعلن عنه العميل أو بمعدل دوران مدخوله؛
- مبالغ نقدية كبيرة غير مبررة، خاصة عندما لا تتوافق مع طبيعة عمل العميل؛
- دفعات سداد القروض التي يبدو أنها غير متوافقة مع الدخل الذي أعلن عنه العميل أو معدل دورانه؛
- السداد المبكر لقرض يليه طلب للحصول على قرض آخر.
- اتفاقيات منح قروض من طرف ثالث، خاصة عند تعديل اتفاق القرض أو وجود اتفاق تعهد بالدين.
- طلبات تسديد دفعات من قبل طرف ثالث، بما في ذلك تلك التي تنطوي على معاملات متعلقة بالقروض أو الاستثمارات أو بوالص التأمين.
- المعاملات التي تشمل البلدان عالية المخاطر، بما في ذلك تلك التي تنطوي على تحويلات "الأموال الخاصة"، لا سيما في الظروف التي لا توجد فيها أسباب واضحة تبرر وجهة المعاملات المحددة؛
- التغييرات المتكررة أو غير المبررة في ملكية أو إدارة علاقات العمل؛
- تغييرات غير منطقية في الأنشطة التجارية، لا سيما عندما تتضمن أنشطة عالية الخطورة؛
- الحالات التي لا يمكن فيها تنفيذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء، مثلًا عندما يرفض العملاء أو أصحاب المصلحة تقديم وثائق العناية الواجبة، أو يقدمون وثائق كاذبة أو مضللة أو احتيالية أو مزورة.

عند الإبلاغ عن حالة اشتباه في نظام GoAML، يتعين على المستخدم تحديد السبب الأكثر ملاءمة للإبلاغ المتاح من القائمة المختارة. يمكن أيضًا تقديم أكثر من سبب، إذا لزم الأمر. لتحديد المؤشر المناسب، يمكن الضغط على "إضافة" لاختيار السبب المناسب للإبلاغ.

يجب اختيار السبب (الأسباب) المناسب ثم الضغط على "إغلاق". كما يمكن للمستخدم البحث عن الأسباب باستخدام شريط البحث المتوفر في أعلى اليسار عند توسيع النموذج. من الضروري تحديد سبب واحد على الأقل للإبلاغ لتجنب رفض التقرير في نظام GoAML.

## 7.5 متطلبات الإبلاغ

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 9.1، 15، 24؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 13.2، 17.1، 20.2)**

على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تبلّغ وحدة المعلومات المالية عن المعاملات دون تأخير عندما يكون هناك اشتباه أو أسباب معقولة تدفعها للاشتباه في أن المتحصلات مرتبطة بجريمة أو بمحاولة أو نية استخدام الأموال أو المتحصلات لغرض ارتكاب جريمة أو إخفائها أو الاستفادة منها. لا يوجد حد أدنى للإبلاغ؛ يجب الإبلاغ عن جميع المعاملات المشبوهة، بما في ذلك محاولات إجراء المعاملات، بغض النظر عن المبلغ. كما لا يوجد قانون تقادم بالنسبة إلى وقت وقوع الجرائم المحتملة أو المعاملة المشبوهة.

بموجب القانون واللوائح الاتحادية، سواء كانت المؤسسة المالية تعمل في المناطق الحرة المالية أو التجارية أو خارجها في الإمارات، تُعتبر وحدة المعلومات المالية السلطة المختصة بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

يُعدّ عدم الإبلاغ – على الفور – عن معاملة مشبوهة، سواء عمدًا أو عن طريق إهمال جسيم، جريمة اتحادية. باستثناء الإعفاء المنصوص عليه في القسم 7.6 – الإعفاء المحدد من واجب الإبلاغ أدناه، إنّ أي شخص، بما في ذلك المهن والأعمال غير المالية المحددة أو مدرائها وموظفيها، لا يؤدي واجبه القانوني للإبلاغ عن اشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو المنظمات غير المشروعة، يتعرض لغرامة تتراوح بين 100 ألف ومليون درهم و / أو السجن.

## 7.6 الإعفاء المحدد من واجب الإبلاغ

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المادة 15؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المادة 17.2)**

يرد في كلّ من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إعفاءً من واجب الإبلاغ المنصوص عليها قانوناً فقط للمهن والأعمال غير المالية المحددة التالي: المحامون وكتّاب العدل وغيرهم من أصحاب المهن القانونية والمدققين القانونيين المستقلّين، على أساس السرية المهنية ولكن فقط تحت شرط واحد محدد وهو عند حصولهم على المعلومات حول المعاملات خلال:

*"... تقييم الوضع القانوني للعمل أو الدفاع عنه أو تمثيله أمام القضاء أو إجراءات التحكيم أو الوساطة أو تقديم الرأي القانوني في مسألة متعلقة بإجراءات قضائية، بما في ذلك تقديم استشارة بشأن بدء أو تفادي اتخاذ مثل هذه الإجراءات سواء أكانت المعلومات قد تم الحصول عليها قبل أم في أثناء الإجراءات القضائية أم بعد انتهائها أو في ظروف أخرى يخضعون فيها للسرية المهنية."*

لا توجد إعفاءات من متطلبات الإبلاغ القانوني للمهن والأعمال غير المالية المحددة الأخرى المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو قرار مجلس الوزراء لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

## 7.7 إجراءات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 9؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 17.1 (أ)، 21.2)**

بصفتها السلطة المختصة المعنية بتلقي وتحليل تقارير المعاملات المشبوهة من جميع المهن والأعمال غير المالية المحددة، فمن اختصاص وحدة المعلومات المالية تحديد إجراءات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. كما نص قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تبلّغ عن تقارير المعاملات المشبوهة "عبر النظام الإلكتروني لوحدة المعلومات المالية أو بأي وسيلة أخرى معتمدة من قبل الوحدة"، وهو نظام GoAML لوحدة المعلومات المالية.

مع عدم الإخلال بما ورد أعلاه، تجدر الإشارة إلى أن قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ينص على أن يبلّغ مسؤول الالتزام لدى المهن والأعمال غير المالية المحددة عن تقارير المعاملات المشبوهة. على وجه التحديد، ينص قرار مجلس الوزراء على أن مسؤول الالتزام مسؤول عن:

*"الاطلاع على السجلات وتلقي البيانات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة وفحصها ودراستها واتخاذ القرار بإخطار وحدة المعلومات المالية أو حفظها مع بيان الأسباب بسرية تامة."*

في هذا الصدد، وكجزء من إطارها الشامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائم على المخاطر، وبما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة وضع سياسات وإجراءات وضوابط مناسبة تتعلق بالإبلاغ الداخلي من قبل مديريها وموظفيها عن المعاملات التي يحتمل أن تكون مشبوهة، بما في ذلك توفير السجلات والبيانات اللازمة إلى مسؤول الالتزام المكلف بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليحللها أكثر ويتخذ قرارًا بالإبلاغ عنها، بالإضافة إلى رفع مسؤول الالتزام تقارير المعاملات المشبوهة إلى الوحدة. يجب أن تأخذ السياسات والإجراءات والضوابط ذات الصلة في الاعتبار عوامل مثل:

- سياسات وإجراءات التحقيق الداخلي في المعاملات المشبوهة المحتملة قبل رفع تقارير المعاملات المشبوهة.
- شروط وتوقيت وطرق الإبلاغ داخليًا عن المعاملات المشبوهة المحتملة.
- متطلبات المحتوى وشكل المعاملات الداخلية التي يحتمل أن تكون مشبوهة.
- الضوابط المناسبة لضمان سرية البيانات وحمايتها من الجهات غير المصرح لها بالوصول (يمكن العودة أيضًا إلى القسم 7.8، السرية وحظر "التنبيه")؛

- الإجراءات المتعلقة بتوفير معلومات إضافية، وإجراءات متابعة المعاملات، والتعامل مع علاقات العمل بعد رفع تقارير المعاملات المشبوهة.
- سياسات وإجراءات تحليل المعاملات المشبوهة من قبل مسؤول الالتزام واتخاذ قرار بشأن إبلاغ وحدة المعلومات المالية.
- الشروط الأخرى التي يعتبرها مسؤول الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مناسبة.

يجب توثيق هذه السياسات والإجراءات والضوابط، واعتمادها من قبل الإدارة العليا، وتعميمها على المستويات المناسبة في المؤسسة، بما يتماشى مع طبيعة وحجم أعمال المؤسسة غير المالية.

## 7.8 توقيت تقارير المعاملات المشبوهة

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 9؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 17.1 (أ)، 21.2)**

إنّ المهن والأعمال غير المالية المحددة ملزمة بإبلاغ وحدة المعلومات المالية عن تقارير المعاملات المشبوهة دون تأخير. نظرًا لأنّ مسؤول الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسؤول عن " الاطلاع على السجلات وتلقي البيانات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة وفحصها ودراستها واتخاذ القرار بإخطار وحدة المعلومات المالية أو حفظها "، (يمكن العودة إلى القسم 8.1، مسؤول الالتزام) يستوجب ذلك الإبلاغ عن تقارير المعاملات المشبوهة على الفور بمجرد أن تتضح الطبيعة المشبوهة للمعاملة. هذا يعني أن الإبلاغ الداخلي عن المعاملات المشبوهة إلى مسؤول الالتزام يجب أن يتم مباشرة بمجرد ظهور اشتباه أو وجود أسباب معقولة للاشتباه، ويجب إبلاغ الوحدة عن المعاملة فور تأكّد مسؤول الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أنّها مشبوهة (سواء كانت معلقة، أو قيد التنفيذ، أو سابقة).

مع عدم الإخلال بما ورد أعلاه، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تلاحظ أنّه، باستثناء أي مؤشرات إلزامية تتطلب رفع تقارير فورية إلى وحدة المعلومات المالية من قبل السلطات المختصة ذات الصلة، قد تتطلب بعض المعاملات المشبوهة أو مؤشرات الاشتباه درجة من التحقيق الداخلي قبل تحديد الاشتباه أو وجود أسباب معقولة للاشتباه وإبلاغ مسؤول الالتزام المكلف بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بها عبر رفع تقرير معاملة مشبوهة داخلي. ومع ذلك، يجب أن تكون المؤسسة غير المالية قادرة على إثبات أن التحقيق قد بدأ على الفور واستمر إلى حين إبلاغ وحدة العلومات المالية بالمعاملة. في هذا الصدد، وبما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تضع سياسات وإجراءات واضحة وبرامج تدريب للموظفين لتحديد المعاملات المشبوهة والتحقيق فيها والإبلاغ عنها داخليًا (بما في ذلك محاولة إجراء المعاملة)، تتناول درجة ومدى التحقيق بشكل مناسب قبل الإبلاغ عن معاملة مشبوهة داخليًا (يمكن العودة أيضًا إلى القسم 7.4، تحديد المعاملات المشبوهة). يجب توثيق هذه السياسات والإجراءات، واعتمادها من قبل الإدارة العليا، وتعميمها على المستويات المناسبة في المؤسسة.

## 7.9 السرية وحظر "التنبيه"

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 25؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 17.2 و21.2 و31.3 و 39)**

عند إبلاغ وحدة المعلومات المالية بالمعاملات المشبوهة، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تحافظ على سرية كل المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها وفعل الإبلاغ نفسه، وبذل جهود معقولة لضمان حماية المعلومات والبيانات المبلغ عنها من الجهات غير المصرح لها بالوصول.

كجزء من إطارها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائم على المخاطر، وتماشياً مع طبيعة وحجم أعمالها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة وفروعها الأجنبية أو الشركات التابعة لها عند الاقتضاء، أن تضع سياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لضمان سرية وحماية المعلومات والبيانات المتعلقة بتقارير المعاملات المشبوهة. يجب توثيق هذه السياسات والإجراءات والضوابط، واعتمادها من قبل الإدارة العليا، وتعميمها على المستويات المناسبة في المؤسسة.

يجب أن تضمن المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تبقى جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بتقارير المعاملات المشبوهة سرية، مع مراعاة الشروط والاستثناءات المنصوص عليها في القانون، ويجب تحديد المبادئ التوجيهية المرتبطة بذلك في السياسات والإجراءات. يجب أن تتأكد المهن والأعمال غير المالية المحددة من أن السياسات والإجراءات تنعكس في حقوق الوصول المناسبة، على سبيل المثال، إلى النظم الأساسية المستخدمة لإدارة الحالات والإخطارات، وتدفقات المعلومات الآمنة والتوجيه / التدريب لجميع الموظفين المعنيين. يُعتبر هذا التوجيه والتدريب مهمَّين بشكل أساسي لموظفي الخط الأول الذين يتعاملون مباشرةً مع العملاء. من الضروري أن يعرف هؤلاء الموظفون متى تكون المعاملة مشبوهة، وما الأسئلة التي يجب طرحها على العميل وأي معلومات لا يجب كشفها له تحت أي ظرف من الظروف.

وتجدر الإشارة إلى أن متطلبات السرية لا تنطبق على التواصل داخل المؤسسة المالية أو في المجموعة التابعة لها (الفروع الأجنبية أو الشركات التابعة أو الشركة الأم) لتشارك المعلومات ذات الصلة بتحديد أو منع أو الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة و / أو الجرائم المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يُعدّ قيام المهن والأعمال غير المالية المحددة أو مديريها أو موظفيها أو ممثليها بإبلاغ العميل أو أي شخص آخر، بشكل مباشر أو غير مباشر، بأنه تم رفع أو سيتم رفع تقرير بشأنه، أو بالمعلومات أو البيانات الواردة في التقرير، أو بأن التحقيق جار في المعاملة جريمةً اتحادية. يُعاقب كل من يخالف هذا الحظر بغرامة تتراوح بين 100 ألف و500 ألف درهم والسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر.

## 7.10 حماية المبلغين من المسؤولية

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 27؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 17.3)**

تتمتع المهن والأعمال غير المالية المحددة، وأعضاء مجلس الإدارة والموظفون والممثلون المعتمدون، بالحماية بموجب المواد ذات الصلة من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أي مسؤولية إدارية أو مدنية أو جنائية ناتجة عن أدائهم بحسن نية لالتزامهم القانوني بإبلاغ وحدة المعلومات المالية عن نشاط مشبوه. هذا هو الحال أيضًا حتى لو لم يعرفوا بالضبط ما هي الجريمة الأساسية، وبغض النظر عما إذا كانت قد ارتُكبت بالفعل. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الحماية لا تشمل الإفصاح غير القانوني للعميل أو أي شخص آخر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، عن رفع تقرير أو وجود نية برفعه عن معاملة مشبوهة، أو عن المعلومات أو البيانات الواردة فيه، أو أنه يتم التحقيق في المعاملة.

## 7.11 التعامل مع المعاملات وعلاقات العمل بعد رفع تقارير المعاملات المشبوهة

بمجرد إبلاغ وحدة المعلومات المالية بأي معاملة مشبوهة أو غيرها من المعلومات المشبوهة المتعلقة بعميل أو بعلاقة عمل، تظهر نتيجتان فوريتان:

- على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تتبع تعليمات وحدة المعلومات المالية، إن وجدت، حول المعاملة تحديدًا وعلاقة العمل بشكل عام.
- يجب تصنيف العميل أو علاقة العمل على الفور بتصنيف عالي المخاطر ويجب تنفيذ العناية الواجبة المعززة القائمة على المخاطر وإجراءات المراقبة المستمرة من أجل التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة به (يمكن العودة إلى القسم 6.4، إجراءات العناية الواجبة المعززة، لا سيما القسم 6.4.2، تدابير العناية الواجبة المعززة تجاه العملاء أو المعاملات ذوي المخاطر العالية، والقسم 6.3.5 المراقبة المستمرة لعلاقة العمل). ومع ذلك، لا يجب إنهاء العلاقة.

ترد أدناه إرشادات إضافية حول هذين الموضوعين.

**تعليمات وحدة المعلومات المالية**

بعد تلقي تقرير المعاملات المشبوهة من إحدى المهن والأعمال غير المالية المحددة، يجوز لوحدة المعلومات المالية أن تعود أو لا تعود إلى المؤسسة المبلغة بتعليمات محددة، أو طلبات للحصول على معلومات إضافية، أو ملاحظات أو إرشادات إضافية تتعلق

بتقرير المعاملة المشبوهة أو بعلاقة العمل بشكل عام. في هذه الحالات، يتم التواصل بشكل عام مع مسؤول الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي تم تعيينه في المهنة أو العمل غير المالي المحدد.

*سرية تعليمات وحدة المعلومات المالية*

تقع مسؤولية تنسيق الالتزام الفوري في المهن والأعمال غير المالية المحددة بتعليمات أو طلبات وحدة المعلومات المالية على عاتق مسؤول الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي تمّ تعيينه. وتجدر الإشارة إلى أنه، على حسب طبيعة الحالة، قد تطلب الوحدة من مسؤول الالتزام الحفاظ على خصوصية و / أو سرية معلومات معينة تتعلق بتعليماتها أو طلباتها. بعبارة أخرى، في بعض الحالات، قد يُمنع مسؤول الالتزام من إفشاء معلومات حول معاملة أو علاقة عمل لأي شخص بخلاف أعضاء معينين في الإدارة العليا أو مجلس إدارة المؤسسة غير المالية. بغض النظر عن ظروف تعليمات أو طلبات الوحدة، بما في ذلك ما إذا كان يُسمح لموظف الالتزام بتقديم تفسيرات لموظفي المؤسسة أم لا، على المؤسسة غير المالية أن تلتزم في جميع الأوقات بتعليمات مسؤول الالتزام بشأن أي متابعة للإجراءات المطلوبة والمتعلقة بتقرير المعاملات المشبوهة.

*توقيت تعليمات وحدة المعلومات المالية*

يعتمد إصدار وحدة المعلومات المالية تعليمات أو طلب معلومات إضافية من المؤسسة المبلغة أم لا، وسرعة قيامها بذلك بعد تلقي تقرير المعاملات المشبوهة، على عدة عوامل. قد تشمل هذه العوامل تحديد أولوية تقرير المعاملات المشبوهة الوارد مقارنةً بجميع التقارير التي تتلقاها وحدة المعلومات المالية، أو نتائج تحليله، أو الحاجة المحتملة لتبادل المعلومات مع السلطات المختصة الأخرى أو وحدات المعلومات المالية الدولية، وكذلك توقيت هذه التبادلات ونتائجها.

عندما يتضمن تقرير المعاملات المشبوهة معاملة متوقعة أو معلقة أو جارية بالفعل، على المؤسسة غير المالية بذل قصارى جهدها لتأخير تنفيذها أو استكمالها، من أجل إتاحة فترة زمنية معقولة لتلقي التعليقات والتعليمات، أو طلبات معلومات إضافية من وحدة المعلومات المالية. عند اتخاذ إجراءات مماثلة، على المؤسسة المالية اتخاذ الخطوات اللازمة لتجنب "التنبيه" أو إثارة اشتباه العميل في أن المعاملة قيد التحقيق أو تم الإبلاغ عنها. تشمل أمثلة بعض التدابير التي قد تنظر المهن والأعمال غير المالية المحددة في اتخاذها، سواء منفردة أو مجتمعة، لتأخير تنفيذ أو استكمال المعاملات، على سبيل المثال لا الحصر:

- تأخير معالجة المعاملة دون تفسير لأطول فترة ممكنة؛
- إخطار العميل بأن المعاملة قد تأخرت بسبب مشكلة تشغيلية أو فنية أو مشكلة أخرى غير محددة، وأن الجهود جارية لحلها؛

- طلب معلومات إضافية و / أو مستندات داعمة (على سبيل المثال، دليل على التراخيص أو التصاريح ذات الصلة، أو مستندات الشحن أو الجمارك، أو مستندات تحديد الهوية الإضافية، أو المراجع المصرفية أو المراجع الأخرى) تتعلق بالمعاملة، أو العميل، أو الطرف المقابل؛
- إخطار العميل بفقدان أوراق المعاملة وطلب إعادة تقديمها؛
- إخطار العميل بأن المعاملة تنتظر موافقة داخلية؛
- أي أساليب تأخير أخرى معقولة، مع الأخذ في الاعتبار الالتزام بتجنب "تحذير" العميل.

في الفترة الزمنية التي يتم خلالها تأخير معاملة مشتبه بها متوقعة أو معلقة أو قيد التنفيذ تم إبلاغ الوحدة بها من قبل المؤسسة غير المالية، يجب أيضًا إبلاغ الوحدة على الفور بأي اشتباه إضافي قد ينشأ عند متابعة تقرير المعاملة المشبوهة الأصلي. قد تشمل الأمثلة على هذه الاشتباهات الإضافية، على سبيل المثال لا الحصر:

- معلومات سلبية جديدة تم الحصول عليها عن المعاملة أو علاقة العمل أو الطرف المقابل للمعاملة؛
- سلوك غير عادي للعميل نتيجة تأخير المعاملة، على سبيل المثال لا الحصر:
  - تعديلات أو تغييرات جوهرية مفاجئة في ظروف أو تفاصيل المعاملة؛
  - الضغط المفرط أو الترهيب أو إظهار الغضب (بما يتجاوز ما هو متوقع عادة) أو التهديدات من أي نوع، بهدف إجبار المؤسسة غير المالية أو موظفيها على إتمام المعاملة؛
  - الإلغاء المفاجئ للمعاملة أو إنهاء علاقة العمل أو المحاولات المفاجئة لإغلاق حساب العميل و / أو سحب رصيد الأموال أو الأصول الأخرى التي يحتفظ بها في المؤسسة غير المالية؛
  - أي إشارة أخرى أو أسباب معقولة للاشتباه في أن العميل قد علم بأن المعاملة قيد التحقيق أو تم الإبلاغ عنها على أنها مشبوهة.

إذا لم تنقضِ فترة زمنية معقولة قبل استلام التعليقات أو التعليمات أو طلبات الحصول على معلومات إضافية من وحدة المعلومات المالية عن أحد تقارير المعاملات المشبوهة، ووجدت المؤسسة غير المالية أنه يصعب تأخير تنفيذ أو استكمال المعاملة المبلغ عنها لفترة أطول دون إثارة اشتباه العميل في أنها قيد التحقيق أو تم الإبلاغ عنها، على المؤسسة أن تطلب تعليمات أو إذنًا محددًا من الوحدة بتنفيذ المعاملة أو رفضها.

*غياب تعليمات أو ملاحظات أو طلبات معلومات إضافية من وحدة المعلومات المالية*

بسبب العوامل المذكورة سابقًا، قد لا تتلقى المؤسسة غير المالية تعليمات أو طلبات معلومات إضافية أو تعليقات أخرى من وحدة المعلومات المالية بشأن تقارير المعاملات المشبوهة التي تم رفعها؛ أو قد يتأخر استلامها ويتطلب فترة تتجاوز ما يُعتبر فترة زمنية

معقولة. في هذه الحالات، على المؤسسة غير المالية أن تحدد طريقة المعالجة المناسبة للتقرير وعلاقة العمل بشكل عام، مع الأخذ في الاعتبار جميع عوامل المخاطر ذات الصلة.

على وجه الخصوص، لا بد من تذكير المهن والأعمال غير المالية المحددة بأنه، ما لم توجه لها وحدة المعلومات المالية تعليمات للقيام بذلك تحديدًا، فهي ليست ملزمة بإجراء المعاملات التي تعتبرها مشبوهة، أو يكون لديها أسباب معقولة للاشتباه في ارتباطها بجريمة. علاوة على ذلك، ما لم توجه لها الوحدة تعليمات للحفاظ على علاقة العمل (على سبيل المثال، حتى تتمكن السلطات المختصة من مراقبة نشاط العميل)، على المؤسسة أن تتخذ الخطوات المناسبة لتقرر ما إذا كانت ستحافظ على علاقة العمل أم لا. قد تشمل هذه الخطوات، على سبيل المثال لا الحصر:

- إعادة تقييم مخاطر علاقة العمل وإعادة تقييم ملف مخاطر العميل، عند الضرورة؛
- مراجعة تدابير العناية الواجبة المعززة تجاه العملاء؛
- النظر في فتح تحقيق معزز في خلفية العميل (بما في ذلك، إذا كان ذلك مناسبًا، اللجوء إلى طرف ثالث يوفر خدمات التحقيق)؛
- أي خطوات أخرى معقولة، تتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، مع الالتزام بعدم "تحذير" العميل.

يجب أن تدرك المهن والأعمال غير المالية المحددة أن رفع تقرير معاملات مشبوهة لا يعني تلقائيًا أنه يجب إنهاء العلاقة بالعميل. ولكن عند اتخاذ قرار بإنهاء علاقة عمل تم رفع تقرير معاملة مشبوهة بشأنها بدون تلقي أي تعليقات من وحدة المعلومات المالية رغم انقضاء فترة زمنية معقولة، على المؤسسة المالية أن تبلّغ الوحدة رسميًا بنيتها القيام بذلك ما لم يكن هناك اعتراض رسمي.

*الفترة الزمنية المعقولة لتلقي التغذية الراجعة من وحدة المعلومات المالية*

يجب أن تعرف المهن والأعمال غير المالية المحددة أنه لا توجد أوقات معالجة محددة مسبقًا، ولا يوجد قانون للتقادم، بالنسبة إلى الفترة الفاصلة التي قد تقدم خلالها وحدة المعلومات المالية ملاحظاتها، بما في ذلك تعليمات أو طلبات للحصول على معلومات إضافية ردًا على تقرير المعاملة المشبوهة. علاوة على ذلك، تعتمد الفترة الزمنية التي تُعتبر معقولةً لتقديم هذه الملاحظات على عدة عوامل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- نوع المعاملة وحجمها وظروفها.
- متوسط أوقات المعالجة العادية لنوع المعاملة المحدد.
- نوع العميل أو علاقة العمل.
- طبيعة عمل المؤسسة غير المالية وحجمه.

- طبيعة الاشتباه تحديدًا.

بالتالي تختلف الفترة الزمنية التي تعتبر معقولة اختلافًا كبيرًا من حالة إلى أخرى.

بشكل عام، تكون الفترات الزمنية المعقولة للتغذية الرجعية من وحدة المعلومات المالية لأنواع المعاملات الأقل تعقيدًا، والأكثر روتينية، وذات متوسط أوقات المعالجة الأسرع (مثل التحويل من حساب إلى حساب أو التحويلات البرقية، أو تبادل العملات، أو شراء المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة خارج البورصة، على سبيل المثال) أقصر من تلك الخاصة بأنواع المعاملات الأكثر تعقيدًا والأقل روتينية (مثل شراء العقارات أو الأصول المعقدة الأخرى، أو معاملات التمويل التجاري، أو اتفاقيات القروض أو الائتمان بأشكال أخرى). على المهن والأعمال غير المالية المحددة التي تحتاج إلى مساعدة أكثر في تحديد فترات زمنية معقولة أن تتشاور مع الوحدة أو السلطات الرقابية ذات الصلة.

**التصنيف عالي المخاطر للعلاقات التجارية المبلغ عنها**

عندما يتم إبلاغ وحدة المعلومات المالية بمعاملة أو معلومات أخرى حول علاقة عمل تُعتبر مشبوهة، فهذا يعني، بحكم التعريف، أنه يجب تصنيف العميل أو علاقة العمل ذات الصلة بتصنيف عالي المخاطر (في حال لم تُصنّف علاقة العمل بأنها عالية المخاطر بعد). في الحالات التي لم يتم فيها تلقي أي ملاحظات أو تعليمات من الوحدة، على المهن والأعمال غير المالية المحددة التي تقرر الحفاظ على علاقة العمل، بما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، أن تقوم بالتالي:

- توثيق العملية التي تم من خلالها اتخاذ القرار بالحفاظ على علاقة العمل، وأساسه المنطقي وأي شروط متعلقة به؛
- تنفيذ تدابير العناية الواجبة المعززة الكافية لإدارة وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بعلاقة العمل.

في هذه الحالات، بالإضافة إلى تدابير العناية الواجبة المعززة الموضحة في الأقسام السابقة (القسم 6.4، تدابير العناية الواجبة المعززة والقسم 6.3.5، المراقبة المستمرة لعلاقة العمل)، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا أن تفرض تدابير رقابة إضافية منها، على سبيل المثال لا الحصر:

- طلب بيانات أو معلومات أو مستندات إضافية من العميل من أجل تنفيذ المعاملات (على سبيل المثال، دليل على التراخيص أو التصاريح ذات الصلة، والمستندات الجمركية، ووثائق التعريف الإضافية، والمراجع المصرفية أو غيرها من المراجع)؛
- تقييد استخدام العميل لمنتجات أو خدمات معينة؛
- وضع قيود و / أو متطلبات إضافية للموافقة على إجراء معاملات العميل (على سبيل المثال، حجم المعاملة و / أو عتبتها، أو حدود على عدد المعاملات من أنواع معينة التي يمكن تنفيذها خلال فترة زمنية معينة).

على المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا أن توثق تدابير العناية الواجبة المعززة المحددة، وتدابير المراقبة المستمرة، والرقابة الإضافية التي يجب اتخاذها. في هذا الصدد، على المهن والأعمال غير المالية المحددة الحصول على موافقة الإدارة العليا لتنفيذ الخطة، بما في ذلك شروطها المحددة ومدتها وأي متطلبات لإزالتها، وكذلك الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتنفيذها ومراقبتها وإعداد التقارير عنها، بما يتناسب مع طبيعة ودرجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بعلاقة العمل.

# 8. الحوكمة

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (د)؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 4.2 (أ) و20 و21 و44.4)**

من أجل أن يكون إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أي مؤسسة فعّالاً، يجب أن يستند إلى هيكل حوكمة سليم، وأن يشمل ثقافة التزام قوية.

يجب أن يأخذ هيكل الحوكمة في الاعتبار ما يلي:

- وضع خطوط ومسؤوليات واضحة للمساءلة لضمان رقابة مناسبة وفعالة على الموظفين الذين يشاركون في الأنشطة التي قد تطرح مخاطر أكبر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- اعتماد آلية لإبلاغ مجلس الإدارة (أو لجنة في مجلس الإدارة) والإدارة العليا بمبادرات الالتزام وأوجه القصور وتقارير المعاملات المشبوهة التي تم رفعها والإجراءات التصحيحية المتخذة؛
- وضع والحفاظ على نظام إبلاغ يوفر معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن حالة برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك إحصاءات عن العناصر الرئيسية للبرنامج، مثل عدد المعاملات التي تم رصدها، والتنبيهات التي تم إطلاقها، والحالات التي تم إنشاؤها وتقارير المعاملات المشبوهة التي تم رفعها؛
- وضع وتنفيذ برامج اختبار ضمان الجودة لتقييم فعالية تنفيذ برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذ متطلباته.

يجب أن تتأكد المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا من وجود هياكل إدارية فيها تخضع للمساءلة في مجال إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتدابير التخفيف بشكل واضح، فضلاً عن وظائف الرقابة المستقلة المناسبة. وفي كل من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عناصر ضمنية تم ذكر إرشادات إضافية حولها في الأقسام أدناه.

## 8.1 مسؤول الالتزام

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 20.3 و21 و44.12)**

### 8.1.1 التعيين والموافقة

على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تعيّن مسؤول التزام يتمتع بالكفاءات والخبرة المناسبة لأداء الواجبات والمسؤوليات القانونية المرتبطة بهذا الدور. ينص قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أن يقوم مسؤول الالتزام بهذه الواجبات "تحت مسؤوليته الخاصة"، مشيرًا إلى الطبيعة المستقلة للوظيفة والتي يجب أن يُفهم من خلالها أن المنصب يجب أن يكون على مستوى إداري.

على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تتخذ جميع الخطوات المناسبة لتحديد ومنع أو إدارة تضارب المصالح بين:

- المؤسسة غير المالية، وموظفيها بما في ذلك مسؤول الالتزام فيها، أو أي ممثلين آخرين، بما في ذلك أي شخص مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالمؤسسة وله سلطة اتخاذ القرارات من جهة، والعميل من جهة أخرى.
- مسؤول الالتزام والإدارة العليا للمؤسسة بما في ذلك مجلس الإدارة. يجب أن يكون مسؤول الالتزام مستقلاً وأن يشغل منصبًا على مستوى رفيع داخل المنظمة، لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة دون ضغوط للطعن في القرارات التي تعتبر غير مناسبة، وحماية المؤسسة من احتمال إساءة استخدامها لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجب أن يكون مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال مستقلًا في حكمه بدون أي تضارب في المصالح، سواء كانت مالية أو غير ذلك.

كما ينص قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أن تعيين شخص في منصب مسؤول الالتزام يتطلب موافقة مسبقة من السلطة الرقابية ذات الصلة. قد تعيّن بعض المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال.

عند تحديد الكفاءات ومستوى الخبرة وهياكل الإبلاغ التنظيمية المناسبة لمسؤول التزامها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تأخذ عدة عوامل في الاعتبار، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- نتائج التقييم الوطني للمخاطر والتقييمات المواضيعية الأخرى للمخاطر؛
- طبيعة وحجم وتعقيد ومخاطر قطاعها وأعمالها، فضلاً عن تلك المرتبطة بالمنتجات والخدمات التي تقدمها والأسواق والعملاء الذين تخدمهم؛
- إطار حوكمة المنظمة وهيكل الإدارة، مع إيلاء اعتبار خاص للطبيعة المستقلة للالتزام كوظيفة رقابية؛
- الواجبات والمسؤوليات المحددة لدور مسؤول الالتزام (الموضحة أدناه).

عند الاقتضاء، قد تنظر المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا في الدخول في حوار مع السلطات الرقابية والجمعيات المهنية والنظراء في قطاعها، حول الكفاءات والخبرة وهياكل الحوكمة التي تضمن فعاليّة مسؤول الالتزام وبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

### 8.1.2 المسؤوليات

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 21.1-5)**

تم تفصيل المهام المحددة لمسؤول الالتزام في الأحكام ذات الصلة من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بشكل عام، يتعاون مسؤول الالتزام مع السلطة الرقابية ذات الصلة ووحدة المعلومات المالية بما يسمح لها بأداء مهامها. يمكن تجميع مهام مسؤول الالتزام على نطاق واسع في الفئات التالية:

- الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ضابط الالتزام هو المسؤول في المؤسسة غير المالية عن مراجعة تقارير المعاملات المشبوهة والتدقيق فيها والإبلاغ عنها. وبهذه الصفة، يكون مسؤولاً عن كشف المعاملات المتعلقة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة، وإبلاغ وحدة المعلومات المالية بالاشتباه، والتعاون مع السلطات المختصة بما يسمح لها بأداء واجباتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- إدارة برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجب أن يضمن مسؤول الالتزام جودة وقوة وفعالية برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسة غير المالية. على هذا النحو، يجب أن يشارك في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال في المؤسسة، والإطار الشامل لتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك سياسات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء. يتولى مسؤول الالتزام إبلاغ الإدارة العليا وإعلامها بمستوى الالتزام في المؤسسة وتقديم التقارير حول هذا الموضوع إلى السلطة الرقابية ذات الصلة.

- التدريب والتطوير في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يساعد مسؤول الالتزام على نشر ثقافة التزام قوية وفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحفاظ عليها داخل المؤسسة المالية. يشمل ذلك العمل مع الإدارة العليا وأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين الآخرين للتأكد من أن موظفي المؤسسة مؤهلون ومدربون ومجهزون جيدًا ومدركون لمسؤوليتهم في مكافحة التهديدات التي يطرحها غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

## 8.2 فحص الموظفين وتدريبهم

(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 20.4-5، 21.4)

من أجل أن يكون تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات التخفيف منها فعالة، على المهن والأعمال غير المالية المحددة التأكد من أن موظفيها يستوعبون بوضوح مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها المؤسسة المالية ويمكنهم إصدار أحكام سليمة، عند الالتزام بتدابير التخفيف من المخاطر في المؤسسة وعند تحديد المعاملات المشبوهة. علاوة على ذلك، نظرًا للطبيعة المتطورة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على المهن والأعمال غير المالية المحددة التأكد من أن موظفيها على اطلاع دائم بآخر المستجدات المتعلقة بتطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة والمخاطر الداخلية والخارجية الجديدة. على حسب طبيعتها وحجمها ومستوى تعقيدها، على المؤسسة أيضًا أن تفحص الموظفين لضمان معايير عالية عند التوظيف.

وبالتالي، لضمان مستوى عالٍ من الكفاءة والفعالية في برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على المؤسسة غير المالية صياغة وتنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط المناسبة الخاصة بفحص الموظفين وتدريبهم. على برنامج التدريب الفعال أن يشرح قوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة، وأن يغطي أيضًا سياسات وإجراءات المؤسسات المستخدمة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ونطاق الموظفين المستهدفين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- الموظفون الذين يتعاملون مباشرةً مع العملاء.
- موظفو الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الإدارة العليا ومجلس الإدارة

يجب تنفيذ هذه الإجراءات على جميع المؤسسات والمجموعات المالية، بما في ذلك الفروع الأجنبية والشركات التابعة التي تمتلك أغلبية أسهمها. تتضمن أمثلة بعض العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند تحديد إجراءات فحص وتدريب الموظفين المناسبة، على سبيل المثال لا الحصر:

- نتائج التقييم الوطني للمخاطر والتقييمات المواضيعية الأخرى للمخاطر؛
- طبيعة وحجم وتعقيد ومخاطر قطاعها وأعمالها، فضلاً عن تلك المرتبطة بالمنتجات والخدمات التي تقدمها والأسواق والعملاء الذين تخدمهم؛
- أساليب الفحص والاختيار الفعالة لضمان توافق المرشحين للوظيفة مع ثقافة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسة؛
- تقييم كفاءة الموظفين في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واحتياجات التدريب والتطوير.
- نوع ووتيرة وهيكل ومحتوى وقنوات توفير برامج التدريب على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفرص التطوير.
- تحديد كل من موارد التدريب الداخلية والخارجية ونشرها وإدارتها بشكل فعال.
- الأساليب والأدوات المناسبة لتقييم فعالية برامج تعيين الموظفين وتدريبهم وتطويرهم، بما في ذلك إجراءات الفحص لضمان معايير عالية عند التوظيف.

## 8.3 الإشراف على مستوى المجموعة

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 20، 31، 32)**

عندما تكون المؤسسة غير المالة جزءًا من مجموعة، تكون ملزمة بتنفيذ برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المناسبة على مستوى المجموعة، وتطبيقها على جميع الفروع والشركات التابعة التي تمتلك أغلبية أسهمها. تم تحديد المتطلبات التي يجب أن تفي بها المهن والأعمال غير المالية المحددة بالنسبة إلى فروعها الأجنبية والشركات التابعة التي تمتلك أغلبية أسهمها في الأحكام ذات الصلة من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعكس تلك التي تخضع لها المهن والأعمال غير المالية المحددة داخل الدولة.

للوفاء بهذه الالتزامات في فروعها والشركات التابعة التي تملك أغلبية أسهمها في الدول الأجنبية، على المؤسسة المهن والأعمال غير المالية المحددة، ولا سيما المؤسسة غير المالية العضو في مجموعة مالية، التأكد من أن الإجراءات التي تطبقها متوافقة مع متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في هذا الصدد، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تضع سياسات وإجراءات مناسبة لتبادل وتشارك البيانات والمعلومات، بما في ذلك تلك المطلوبة لأغراض العناية الواجبة تجاه العميل وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بين الفروع والشركات التابعة الأجنبية والمكتب الرئيسي، لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

في الحالات التي لا يمكن فيها اعتماد هذه الإجراءات بسبب القيود التشريعية أو التنظيمية في الدول الأجنبية التي تعمل فيها فروعها والشركات التابعة التي تمتلك أغلبية أسهمها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة (بما في ذلك المؤسسة العضو في مجموعة مالية) أن تنفذ التدابير الإضافية اللازمة، بما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، التي ستمكنها من إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بعملياتها الخارجية وتخفيفها بشكل مناسب. تشمل أمثلة التدابير التي ينبغي النظر فيها على سبيل المثال لا الحصر:

- تقييم فعالية إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الفروع الأجنبية والشركات التابعة التي تمتلك أغلبية أسهمها، بما في ذلك تقييم عوامل مثل شمولية وجودة سياساتها وإجراءاتها وضوابطها، وتحليل الفجوات المتعلقة بمتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

- وضع سياسات وإجراءات وضوابط واضحة حول نوع ومدى وصول مديري وموظفي الفروع الأجنبية والشركات التابعة التي تمتلك أغلبية أسهمها إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتشغيل الخاصة بالمؤسسة غير المالية، بما في ذلك العناية الواجبة تجاه العملاء وأنظمة معالجة المعاملات؛

- وضع سياسات وإجراءات وضوابط واضحة حول نوع ومدى وصول العملاء وعلاقات العمل في الفروع الأجنبية والشركات التابعة التي تمتلك أغلبية أسهمها إلى منتجات المؤسسة غير المالية وخدماتها وقدرات معالجة المعاملات؛

- وضع سياسات وإجراءات وضوابط واضحة حول نوع ومعلومات وبيانات وتحاليل العناية الواجبة تجاه العملاء والمعاملات التي تقبلها المؤسسة المالية من فروعها الأجنبية والشركات التابعة عن إحالات العملاء أو علاقات العمل، ومدى اعتمادها على هذه المعلومات (يمكن العودة إلى القسم 6.6، الاعتماد على طرف ثالث)؛

- تنفيذ اتفاقيات مستوى الخدمة، وتحديد أدوار ومسؤوليات الأطراف بوضوح وتحديد طبيعة متطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء وحفظ السجلات التي يجب الوفاء بها عند إحالة العملاء أو علاقات العمل ؛
- إنشاء بروتوكولات لمصادقة الفروع الأجنبية والشركات التابعة على الوثائق والسجلات الأخرى المتعلقة بتدابير العناية الواجبة تجاه العملاء التي يتم اتخاذها عند إحالة العملاء أو علاقات العمل.

على وجه الخصوص، في الحالات التي يكون فيها الحد الأدنى من متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة المضيفة حيث تقوم المؤسسة غير المالية بعمليات أجنبية أقل صرامة من تلك الخاصة بالدولة، على المؤسسة غير المالية اتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من أن فروعها الأجنبية و / أو الشركات التابعة التي تمتلك أغلبية أسهمها في تلك الدولة تنفذ متطلبات تتماشى مع متطلبات الدولة، إلى الحد المسموح به في قوانين وأنظمة الدولة المضيفة. إذا كانت الدولة المضيفة لا تسمح بتنفيذ متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل صحيح يتماشى مع متطلبات الدولة، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تنفذ تدابير إضافية مناسبة لإدارة وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تلك المذكورة أعلاه). عليها أيضًا إبلاغ السلطات الرقابية ذات الصلة بالظروف والالتزام بأي إجراءات أو ضوابط أو متطلبات رقابية إضافية تفرضها السلطات المختصة في الدولة (بما في ذلك، عند الطلب، إنهاء عملياتها في البلد المضيف).

## 8.4 وظيفة تدقيق مستقلة

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 20.6)**

تعتبر وظيفة التدقيق القوية والمستقلة مكونًا رئيسيًا في هيكل حوكمة يعمل بشكل جيد وإطار فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تخصص وظيفة تدقيق مستقلة لاختبار فعالية وكفاية سياساتها وضوابطها وإجراءاتها الداخلية المتعلقة بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة. في هذا الصدد ، على المهن والأعمال غير المالية المحددة التأكد من أن وظيفة التدقيق المستقلة الخاصة بها مزودة بالموظفين المناسبين ومنظمة بشكل كافٍ، وفيها الكفاءات والخبرات اللازمة لتنفيذ مسؤولياتها بفعالية، بما يتناسب مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها المؤسسة، وطبيعة وحجم أعمالها.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حين يُتوقع من معظم المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تكون قادرة على تلبية هذه المتطلبات داخليًا، على حسب طبيعة وحجم أعمالها، قد لا تمتلك بعض المؤسسات (خاصة الأصغر منها) بالضرورة الموارد اللازمة لتمويل وحدة تدقيق داخلية كاملة وفعالة. في هذه الحالة، على هذه المؤسسات أن تحرص على اتخاذ التدابير المناسبة للحصول على القدرات اللازمة من

مصادر خارجية مؤهلة. كما يجب أن تتأكد من توفر قدرات داخلية كافية لضمان التنسيق والإشراف الكافيين على الموارد الخارجية التي قد تستعين بها، وأن تخضع هذه الموارد الخارجية للتنظيم والرقابة الكافيين من قبل السلطات المختصة ذات الصلة.

يجب أن تحرص المهن والأعمال غير المالية المحددة على أن يكون الفحص والاختبار الدوريَين لجميع جوانب برامج الالتزام الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال، وتدابير التخفيف من غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسياسات وإجراءات وضوابط العناية الواجبة تجاه العملاء، جزءًا من خطط التدقيق المنتظمة فيها. عليها أيضًا التأكد من أن تكون جميع فروعها والشركات التابعة التي تمتلك أغلبية أسهمها، سواء كانت محلية أو أجنبية، جزءًا من برنامج اختبار تدقيق مستقل يغطي فعالية وكفاية سياسات وضوابط وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الداخلية الخاصة بها.

تشمل بعض العوامل التي ينبغي أن تراعيها المهن والأعمال غير المالية المحددة عند تحديد الوتيرة المناسبة ومدى اختبار التدقيق في برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل وظائف التدقيق المستقلة الخاصة بها، على سبيل المثال لا الحصر:

- نتائج التقييم الوطني للمخاطر والتقييمات المواضيعية الأخرى للمخاطر؛
- طبيعة وحجم وتعقيد والنطاق الجغرافي لأعمالها ونتائج تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال؛
- بيان المخاطر المرتبط بالمنتجات والخدمات التي تقدمها والأسواق وشرائح العملاء الذين تقدم لهم الخدمات؛
- تواتر الرقابة والتفتيش من قبل السلطات الرقابية، وطبيعة تعليقاتها (بما في ذلك فرض العقوبات الإدارية) على تعزيز فعالية تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التطورات الداخلية والخارجية المتعلقة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن التطورات المتعلقة بإدارة المهن والأعمال غير المالية المحددة وعملياتها.

يجب أن يشمل نطاق عمليات التدقيق هذه على سبيل المثال لا الحصر:

- فحص مدى كفاية سياسات وإجراءات وعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعناية الواجبة تجاه العملاء، وما إذا كانت تتوافق مع المتطلبات التنظيمية.
- تقييم مدى كفاية التدريب، بما في ذلك شموليته، ودقة المواد المستخدمة فيه، وجدول التدريب، وتتبع الحضور، وإجراءات التصعيد في حال عدم الحضور.

- مراجعة جميع جوانب وظائف الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم توكيل أطراف ثالثة للقيام بها، بما في ذلك مؤهلات الموظفين والعقد وأداء الشركة وسمعتها.
- مراجعة أنظمة إدارة الحالات وتقارير المعاملات المشبوهة، بما في ذلك تقييم البحث وإحالة المعاملات غير العادية، ومراجعة السياسات والإجراءات والعمليات الخاصة بإحالة الأنشطة غير العادية أو المشبوهة في جميع مجالات الأعمال إلى الموظفين المسؤولين عن التحقيق فيها.

## 8.5 مسؤوليات الإدارة العليا

**(قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 4.2 (أ)، 4.2 (ب) (5)، 8.1 (أ)، 15.1 (ب)، 15.2، 17.3، 21.3، 25.1 (د))**

يرتكز أساس أي هيكل حوكمة سليم، بما في ذلك هيكل الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى مشاركة الإدارة العليا والمساءلة. يتحمل أعضاء الإدارة العليا للمؤسسة غير المالية (مع أعضاء مجلس الإدارة في المؤسسات التي لديها مجلس إدارة) المسؤولية النهائية عن جودة وقوة وفعالية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسة، فضلاً عن ترسّخ ثقافة الالتزام به. في هذا الصدد، على الإدارة العليا أن تحدد قابلية تحمل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب و"الأسلوب المناسب في القمة"، من خلال إثبات حرصها على ضمان وجود برنامج التزام فعال بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن خلال توضيح توقعاتها من جميع الموظفين وتحديد مسؤولياتهم ومساءلتهم في هذا المجال.

بموجب الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات، تتحمل الإدارة العليا في المهن والأعمال غير المالية المحددة مسؤولية أداء وظائف معينة تتعلق بتقييم وإدارة وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها المؤسسة. يمكن تصنيف هذه المسؤوليات على نطاق واسع في فئات تشمل:

- تنفيذ أنظمة الحوكمة والرقابة والتشغيل. ويشمل ذلك عناصر على غرار:
  - تعيين مسؤول التزام مؤهل بما يتماشى مع متطلبات السلطة الرقابية ذات الصلة؛
  - ضمان وجود وظيفة تدقيق مستقلة قوية وفعالة ؛
  - وضع ومراقبة تنفيذ نظم إدارة ومعلومات مناسبة، وضوابط وسياسات وإجراءات داخلية للتخفيف من المخاطر.

- اعتماد السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية. وتشمل عناصر مثل مستوى الإقبال الإجمالي في المؤسسة غير المالية على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإطار سياسات وإجراءات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بمجالات منها:

  - تحديد وتقييم وفهم وإدارة وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
  - أداء ومراجعة وتحديث إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء (بما فيها العناية الواجبة المعززة والعناية الواجبة المبسطة)؛
  - تحديد وتنفيذ المؤشرات الخاصة بتحديد المعاملات المشبوهة؛
  - حفظ السجلات وحماية البيانات؛
  - فحص وتدريب وتطوير الموظفين.

- الإشراف على برنامج الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يشمل ذلك عناصر مثل:

  - مراجعة والتعليق على التقارير نصف السنوية التي يرفعها مسؤول الالتزام إلى السلطة الرقابية ذات الصلة؛
  - الموافقة على إقامة ومتابعة العلاقات التجارية مع العملاء عالي المخاطر والمعاملات المرتبطة بهم، بما في ذلك الأشخاص المعرضين سياسيًا؛
  - الموافقة على إقامة ومتابعة علاقات العمل التي تشمل البلدان المعرضة لمخاطر عالية.
  - ضمان التطبيق الملائم للمكونات المناسبة لبرنامج الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على جميع الفروع والشركات التابعة التي تمتلك المؤسسة المالية أغلبية أسهمها، بما في ذلك تلك التي تعمل في ولايات قضائية أجنبية.

- تنفيذ توجيهات السلطات المختصة. يشمل ذلك عناصر مثل:

  - تطبيق توجيهات السلطات المختصة الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والتوجيهات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الوزراء (74) لسنة 2020 بشأن نظام قوائم الإرهاب وتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع وقمع الإرهاب وتمويله ووقف انتشار التسلح وتمويله والقرارات ذات الصلة؛
  - تنفيذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء التي حددتها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة، والخاصة بالدول عالية المخاطر.

## 8.6 قضايا الحوكمة في المنظمات الصغيرة

قد تعمل بعض المهن والأعمال غير المالية المحددة كشركات صغيرة أو متوسطة الحجم، من غير عدد كبير من الموظفين أو بنى تحتية لتكنولوجيا المعلومات متطورة مثل المؤسسات الكبيرة. في هذه الحالة، غالبًا ما يُطلب من المديرين والموظفين القيام بأدوار وتحمل مسؤوليات متعددة في سياق عملهم اليومي، وقد يصعب أحيانًا الفصل بشكل واضح بين الواجبات أو الوظائف. في حين أن حجم المؤسسة الصغير لا يعفيها بأي شكل من الأشكال من الوفاء بالتزاماتها بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودون الإخلال بالإرشادات الواردة في الأقسام السابقة، تكتسي الاعتبارات الإضافية التالية أهمية خاصة في المهن والأعمال غير المالية المحددة الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- في الحالات التي يتم فيها تفويض مهام مسؤول الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى مدير أو موظف لديه مسؤوليات أخرى أيضًا، على المهن والأعمال غير المالية المحددة بذل قصارى جهدها لضمان عدم تحمل مسؤول الالتزام المكلف بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أي مسؤولية يومية خاصة بالمبيعات و / أو إدارة العلاقات التجارية مع العملاء.

- في الحالات التي يتعذر فيها الفصل بشكل مناسب بين المسؤوليات بسبب صغر حجم المؤسسة، يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان صياغة وتوثيق والالتزام بالسياسات والإجراءات التشغيلية والخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (لا سيما تلك المتعلقة بالعناية الواجبة تجاه العملاء، وتحديد والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، ومراقبة وتحديث إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالدول عالية المخاطر، وقوائم العقوبات والقوائم المحلية – يمكن العودة إلى القسم 6، العناية الواجبة تجاه العملاء، والقسم 6.4.3 متطلبات البلدان عالية المخاطر، والقسم 10، العقوبات المالية الدولية) أثناء التأسيس والمراقبة المستمرة للعلاقات التجارية وتنفيذ المعاملات.

- في هذه الحالات، على المهن والأعمال غير المالية المحددة التأكد من أنها توثق بوضوح الأساس المنطقي لأي استثناء تعتمده في السياسات و / أو الإجراءات، مع أي تدابير إضافية تنفذها لتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأن يتم الاحتفاظ بهذه السجلات بشكل صحيح وفقًا لمتطلبات حفظ السجلات التي نص عليها القانون (يمكن العودة إلى القسم 9، حفظ السجلات). يجب أن تنظر المهن والأعمال غير المالية المحددة أيضًا في الإشارة إلى أي استثناءات سياسية أو إجرائية مهمة، ومبرراتها، وتدابير تخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بها، وتعليقات الإدارة العليا، في التقارير نصف السنوية التي يرفعها مسؤول الالتزام إلى السلطات الرقابية ذات الصلة.

- على المهن والأعمال غير المالية المحددة غير القادرة على ضمان فصل واضح وفعال لمسؤوليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن تلك المتعلقة بالإدارة اليومية لأعمالها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر وظائف إدارة علاقات العمل مع العملاء والمبيعات، نظرًا لصغر حجمها، أن تنظر أيضًا في اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز تنفيذ ضوابط التدقيق المستقل الخاصة بها (يمكن العودة إلى القسم 8.4، وظيفة تدقيق مستقلة). تشمل الأمثلة على هذه التدابير على سبيل المثال لا الحصر:

- اعتبار التدقيق في السياسات والإجراءات (لا سيما تلك المتعلقة بالعناية الواجبة تجاه العملاء، وتحديد المعاملات المشبوهة، ومراقبة وتحديث إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالبلدان عالية المخاطر، والقوائم المحلية وقوائم العقوبات)، والسجلات المتعلقة بالاستثناءات المقدمة لهم، كجزء من خطط التدقيق و / أو اتفاقيات مستوى الخدمة مع مقدمي خدمات التدقيق الخارجيين المستقلين؛
- زيادة وتيرة عمليات التدقيق المستقلة والتفتيش العشوائي؛
- تطبيق معايير أكثر صرامة لمراجعة المعاملات السابقة، مثل زيادة عدد المعاملات التي تتم مراجعتها لفترة زمنية معينة، أو اعتماد عتبة أقل لحجم المعاملات التي ستتم مراجعتها، أو اتخاذ تدابير أخرى معقولة في هذا الصدد.

# 9. حفظ السجلات

## 9.1 الالتزامات الخاصة بالاحتفاظ بالسجلات وتوفرها والإطار الزمني المرتبط بها

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 16.1 (أ)، (و)؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 7.2، 24، 36، 37.3)**

تلتزم المهن والأعمال غير المالية المحددة بالاحتفاظ بسجلات ووثائق وبيانات وإحصاءات مفصلة عن جميع المعاملات، وجميع السجلات التي تم الحصول عليها من خلال تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، وملفات الحساب والمراسلات التجارية، ونتائج أي تحليل تم إجراؤه، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من أنواع السجلات والوثائق المرتبطة بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات التخفيف من حدتها، على النحو المحدد في الأحكام ذات الصلة من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (يمكن العودة إلى القسم 9.2، أنواع السجلات المطلوبة). يتعين على المهن والأعمال غير المالية المحددة الاحتفاظ بالسجلات بشكل منظم بما يسمح بتحليل البيانات وتتبع المعاملات المالية، وإتاحتها للسلطات المختصة فور الطلب. يجب أن تكون كافية لإعادة تحديد المعاملات الفردية بحيث توفر، إذا لزم الأمر، أدلة لملاحقة النشاط الإجرامي. يجب أن تتوفر جميع معلومات العناية الواجبة وسجلات المعاملات على وجه السرعة للسلطات المختصة عند طلبها.

يفرض القانون الاحتفاظ بجميع السجلات لفترة لا تقلّ عن خمس (5) سنوات، حسب الظروف، من تاريخ آخر حدث أو من تاريخ أي من الأحداث التالية:

- إنهاء علاقة العمل أو إغلاق حساب العميل في المؤسسة المالية؛
- إتمام معاملة عرضية (لعميل لا توجد معه علاقة عمل)؛
- إتمام السلطات الرقابية تفتيش السجلات؛
- تاريخ صدور الحكم النهائي من الجهات القضائية المختصة؛
- تصفية أو حل أو أي شكل آخر من أشكال إنهاء الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني.

مع عدم الإخلال بما ورد أعلاه، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تلاحظ أنه من اختصاص السلطات المختصة أن تطلب الاحتفاظ بسجلات أي مؤسسة مالية، سواء كانت بيانات أو إحصائيات أو سجلات تتعلق بعميل معين أو معاملة أو بفئات عامة من العملاء أو المعاملات تعتبرها ذات فائدة، لفترة زمنية أطول وفقًا لتقديرها الخاص.

من أجل الوفاء بالتزامات حفظ السجلات، وبما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تحدد السياسات والإجراءات والضوابط المناسبة المتعلقة بالاحتفاظ بالسجلات وتنظيمها وحفظها بشكل مناسب. يجب توثيق السياسات والإجراءات والضوابط، واعتمادها من قبل الإدارة العليا، وتعميمها على المستويات المناسبة في المؤسسة. تشمل أمثلة العوامل التي ينبغي للمهن والأعمال غير المالية المحددة مراعاتها عند صياغة السياسات والإجراءات والضوابط ذات الصلة، على سبيل المثال لا الحصر:

- الأدوار والمسؤوليات التنظيمية المرتبطة بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الأعمال، وتنفيذ ومراجعة وتحديث سياسات وإجراءات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بحفظ السجلات وحماية البيانات، بما في ذلك إجراءات الطوارئ والتصعيد المناسبة؛
- الأدوار والمسؤوليات التنظيمية المرتبطة بحفظ سجلات (بما في ذلك التسجيل والفهرسة والتنظيم والأرشفة والتعامل مع السجلات والوثائق ونقلها، فضلاً عن إتلاف السجلات المنتهية الصلاحية) المعاملات ومعلومات العناية الواجبة.
- الأمن المادي والإلكتروني، وحماية البيانات والسجلات النشطة والمحفوظة من وصول أي شخص غير مصرح له إليها؛
- سياسات التدقيق وضمان الجودة المناسبة.

## 9.2 أنواع السجلات المطلوبة

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 16.1 (أ) و(ب) و(و)؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 7.2 و24)**

يُلزم قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المهن والأعمال غير المالية المحددة بالاحتفاظ بعدة أنواع من السجلات، يمكن تصنيفها بشكل عام في الفئات التالية:

- سجلات المعاملات. تتعلق هذه الفئة بالسجلات والوثائق والمعلومات التشغيلية والإحصائية المتعلقة بجميع المعاملات (التجارية أو المالية) التي نفذتها أو عالجتها المؤسسة غير المالية، سواء كانت محلية أو دولية.
- سجلات العناية الواجبة تجاه العملاء. تتعلق هذه الفئة بالسجلات والوثائق والمعلومات حول العملاء والعناية الواجبة والتحقيق في أنشطتهم وتحليلها، ويمكن تقسيمها إلى فئات فرعية مثل السجلات المتعلقة بما يلي:
  - معلومات العميل، بما في ذلك ملفات الحساب والمراسلات التجارية ونتائج أي تحليل يتم إجراؤه
  - معلومات الشركة

- الاعتماد على الأطراف الثالثة للقيام بالعناية الواجبة تجاه العملاء
- المراقبة المستمرة لعلاقات العمل
- تقارير المعاملات المشبوهة

تم توفير إرشادات إضافية حول أنواع السجلات هذه في الأقسام الفرعية التالية.

### 9.2.1 المعاملات

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (و)؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 24.1-3، 28.1-2، 29.4)**

تلتزم المهن والأعمال غير المالية المحددة بالاحتفاظ بالسجلات والوثائق والمعلومات التشغيلية والإحصائية المتعلقة بجميع المعاملات (التجارية أو المالية) التي نفذتها أو عالجتها، سواء كانت محلية أو دولية، وبغض النظر عن نوع العميل وما إذا كان لديها علاقة عمل معه أم لا، لمدة لا تقل عن خمس (5) سنوات. تتضمن بعض أمثلة نوع السجلات والمستندات والمعلومات التي يجب الاحتفاظ بها على سبيل المثال لا الحصر:

- المراسلات مع العميل، ونماذج الطلبات أو الأوامر المرتبطة بمباشرة وتأدية كافة أنواع المعاملات والاتفاقات ذات الصلة؛
- إشعارات الدفع الخاصة بالعميل، والوصولات والفواتير وإشعارات الفوترة وسندات التبادل وبيان الحسابات وطلبات أو إشعارات إعادة سداد النفقات؛
- سجلات معاملات حساب الضمان أو الائتمان؛
- اتفاقات البيع والشراء والتأجير والدمج والحيازة والاتفاقات الشبيهة الأخرى؛
- الإحصاءات والبيانات التحليلية المتعلقة بالمعاملات المالية للعملاء، بما في ذلك القيم النقدية والأحجام والعملات وأسعار الفائدة وغيرها من المعلومات.

بالإضافة إلى ما سبق، على المهن والأعمال غير المالية المحددة تجميع ملاحظات حول أي معاملات كبيرة أو غير عادية بشكل خاص، والاحتفاظ بهذه الملاحظات كجزء من سجلاتها.

### 9.2.2 معلومات العميل

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (ب)؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 24.2–4، 27.7، 28.1–2، 29.4، 37.1–3)**

على المهن والأعمال غير المالية الاحتفاظ بجميع سجلات العملاء والمستندات التي تم الحصول عليها من خلال تنفيذ إجراءات العناية الواجبة على علاقات العمل، بما في ذلك العملاء، أو المستفيدين الحقيقيين، أو المستفيدين، أو الأشخاص المسيطرين الآخرين. تتضمن أمثلة هذه السجلات على سبيل المثال لا الحصر:

- معلومات وملفات حساب العميل؛
- مراسلات العميل (بما في ذلك مراسلات البريد الإلكتروني والفاكس)، وتقارير المكالمات أو محاضر الاجتماعات (بما في ذلك التسجيلات أو النصوص أو سجلات مكالمات الهاتف أو المكالمات عبر الفيديو عند الاقتضاء)؛
- نسخ عن وثائق الهوية الشخصية، واستمارات العناية الواجبة (بما في ذلك المعززة والمبسطة)، وملفات التعريف والوثائق الداعمة، ونتائج عمليات البحث والاستفسارات والتحقيقات المتعلقة بالعناية الواجبة؛
- تقييم مخاطر العملاء وسجلات التصنيف.

### 9.2.3 معلومات الشركة

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (ب)؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 8.1 (ب)، 9.1، و34–36)**

ينص قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أن المسؤولين أو المصفّين أو أي صاحب مصلحة آخر يشارك في حل الشركة ملزمون بالاحتفاظ بالسجلات والوثائق والمعلومات المحددة في المواد ذات الصلة لمدة لا تقل عن خمس (5) سنوات من تاريخ حلها أو تصفيتها أو إنهائها. تتعلق هذه السجلات بوثائق الشركة ومعلومات المستفيدين الحقيقيين والمساهمين القانونيين وكبار المديرين. وتشمل على سبيل المثال لا الحصر المستندات والمعلومات المتعلقة بما يلي:

- تأسيس الشركة أو تسجيلها أو إلغاء تسجيلها أو تصفيتها أو حلها أو انتهاء صلاحيتها، بما في ذلك المستندات مثل سجلات الأسهم وعقود التأسيس والنظام الأساسي وسندات التسوية ومواثيق التأسيس أو المستندات المماثلة، وأي تعديلات تطرأ عليها (سواء كانت المنظمة هادفة للربح أو غير هادفة للربح)؛

- التغييرات التي تطرأ على معلومات الشركة، مثل الاسم والعنوان المسجل والممثلين القانونيين والموظفين (المديرين وسكرتير الشركة) أو شكلها القانوني؛
- مستندات تحديد والتحقق من هوية المستفيدين الحقيقيين والمساهمين والمساهمين الاسميين والمديرين وموظفي الإدارة العليا – وفي حالة الترتيبات القانونية – المكلّفين أو المؤسسين، أو الحماة أو المستفيدين أو الأمناء أو التنفيذيين أو أعضاء مجلس الإدارة أو اللجان، أو الأشخاص المسيطرين.

من أجل الوفاء بالتزاماتها القانونية بحفظ السجلات في هذا الصدد، على المهن والأعمال غير المالية المحددة تحديد السياسات والإجراءات والضوابط المناسبة المتعلقة بالاحتفاظ بالسجلات وتنظيمها وحفظها بشكل مناسب عند حل أو تصفية الشركات التي تمتلك فيها حصة مسيطرة. يجب توثيق السياسات والإجراءات والضوابط، والموافقة عليها من قبل الإدارة العليا، وتعميمها على المستويات المناسبة في المؤسسة (يمكن العودة إلى القسم 9.1، الالتزامات الخاصة بالاحتفاظ بالسجلات وتوفرها والإطار الزمني المرتبط بها للحصول على إرشادات إضافية بشأن السياسات والإجراءات والضوابط والفترات القانونية المتعلقة بحفظ السجلات وحماية البيانات).

### 9.2.4 الاعتماد على الأطراف الثالثة للقيام بالعناية الواجبة تجاه العملاء

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (ب)؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 24.2–4 و19.1 (ب) –2 (أ))**

على المهن والأعمال غير المالية المحددة التي تعتمد على أطراف ثالثة، سواء لم يكن لهم علاقة بها أو كانوا أعضاءً في المجموعة المالية التي تنتمي إليها، أن تضمن إمكانية الحصول على نسخ من جميع المستندات الضرورية التي تم جمعها عند تنفيذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء عند الطلب ودون تأخير، وأن تلتزم الأطراف الثالثة بأحكام حفظ السجلات الواردة في قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يمكن العودة إلى القسم 9.2.2، معلومات العميل أعلاه للحصول على أمثلة عن هذه السجلات.

من أجل الوفاء بالتزاماتها القانونية، وبما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، على المهن والأعمال غير المالية المحددة تحديد السياسات والإجراءات والضوابط المناسبة المتعلقة بتقييم ومراقبة واختبار أطر حفظ السجلات الخاصة بالأطراف الثالثة. يجب توثيق السياسات والإجراءات والضوابط، واعتمادها من قبل الإدارة العليا، وتعميمها على المستويات المناسبة في المؤسسة. تتضمن بعض العوامل التي يجب أن تأخذها المهن والأعمال غير المالية المحددة في الاعتبار عند صياغة السياسات والإجراءات والضوابط ذات الصلة على سبيل المثال لا الحصر:

- الأدوار والمسؤوليات التنظيمية المرتبطة بتقييم ومراقبة واختبار سياسات الطرف الثالث وإجراءاته وضوابطه المتعلقة بحفظ السجلات وحماية البيانات، بما في ذلك إجراءات الطوارئ والتصعيد المناسبة؛

- الأدوار والمسؤوليات التنظيمية المرتبطة بتنفيذ اتفاقيات مستوى الخدمة مع الأطراف الثالثة التي تحكم توفير خدمات حفظ السجلات.
- الإجراءات التشغيلية المرتبطة بطلب ونقل السجلات والوثائق، وأمنها المادي والإلكتروني، وحماية البيانات والسجلات النشطة والمحفوظة من وصول شخص غير مصرح له إليها؛
- سياسات التدقيق واختبار ضمان الجودة المناسبة المتعلقة بمراقبة واختبار إطار حفظ السجلات الذي يعتمده الطرف الثالث.

### 9.2.5 المراقبة المستمرة لعلاقات العمل

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (ب)، (و)؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 24.2-4)**

يتعين على المهن والأعمال غير المالية المحددة الاحتفاظ بجميع سجلات العملاء والمستندات التي تم الحصول عليها عند القيام بالمراقبة المستمرة لعلاقات العمل. تتضمن أمثلة هذه السجلات على سبيل المثال لا الحصر:

- ملفات مراجعة المعاملات وتحليلها والتحقيق فيها وفي المراسلات المتعلقة بها؛
- مراسلات العملاء (بما في ذلك مراسلات البريد الإلكتروني والفاكس)، وتقارير المكالمات أو محاضر الاجتماعات (بما في ذلك التسجيلات أو النصوص أو سجلات المكالمات الهاتفية أو المكالمات عبر الفيديو) المتعلقة بهذه المعاملات أو تحليلها والتحقيق فيها؛
- سجلات العناية الواجبة تجاه العميل أو المستندات أو الملفات الشخصية أو المعلومات التي تم جمعها أثناء مراجعة المعاملات أو تحليلها أو التحقيق فيها، بالإضافة إلى الوثائق الداعمة المتعلقة بالمعاملات، بما فيها نتائج عمليات التحقق من خلفية العملاء، أو المستفيدين الحقيقيين، أو المستفيدين، أو الأشخاص المسيطرين، أو الأطراف الأخرى في المعاملات؛
- قرارات التعامل مع المعاملات، بما في ذلك سجلات الموافقة عليها أو رفضها، إلى جانب التحليل والمراسلات ذات الصلة.

### 9.2.6 تقارير المعاملات المشبوهة

**(قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 16.1 (و)؛ قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 24.2-4)**

يتعين على المهن والأعمال غير المالية المحددة الاحتفاظ بجميع السجلات والوثائق المتعلقة بتقارير المعاملات المشبوهة ونتائج جميع

التحليلات أو التحقيقات التي تم إجراؤها. تتعلق هذه السجلات بتقارير المعاملات المشبوهة الداخلية وتلك التي تم رفعها إلى وحدة المعلومات المالية، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- سجلات التنبيه عن مؤشرات المعاملات المشبوهة والملفات والتحقيقات والتوصيات وسجلات بالقرارات المتخذة وجميع المراسلات ذات الصلة؛
- طلبات السلطة المختصة للمعلومات وطلبات المساعدة من قبل المؤسسات المالية أو المهن والأعمال غير المالية المحددة الأخرى وملفات التحقيق والمراسلات المتعلقة بها.
- سجلات ووثائق ومعلومات مراقبة العناية الواجبة والعلاقة التجارية التي تم الحصول عليها أثناء التحليل أو التحقيق في المعاملات المشبوهة المحتملة، وجميع المراسلات الداخلية أو الخارجية أو سجلات الاتصالات المرتبطة بها؛
- تقارير المعاملات المشبوهة (الداخلية والخارجية)، والسجلات، والإحصاءات، وكل التحليلات والتوصيات وسجلات القرارات المتخذة ذات الصلة، وجميع المراسلات ذات الصلة؛
- ملاحظات بشأن التغذية الرجعية التي قدمتها وحدة المعلومات المالية عن تقارير المعاملات المشبوهة، وكذلك الملاحظات أو السجلات المتعلقة بأي إجراءات أخرى اتخذتها أو طلبتها الوحدة.

## 10. العقوبات المالية الدولية

إنّ دولة الإمارات العربية المتحدة هي عضو في العديد من المنظمات والهيئات الحكومية المتعددة الجنسيات والدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة. وعلى هذا النحو، انضمت الإمارات إلى عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتشمل هذه الاتفاقيات، من جملة اتفاقيات أخرى، *الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب* و*معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية*.

على المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تلتزم بتوجيهات السلطات المختصة في الدولة حول الاتفاقيات والمعاهدات المشار إليها أعلاه، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر *قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020 بشأن نظام قوائم الإرهاب وتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع وقمع الإرهاب وتمويله ووقف انتشار التسلح وتمويله والقرارات ذات الصلة*.

بما أنّ تقديم توجيهات مفصلة حول هذا الأمر يُعتبر خارج نطاق هذه الإرشادات، تمت الإشارة إلى الإرشادات الخاصة بالعقوبات المالية المستهدفة الصادرة عن المكتب التنفيذي للجنة السلع الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير. نظرًا لأهمية موضوع العقوبات المالية الدولية وتعقيده ووسعه، لا بدّ من تغطيته بالتفصيل في إرشادات أخرى منفصلة.

# الجزء الخامس — الملاحق

## 11. الملاحق

### 11.1 مسرد المصطلحات

| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| المستفيد الحقيقي | الشخص الطبيعي الذي يمتلك أو يسيطر فعليًا، بشكل مباشر أو غير مباشر، على العميل أو الشخص الطبيعي الذي تتم المعاملة نيابة عنه أو الشخص الطبيعي الذي يمارس سيطرة نهائية فعلية على شخص اعتباري أو ترتيب قانوني. |
| علاقة عمل | أي علاقة تجارية أو مالية جارية بين المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة وعملائها حول الأنشطة أو الخدمات التي تقدمها. |
| اللجنة | اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة. |
| السلطات المختصة | الجهات الحكومية المختصة في الدولة المنوط بها تنفيذ أي حكم من أحكام المرسوم بقانون وهذا القرار. |
| علاقات المراسلة | العلاقة بين مؤسسة مالية مراسلة ومؤسسة مجيبة من خلال حساب جارٍ أو أي نوع آخر من الحسابات أو من خلال خدمة مرتبطة بهذا الحساب وتتضمن علاقة مراسلة أُنشئت لغرض معاملات الأوراق المالية أو تحويل الأموال. |
| الجريمة | جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها، أو تمويل الإرهاب أو المنظمات غير المشروعة. |
| العناية الواجبة تجاه العميل | عملية تحديد أو التحقق من معلومات العميل أو المستفيد الحقيقي، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا أو ترتيبًا قانونيًا، وطبيعة نشاطه والغرض من علاقة العمل وهيكل الملكية والسيطرة لأغراض تنفيذ المرسوم بقانون وهذا القرار. |
| العميل | أي شخص يشارك أو يحاول القيام بأي نشاط محدد في اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون (المادتان 2 و 3 من قرار مجلس الوزراء) مع إحدى المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة. |
| المرسوم بقانون (أو "قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب") | المرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة |
| القرار (أو "قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" أو "قرار مجلس الوزراء") | قرار مجلس الوزراء رقم 10 لسنة 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة |

CBUAE Classification: Restricted



| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| الأعمال والمهن غير المالية المحددة | أي شخص يقوم بنشاط أو أو أكثر من الأنشطة التجارية أو المهنية المحددة في المادة 3 من قرار مجلس الوزراء، وهو شخص يمارس التجارة أو الأنشطة التجارية التالية:<br>1. السماسرة ووكلاء العقارات عند إتمامهم عمليات لصالح عملائهم ترتبط بشراء وبيع العقارات<br>2. تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة عند إجراء أي معاملة نقدية واحدة أو عدة معاملات تبدو مترابطة أو تتخطى قيمتها 55 ألف درهم إماراتي.<br>3. المحامون وكتاب العدل وغيرهم من المهنيين القانونيين المستقلين والمحاسبين المستقلين، عند إعداد أو إجراء أو تنفيذ المعاملات المالية لعملائهم المرتبطة بالأنشطة التالية:<br>(أ) شراء وبيع العقارات.<br>(ب) إدارة الأموال التي يملكها العميل.<br>(ج) إدارة الحسابات المصرفية أو حسابات التوفير أو حسابات الأوراق المالية.<br>(د) تنظيم المساهمات في تأسيس أو تشغيل أو إدارة الشركات.<br>(هـ) إنشاء أو تشغيل أو إدارة الأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية.<br>(و) بيع وشراء الكيانات التجارية.<br>4. مقدمو خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية عند إجراء أو تنفيذ معاملة نيابة عن عملائهم ترتبط بالأنشطة التالية:<br>(أ) العمل كوكيل في إنشاء أو تأسيس الشخصيات الاعتبارية.<br>(ب) العمل (أو الترتيب لشخص آخر للعمل) كمدير أو سكرتير لشركة أو كشريك أو في أي موقع مشابه يتعلق بالشخص الاعتباري.<br>(ج) توفير مكتب مسجل، أو عنوان تجاري، أو عنوان سكن أو عنوان مراسلة أو عنوان إداري لشخص اعتباري أو ترتيب قانوني.<br>(د) العمل (أو الترتيب لشخص آخر للعمل) كوصي على صندوق استئماني مباشر أو القيام بوظيفة مقابلة في نوع آخر من الترتيبات القانونية.<br>(هـ) العمل (أو الترتيب لشخص آخر للعمل) كحامل أسهم اسمي بدلًا من شخص آخر.<br>5. المهن والأنشطة الأخرى التي يحددها قرار صادر عن الوزير |
| مجموعة إيغمونت | مجموعة إيغمونت هي هيئة حكومية دولية تتألف من 159 وحدة معلومات مالية، وتوفر منصة للتبادل الآمن للخبرات والاستخبارات المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. |

| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| الفاتف | مجموعة العمل المالي وهي هيئة حكومية دولية تضع المعايير الدولية وتعزز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهديدات الأخرى ذات الصلة بسلامة النظام المالي الدولي. |
| الهيئات الإقليمية الشبيهة بالفاتف | الهيئات الإقليمية المشابة لمجموعة العمل المالي (الفاتف) وهي منظمات حكومية دولية إقليمية تعمل على تعزيز وتقييم تنفيذ سياسات ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمدة دوليًا. |
| مجموعة مالية | مجموعة من المؤسسات المالية تتألف من شركة أم أو أي نوع آخر من الأشخاص الاعتباريين الذين يملكون حصص السيطرة ويقومون بتنسيق الوظائف مع باقي المجموعة لتطبيق الرقابة على مستوى المجموعة والفروع والشركات التابعة، وفقًا للمبادئ الأساسية الدولية للرقابة المالية وسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. |
| المؤسسة المالية | أي شخص يقوم كمهنة بأحد أو بمجموعة من الأنشطة أو العمليات المالية لصالح أحد العملاء أو نيابة عنه. |
| المعاملات أو الأنشطة المالية | أي نشاط أو معاملة محددة في المادة (2) من قرار مجلس الوزراء. |
| تمويل المنظمات غير المشروعة | أي إجراء مادي أو قانوني يهدف إلى توفير التمويل لمنظمة غير مشروعة أو لأحد أنشطتها أو أعضائها. |
| تمول الإرهاب | أي من الأفعال المذكورة في المادتين (29 و30) من القانون الاتحادي رقم. قانون رقم (7) لسنة 2014 بشأن مكافحة جرائم الإرهاب. |
| الوحدة | وحدة المعلومات المالية |
| الأموال | كافة أنواع الأصول، الملموسة أو غير الملموسة، المنقولة أو غير المنقولة، بما في ذلك العملة الوطنية أو العملات الأجنبية أو المستندات أو الملاحظات التي تثبت حق ملكية تلك الأصول أو الحقوق المرتبطة بها بأي شكل، بما في ذلك الأشكال الإلكترونية أو الرقمية، أو أي فوائد أو أرباح أو دخل ناشئ أو مكتسب منها. |
| عميل عالي المخاطر | العميل الذي يمثل خطرًا سواء بشخصه أو نشاطه أو علاقة عمله وطبيعتها أو منطقته الجغرافية، كالعميل من الدول عالية المخاطر أو غير المقيم في الدولة الذي لا يحمل بطاقة هوية منها، أو ذي الهيكل المعقد، أو الذي يقوم بعمليات معقدة أو غير واضحة الهدف اقتصادي، أو يقوم بعمليات نقدية كثيفة، أو يقوم بعمليات مع طرف ثالث غير معروف، أو عمليات دون مواجهة أي عمليات أخرى عالية المخاطر مباشرةً حددتها المؤسسات المالية، أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو الهيئة الرقابية. |

| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| التنظيمات غير المشروعة | المنظمات التي تم تجريم إنشائها أو التي تمارس نشاطًا إجراميًا. |
| حساب وسيط | الحساب المقابل الذي يستخدمه مباشرة طرفٌ ثالث لإجراء معاملة نيابة عنه. |
| سلطات إنفاذ القانون | السلطات الاتحادية والمحلية المخولة بموجب التشريعات المعمول بها لمكافحة الجرائم والبحث عنها والتحقيق فيها وجمع الأدلة حولها بما في ذلك جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة. |
| الترتيب القانوني | علاقة تنشأ عن طريق عقد بين طرفين أو أكثر ولا تؤدي إلى إنشاء شخصية اعتبارية مثل الصناديق الاستئمانية أو غيرها من الترتيبات المماثلة. |
| الميناڤاتف | الميناڤاتف هيئة إقليمية شبيهة بمجموعة العمل المالي (الڤاتف)، تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إنشاء نظام فعال للالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والإمارات أحد الأعضاء المؤسسين لها. |
| الوسائل | أي وسيلة استخدمت أو كان يراد استخدامها في ارتكاب جريمة أو جناية. |
| الوزير | وزير المالية |
| غسل الأموال | أي فعل من الأفعال الواردة في البند (1) من المادة (2) من المرسوم بقانون. |
| المنظمات غير الربحية | أي مجموعة منظمة، ذات طبيعة مستمرة محددة لفترة زمنية مؤقتة أو دائمة، تضم أشخاصًا طبيعيين أو اعتباريين أو ترتيبات قانونية غير هادفة للربح تنخرط في جمع أو تلقي أو إنفاق الأموال لأغراض خيرية أو دينية أو ثقافية أو تعليمية أو اجتماعية أو أخوية أو أي أنشطة خيرية أخرى. |
| الأشخاص المعرضين سياسيًا | الأشخاص الطبيعيون الموكلة إليهم أو الذين أوكلت إليهم مهام عامة بارزة في الدولة أو في أي دولة أجنبية أخرى، كرؤساء الدول أو الحكومات، والسياسيين رفيعي المستوى، والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، والمسؤولين القضائيين أو العسكريين، وكبار الموظفين التنفيذيين للشركات المملوكة للدولة، ومسؤولو الأحزاب السياسية الهمين، والأشخاص الموكلة إليهم أو الذين أوكلت إليهم إدارة منظمة دولية أو أي وظيفة بارزة فيها؛ ويتضمن التعريف أيضًا ما يلي:<br>• أفراد العائلة المباشرين (للشخص المعرض سياسيًا، وهم الأزواج ، والأولاد ، وأزواجهم، والوالدين).<br>• الشركاء المعروفين بأنهم مقربون من الشخص المعرض سياسيًا، وهم:<br>– الأشخاص الذين لديهم ملكية انتفاع مشتركة لشخص اعتباري أو ترتيب قانوني أو أي علاقة عمل مقربة مع الشخص المنكشف سياسيًا.<br>– الأشخاص الذين لديهم ملكية حق انتفاع منفردة لشخص اعتباري أو ترتيب قانوني أنشئ لمصلحة الشخص المعرض سياسيًا. |

**Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism and Illegal Organisations**
**Guidelines for Financial Institutions and Designated Non-Financial Businesses and Professions**

**CONSULTATION DRAFT**

| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| الجريمة الأصلية | أي فعل يشكل جريمة أو جنحة بموجب القوانين المعمول به في الدولة سواء تم ارتكاب هذا الفعل داخل أو خارج الدولة، عندما يكون معاقب عليه في كلا البلدين. |
| المتحصلات | الأموال الناشئة بشكل مباشر أو غير مباشر عن ارتكاب أي جريمة أو جناية بما في ذلك الأرباح والامتيازات والفوائد الاقتصادية أو أي أموال مماثلة تم تحويلها كليًا أو جزئيًا إلى أموال أخرى. |
| النهج القائم على المخاطر | النهج القائم على المخاطر هو طريقة لتخصيص الموارد لإدارة وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقًا لطبيعة ودرجة المخاطر. |
| أمين السجل | الجهة المختصة بالإشراف على سجل الأسماء التجارية لجميع أنواع المنشآت المسجلة في الدولة. |
| لجنة العقوبات | لجان مجلس الأمن المنشأة عملًا بالقرار 1988 (2011)، 1267 (1999)، 1989 (2011)، 2253 (2015)، 1718 (2006) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة. |
| قائمة العقوبات | قائمة بأسماء الأفراد الإهابيين والمنظمات الإرهابية الخاضعين للعقوبات التي فرضتها لجنة العقوبات والمدرجين مع بياناتهم الشخصية وأسباب الإدراج على القائمة. |
| المكلف | شخص طبيعي أو اعتباري يحول ملكية أصوله إلى أوصياء بواسطة صك استئمان أو ترتيب مشابه. |
| بنم وهمي (صوري) | البنك الذي ليس له وجود مادي في الدولة التي تأسس فيها وحصل على ترخيصه منها، والذي لا يتبع أي مجموعة خدمات مالية خاضعة لرقابة موحدة فعالة. |
| الدولة | الإمارات العربية المتحدة |
| المؤسسات الخاضعة للرقابة | المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تقع ضمن نطاق المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، وقرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة. |
| السلطة الرقابية | السلطات الاتحادية والمحلية التي يخولها القانون الإشراف على المؤسسات المالية والمهن غير المالية المحددة والمنظمات غير الهادفة للربح أو السلطة المختصة المسؤولة عن الموافقة على مزاولة نشاط أو مهنة في حال لم يحدد القانون السلطة الرقابية. |

| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| المعاملات المشبوهة | المعاملات المتعلقة بالأموال التي توجد أسباب معقولة للاشتباه بأنها ناشئة عن جنحة أو جناية أو تتعلق بتمويل الإرهاب أو المنظمات غير المشروعة، سواء تم إجراؤها أو محاولة إجرائها. |
| العقوبات المالية المستهدفة | العقوبات المالية المستهدفة هي جزء من نظام عقوبات دولي صادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من اتفاقية الأمم المتحدة لحظر وقمع تمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. |
| المعاملة (بما في ذلك المعاملة التجارية) | أي عمل يتعلق بالتعامل أو الهيكلة أو تقديم المشورة أو الصياغة أو الظهور أو الترتيب للتمويل أو الاستثمار أو إعداد الوثائق أو التصرف في أو استخدام الأموال أو المتحصلات بما في ذلك على سبيل المثال: الإيداع، السحب، التحويل، البيع، الشراء، الإقراض، المقايضة، الرهن العقاري، والتبرع. |
| الصندوق الاستئماني | علاقة قانونية يضع فيها الملكف الأموال تحت سيطرة وصي لمصلحة المستفيد أو لغرض محدد. تشكل هذه الأصول أموالًا مستقلة عن ممتلكات الوصي، وتبقى الحقوق في أصول الصندوق باسم المكلف أو باسم شخص آخر نيابة عنه. |
| الوصي | شخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بالحقوق والصلاحيات الممنوحة له من قبل المكلف أو الصندوق الاستئماني، والذي يدير بموجبه أموال المكلف ويستخدمها ويتصرف بها وفقًا للشروط التي يفرضها عليه المكلف أو الصندوق. |
| حوالة مالية | معاملة مالية تجريها مؤسسة مالية أو من خلال مؤسسة وسيطة نيابة عن محوّل يستلم المستفيدُ أمواله في مؤسسة مالية أخرى، سواء كان المحول والمستفيد الشخص نفسه أم لا. |

## 11.2 روابط مفيدة

| الهيئة | الرابط |
|---|---|
| سوق أبوظبي العالمي | https://www.adgm.com/ |
| سوق أبوظبي للأوراق المالية | http://www.adx.ae/ |
| لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) | http://www.bis.org/bcbs/index.htm |
| مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي | https://www.centralbank.ae |
| سوق دبي المالي | http://www.dfm.ae/ |
| سلطة دبي للخدمات المالية | http://www.dfsa.ae/ |
| مجوعة إيغمونت | https://egmontgroup.org |
| الفاتف | http://www.fatf-gafi.org |
| مجلس التعاون لدول الخليج العربية | http://www.gcc-sg.org/ |
| المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية | http://www.iosco.org/ |
| الانتربول / غسل الأموال | http://www.interpol.int/Public/FinancialCrime/MoneyLaundering/default.asp |
| الميناfاتف | http://www.menafatf.org/ |
| هيئة الأوراق المالية والسلع | http://www.sca.ae/ |
| الأمم المتحدة | http://www.un.org/ |
| مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال | http://www.unodc.org/unodc/money-laundering/index.html |
| مجموعة ولفسبيرج | https://www.wolfsberg-principles.com/ |